ISSN: 2698 – 6159
ISSN (PRINT): 2699 -2604

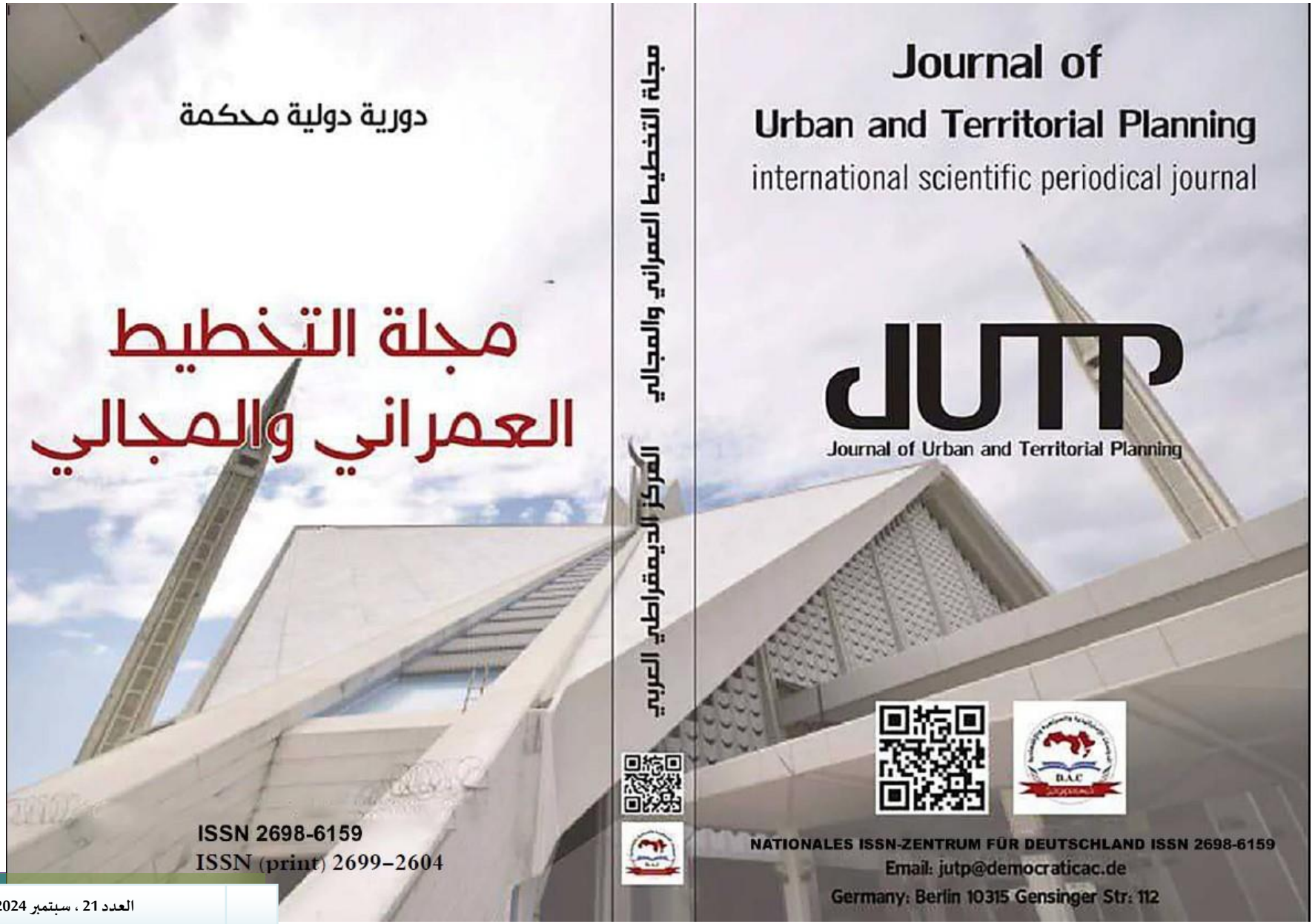

ISSN: 2698 – 6159
ISSN (PRINT): 2699 -2604

# مجلة التخطيط العمراني والمجالي

# Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية دولية محكمة

تعنى بنشر البحوث والدراسات

في مجال التخطيط العمراني والمجالي

تصدر عن

المركز الديمقراطي العربي – برلين

وجامعة الحديدة - اليمن

رئيس جامعة الحديدة

أ.د. حسن المطري

Charmain of Hodeidah Unvirsity

Prof. Hassan Almatary

مدير المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

President of the Democratic Arab Center

Ammar Sharaan

رئيس التحرير /Editor-in-chief

د. عبدالقادر الخراز / Dr. Abdulqader Alkharraz

العدد /Issue

21

السنة /Year

September 2024

ISSN: 2698 - 6159

Germany: Berlin 10315

http://democraticac.de http://indexpolls.de

Tel: 0049-code

030-89005468/030-89899419/030-57348845

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

## هيئة التحرير:


| | |
|---|---|
| د. عبدالقادر الخراز – جامعة الحديدة – اليمن | د. صيد احمد سفيان – جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر |
| د. خالد مكي – جامعة الحديدة - اليمن | ا.د. احمد محرن – جامعة لحج - اليمن |


## الهيئة العلمية:


| | |
|---|---|
| رئيس الهيئة العلمية / د. صيد احمد سفيان – جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر | أ.د محمد ازهار – جامعة الحسن الثاني المحمدية - المغرب |
| ا.د. احمد محرن – جامعة لحج - اليمن | ا.د. هشام ناجي – جامعة صنعاء - اليمن |
| أ. د عمر الخطايبة – أستاذ محاضر – الأردن | د. فهد الضلعي – جامعة ذمار - اليمن |
| ا.د. محمد حزام العماري – جامعة ذمار - اليمن | د. ميثم منفي كاظم العميدي – جامعة الحلة - العراق |
| أ. مراد عرابي - المغرب | د. امين عبدالقادر هشله – جامعة حضرموت - اليمن |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

# التعريف بالمجلة:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشئات القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية ومواقع التراث، تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تنميتها وتأهيلها ،الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط استخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل ,البيئة والتخطيط المجالي.

وتهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المرتبطة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية، كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعي خصوصيات المجال وهوية المجتمع.

# محددات النشر

**معايير التحكيم الأولي لقبول النشر :**

- يجب أن تتوفر في البحوث المقترحة الأصالة العلمية الجادة وتتسم بالعمق.
- يجب ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم الى مجلة أخرى.
- ألا تكون البحوث المرسلة مستلة من كتب مطبوعة، او جزء من أطروحة.
- تمتلك المجلة حقوق نشر المقالات المقبولة ولا يجوز نشرها لدى جهات أخرى الا بعد الحصول على ترخيص رسمي منها.
- لا تنشر المقالات التي لا تتوفر على مقاييس البحث العلمي أو مقاييس المجلة المذكورة.
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث المرفوضة الى أصحابها.
- تحتفظ المجلة بحقّ نشر المقالات المقبولة وفق أولوياتها وبرنامجها الخاص.
- البحوث التي تتطلب تصحيح أو تعديل مقترح من قبل لجنة القراءة تعاد الى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.
- على البحوث المقترحة أن تراعي القواعد المنهجية والعلمية المتعارف عليها.
- تخضع كل البحوث المقترحة للتحكيم العلمي من طرف لجنة القراءة وبسرية تامة، بحيث:

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- يحق للمجلة اجراء بعض التعديلات الشكلية الضرورية على البحوث المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها.
- ترسل الأبحاث على اميل المجلة التالي:

jutp@democraticac.de

**شروط النشر :**

- لغات مقالات هذه المجلة: العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية.
- إعداد الصفحة: الورق مقاسA4 ، مع ترك مسافة 2 سم لكافة أبعاد الورقة، والتباعد بين الأسطر singleوعند بداية كل فقرة، يترك فراغ بمقدار(1سم).
- خطوط الكتابة: استخدامTime new Roman لكافة اللغات المعتمدة في المجلة، وبحجم الخط ( 12 ) للمتن، وكذلك للعناوين الفرعية ولكن بخط غامق . وبحجم الخط (10) للملخص ولعنوانه (10) غامق، كما يستخدم حجم (10) للهوامش، وللكلمات المفاتيح، ولنهاية البحث من المصادر والمراجع.
- لا يستخدم في البحث نظام الفصول: الفصل الأول، والفصل الثاني، بل يستخدم الترقيم ابتداء من المقدمة، أي أن المقدمة سيسند لها الرقم واحد وهكذا لباقي الفقرات التي سيسند لها الأرقام بحسب تسلسلها، وإذا كانت هناك فقرات فرعية ضمن الفقرة الرئيسية فيتم ترقيمها اعتماداً على رقم الفقرة ورقم تسلسلها (مثلاً ضمن المقدمة التي رقمها واحد توجد فقرات فرعية فالأولى سيكون رقمها كمايلي 1.1 والثانية 1.2 وهكذا). أي سترقم العناوين الأساسية بأرقام أساسية والعناوين الفرعية بأرقام فرعية مثال (1- ، 1-1- ، 2- ، 2-2 -). ويفضل أن يكون الترقيم يدوياً وليس آلياً.

**يبوب البحث على النحو التالي:**

1. عنوان البحث يظهر في منتصف أعلى الصفحة الأولى من البحث، واسم الباحث (أو الباحثين)، وجهة الدراسة أو العمل، والبلد الذي ينتمي إليه، والعنوان (العناوين)، والبريد الإلكتروني.
2. ثم الملخص Abstract ، الملخص باللغة المعتمدة في البحث وكذلك باللغة الإنكليزية، وإن أمكن باللغة العربية أيضاً. يتألف الملخص من مئة وخمسين كلمة تقريباً، ويحتوي على هدف البحث وأهميته، وأسباب اختيار البحث، والجديد الذي سيضيفه عن الأبحاث السابقة، ومنهج البحث وطريقته (في الجمع والفرز، وفي استخدام البيانات والمعلومات، أو من التقنيات أو وسائل البحث والإحصاء وغيرها)، ولمحة عن النتائج، ثمَّ عرض ترتيب الفقرات التي ستتبع المقدمة.
3. ثم الكلمات المفتاحية الدالة( key words) ، تمثل المواضيع الأساسية بالبحث، ويفضل ألا تكون من العنوان.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

4. ثم المقدمة : Introduction تتضمن أهمية البحث وأهدافه وفائدته، جديدهوتميزه عن الأعمال السابقة(لبيان الإضافة في البحث)، وبيان الأسباب الداعية للبحث، وتأثيره.

5. المتن: عرض المعلومات والبيانات والمناقشة والتحليل. ويجب أن يكون تسلسل الأعمال منسقاً بشكل جيد بما يساعد على المتابعة، وعرض الأشكال والصور التفصيلية الواضحة.

6. النتائج والمقترحات. بعرض مساهمات هذا البحث، ومقارنتها بالبحوث المشابهة السابقة، وبيان ما يميزه عنها، ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها، سلباً أو إيجاباً، وإذا كان هناك انحرافات بالنتائج فينبغي توضيح أسباب هذه الانحرافات. تُعرض هذه النتائج بشكل مختصر ومركّز.

- إرفاق نبذة عن سيرة ذاتية للباحث أو الباحثين المشاركين في نهاية البحث.
- حجم البحث لا يقل عن 10 صفحات ولا يزيد عن 20صفحةبما فيها الرسوم والأشكال والجداول.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس واحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- ترتب المراجع والهوامش في نهاية المقال بحسب الطرق المنهجية المتعارف عليها ووفقا للتسلسل العلمي المنهجي وبطريقة يدوية.
- المراجع والهوامش تكتب بطريقة APA على الشكل الآتي:

في المتن يكتب بين قوسين: لقب الكاتب والسنة والصفحة ( اللقب: السنة...، ص..)، وتكتب المعلومات الكاملة في آخر المقال على هذا النحو: اسم ولقب الكاتب، عنوان الكتاب، الجزء، دار النشر، الطبعة، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة.

**أسلوب عرض المراجع:**

- الكتب: اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة.
- الدوريات والمجلات والتقارير: اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، عنوان الدراسة أو المقالة، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة.
- مقالات الجرائد الإخبارية: اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر.
- المنشورات الإلكترونيةاسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد.
- في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

**الصوروالأشكال والجداول:**

- يتم ترقيم الجداول والرسوم التوضيحية وغيرها بحسب ورودها في البحث، مع ذكر العنوان في الأعلى للجدول والأسفل للشكل.
- ترقم الجداول ترقيماً مسلسلاً مستقلاً عن ترقيم الأشكال خلال المتن، ويكون لكل منها عنوانه أعلى الجدول ومصدره أسفله.
- جميع الصور والجداول المستخدمة في البحث لا يجوز أن تكون أعرض من (11سم). حجم الخط داخل الجداول لا تتجاوز. (10)

**كلّ ما يرد في المجلة يعبّرعن آراء كاتبه ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير.**

**Preliminary evaluation criteria for publication acceptance:**

- **P**roposed research must have serious scientific originality and depth
- **The** article must not have been previously published or submitted to another journal
- **The** submitted research should not be taken from a publication or part of a dissertation
- **The** journal owns the rights to publish the accepted articles, and it is not permissible to publish them with other parties except after obtaining an official license from them
- **D**o not publish articles that are not available on the standards of scientific research or the standards of the aforementioned journal
- **The** journal is not obligated to return the rejected researches to their owners
- **The** journal reserves the right to publish accepted articles according to its own priorities and program
- **R**esearches that require correction or modification proposed by the reading committee are returned to their authors to make the required modifications before publishing them
- **The** proposed articles are sent to the Editorial Board for arrangement and classification, and the articles are presented to the Scientific Committee for evaluation
- **All** proposed research is subject to double scientific evaluation by the reading committee and in complete confidentiality, so that

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- **The** journal has the right to make some necessary formal modifications to the research submitted for publication without prejudice to its content
- **The** researcher corrects the errors presented by the evaluations, if any, and sends them back to the journal
- **Research should be sent to the journal's email address**

**jutp@democraticac.de**

**Publication terms**

- Languages of articles of this journal are: Arabic, French, English, German
- The author of the research should write his/her name, e-mail address, university and country to which he/she belongs below the research title, with a summary of his/her CV attached, and it should be on a special page within the research
- Attach the research with a summary in both Arabic and English
- Articles are attached to a summary of approximately 150 words, and the summary is translated into English or vice versa, with reference to key words
- Research volume is not less than 10 pages and not more than 20 pages
- Page preparation: A4 size paper, leaving a space of 2 cm for all dimensions of the paper, and the spacing between the lines is single. At the beginning of each paragraph, a distance of (1 cm) is left
- Writing fonts: using Time New Roman for all languages approved in the journal, with a font size of (12) for the text, as well as for subheadings, but in bold. Font size (10) for the abstract and its title (10) in bold, and size (10) is used for margins, keywords, and the end of the research from sources and references
- The submitted research should include a list of references to be included in the latter
- References and footnotes are arranged at the end of the article according to the recognized methodological methods and in accordance with the systematic scientific sequence and in a manual manner
- References and footnotes are written in the APA manner as follows
- In the text, write in brackets: the title of the author, the year and the page (title: the year, p: )
- The complete information is written at the end of the article in this way: the name and surname of the author, the book title, the chapter, the publishing place, the edition, the country of publication, the year of publication, and the page

**References writing style**

- Name of the author or authors, (year of publication), title of the book, name of the translator or editor, edition, publisher, place of publication, page number

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- Periodicals, journals and reports: name of the author or authors, (year of publication), title of the study or article, name of the journal, issue, page number
- Newspaper articles: the name of the author, the title of the article, the name of the newspaper, and the date of publication
- Electronic Publications: Name of the author, title of the article or report, name of the series, if any, name of the website, date of publication
- The reference is cited in the list of sources and references for newspaper articles and electronic publications by removing the date of viewing and publication
- In the event that the name of the writer or journal is not known, we write (N.R) in brackets, which means without a publisher
- In the event that the date of publication is not known, we write (N.D) in parentheses for the date, which means without a date
- Writing references in a foreign language is in the same way as writing references in Arabic
- The list of references is not divided into books, journals, and encyclopedias, but is arranged alphabetically according to the authors' names
- References should be placed in Arabic first, followed by foreign references

**Pictures and tables**

- Tables, illustrations, etc. are numbered according to their inclusion in the research, with the title mentioned at the top of the table and the bottom of the figure
- The tables are numbered sequentially, independent of the numbering of the figures throughout the text, each of them has its title at the top of the table and its source below it
- All images and tables used in the research may not be wider than (11 ). The font size within the tables does not exceed (10)

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – ألمانيا – برلين
**Democratic Arabic Center in Berlin – Germany**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

## Details and information | تفاصيل ومعلومات


| | |
|---|---|
| البريد الإلكتروني \| E-mail | jutp@democraticac.de |
| الهاتف \| Phone | 00967777479801 |
| العنوان \| Address | Germany: Berlin 10315 |
| الموقع الإلكتروني \| Website | - الصفحة الرسمية على المركز الديمقراطي العربي<br>- الموقع الخاص بالمجلة |
| مواقع التواصل الاجتماعي | https://democraticac.de/?page_id=61723 |
| Facebook Accounts | https://www.facebook.com/groups/2860991800706590 |
| المجلة مفهرسة ضمن \| The following is a list of the Indexing databases | |


قاعدة بيانات المكتبة الوطنية الألمانية

DEUTSCHE NATIONAL BIBLIOTHEK
GERMAN NATIONAL LIBRARY
المكتبة الوطنية الألمانية

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

# قائمــة المحتويــات | Contents


| | مؤلف/مؤلفو المقال | عنوان المقال | الصفحات |
|---|---|---|---|
| | Author(s) | Title | Page |
| 01 | د. بوعزة الخلقي، جامعة ابن طفيل، القنيطرة – المغرب | الوضع السكني بمدينة سيدي يحيى الغرب: دراسة ميدانية | 13 |
| 02 | م.احمد عباس كاظم1<br>م.ليث زيد عباس2<br>الجامعة التقنية الوسطى/كلية التقنيات الصحية والطبية/بغداد1<br>وزارة التعليم العالي والبحث العلمي2 | تطوير المجال الحضري وتحقيق التنمية المكانية المستدامة للمدن الجديدة<br>(دراسة مقارنة لمجمعي بسماية وعلي الوردي السكنية في بغداد) | 35 |
| 03 | عادل محمد علي بوغرسة، محاضر في جامعة درنة كلية الاقتصاد فرع القبة. | سياسة معالجة التحديات الحضرية دراسة حالة:<br>(سياسات معالجة ظاهرة البناء غير الرسمي في ليبيا) | 59 |
| 04 | د. عباس الخضر محمد خير 1<br>أ. يوسف الطاهر زكريا 2<br>كلية هندسة العمارة، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان. | بيئة التدريس كمدخل لضمان الجودة في جامعة النيل الأبيض بالسودان<br>دراسة حالة برنامج بكالوريوس هندسة العمارة 2020/ 2024 | 79 |
| 05 | بوكلبة إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب. | التعمير بحواضر الجهة الشرقية: الدينامية والاليات والعوامل<br>(حواضر سهل تافراطة نموذجا) | 101 |
| 06 | Prof. Dr. Safia Shaker Maatouq, University of Basra - Iraq | The impact of climate change on the management and sustainability of water resources | 116 |
| 07 | ADEL ISSA ELSOSAN1<br>Atiek Suprapti2<br>Agung Budi Sardjono3<br>Diponegoro University (Undip) | Preservation of Cultural Heritage Buildings in the City of Jepara using VOS Viewer | 136 |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

## أعزائي القراء والباحثين

يسعدني أن أرحب بكم في العدد الواحد والعشرون من مجلة "التخطيط العمراني والمجالي". كما إنّ وصولنا إلى هذا الإصدار يعكس التفاني المستمر لفريق المجلة ومساهمها في تقديم الأبحاث والمقالات عالية الجودة.

إنّ هذا العدد يأتي بموضوعات حصيفة ومتنوعة وحديثة وميدانية في مجال التخطيط العمراني والمجالي، ويهدف إلى تعزيز فهمنا واستكشافنا للتحديات والفرص التي تواجه المجتمعات الحضرية والمجالية في عصرنا الحالي وفهم الواقع وتقييمه والعمل على إيجاد المعالجات والحفاظ على التراث العمراني.

في هذا العدد، ستجدون مقالات حول التنمية المستدامة للمدن وواقع استدامة الموارد المائية وعلاقتها بشدة التغيرات المناخية، وتطورات التنمية الحضرية في عدد من المدن العربية واشكاليتها وعلاقتها بالتنمية المستدامة وكذا تشكل المدن بين الماضي والحاضر وضمان جودة التعليم في كليات الهندسة المعمارية والحفاظ على المباني التاريخية كمثال باندونسيا .

نحن نطمح إلى أن تكون هذه المجلة مصدراً موثوقاً للمعلومات والأبحاث في مجال التخطيط العمراني والمجالي، ومنبراً للحوار والتبادل الفكري بين الباحثين والمهنيين في هذا المجال.

نتمنى لكم قراءة ممتعة ومفيدة، ونرحب بمساهماتكم ومشاركاتكم في المجلة.

والله ولي التوفيق.

رئيس التحرير

د. عبدالقادر الخراز

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

# الوضع السكني بمدينة سيدي يحي الغرب: دراسة ميدانية

# The lodging status of Sidi Yahya Elgharb in Morocco: field study

د. بوعزة الخلقي، جامعة ابن طفيل، القنيطرة – المغرب.

Dr. KHALIKI BOUAZZA, University Ibn Toufail, kenitra- morocco

khalikibouazza@gmail.com

**ملخص :**

تتناول هذه الورقة البحثية الوضع السكني بمدينة سيدي يحي الغرب بالمغرب في ضوء المعطيات المونوغرافية من أجل رصد شجرة المشاكل وتحويلها إلى شجرة الحلول، عبر تتبع مجموعة من الجداول التفصيلية بهدف الوقوف على المعطيات الإحصائية في أفق القضاء عل ظاهرة الأحياء الصفيحية والسكن العشوائي وغير اللائق، ولبلوغ هذا المسعى اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي التي استند إلى قاعدة بيانات الدواوير الصفيحية والبرامج التي شملتها، وكذا الوقوف على التعثرات والمشاكل التي واجهت عمليات الإنجاز، لنخلص في النهاية إلى مجموعة من التوصيات العامة والمقترحات العملية منها على الخصوص ضرورة اعتماد "مقاربة شاملة" للوضع السكني بمدينة سيدي يحي الغرب تتجاوز البعد التقني إلى أبعاد أخرى منها على الخصوص الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لأن المعالجة الحقيقية تستوجب النظر من زوايا متعددة بدل الاكتفاء "بالمقاربة التقنية."

**الكلمات المفتاحية:** الوضع السكني، سيدي يحي الغرب، المونوغرافيا، حي الصفيح.

**Abstract:**

In this paper, we will explore the lodging status in Sidi Yahya Elgharb in Morocco in the light of monograohic data provided so as to spot problems and find their solutions. We will use statistical tables to solve the problem of Shanty towns and inappropriate buildings And to achieve this descriptive, analytical goal that can be added to the database of Shanty towns and their programs. Also, we have attempted to spot the difficulties that faces the implementation phase. Therefore, we have concluded and recommended that we need to have an "inclusive approach" to the lodging status in Sidi Yahya Elgharb. Thus approach has to be far beyond The technical dimension and

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

move on to the social, economic and cultural dimension. Good treatment is closely related to focusing on several dimensions rather than the technical one.

**Keywords:** lodging status, sidi Yahya Elgharb, monograohic, Shanty towns.

**مقدمة:**

توجد المنطقة التي نشأت عليها سيدي يحي الغرب قرب "دار سالم" المعلمة التاريخية التي كانت "مركزا عسكريا من المراكز التي أنشأها المولى إسماعيل العلوي للمحافظة على الأمن"،(**محمد الحبيب لطفي2017، ص:16**)، واقترنت ولادة سيدي يحي بالفترة الإستعمارية، عندما أنشأ اليوطي ميناءه بالقنيطرة الذي كانت الغاية منه نقل المنتوجات الفلاحية من مناطق الغرب إلى فرنسا، وأنشأ حينها خطا حديديا يربط القنيطرة ودار بلعامري وأقام محطة للقطار بالجهة المطلة على ضريح سيدي يحي بنمنصور، وتم خلق خط رابط بين القنيطرة وسيدي قاسم للسيارات، وبناء قنطرة اصمانطو وقنطرة وادي تيفلت سنة 1917، وسيتقرر خلق هذا المركز السكني على مساحة 10 هكتارات سنة 1919"(**محمد الحبيب لطفي2017، ص:20**).

ارتبطت تسمية المدينة بالولي الصالح سيدي يحي بنمنصور وتميزا لها عن باقي المناطق التي تحمل نفس الإسم أضيف إليها التوصيف الجغرافي "الغرب"، حيث أن "خلق مركز سيدي يحي الغرب في أوائل القرن (سنة 1919)، قد تم على الأراضي القبلية للجماعات السلالية المحلية المسماة – الشنانفة- قبل أن تتم عملية التحديد الإداري للملك الجماعي العائد إلى كل جماعة سلالية على حدة في بداية الثلاثينات من القرن الماضي (1933)، والتي تم بموجبها تحديد الأراضي الجماعية "للرحاونة"، هذه الأراضي التي صارت مجالا للتوسع العمراني"(**عمار حمداش 1988، ص:49**)، وارتبط النشاط الاقتصادي بمركز سيدي يحي في بدايته بالوحدة الصناعية "لاسليلوز المغرب" المتخصصة في صناعة الورق المقوى، ولأن المنطقة كانت تُعرف بالمستنقعات فقد تم تجفيفها بزراعة أشجار "الأوكاليبتوس" المستوردة من أستراليا عن طريق المعمر "ماناجي" الأمر الذي ساهم في إضفاء الطابع العمالي على مركز سيدي يحي التي استقطبت العديد من الأعراق (اعبادة، الحوز، صحراوة، زمور، دكالة..)، وحملت مجموعة من الأزقة والأحياء أسماءهم نحو: زنقة صحراوة (دوار الشانطي/ حي النهضة3)، وزنقة زمور (دوار ادراعو/ حي الانبعاث)، وقبيلة التوازيط (دوار ادراعو ودوار الخيرية)، هذا العامل ساهم في تحويل المركز الجديد إلى فضاء مفتوح تتلاقح فيه مجموعة من الثقافات المحلية والفنون الشعبية والأهازيج حتى قيل: "سيدي يحي ولاَّفَة" أي تفتن كل من استوطنها ومرد ذلك إلى انفتاحها على كل الإثنيات والأعراق المتنوعة والمختلفة، إضافة إلى الدور الاقتصادي الذي لعبه معمل "لاسيليلوز" الموجود على جانب الطريق الوطنية رقم 4 شرق سيدي يحي

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

يوجد في الجانب المقابل له القاعدة العسكرية الجوية التي كانت في السابق قاعدة جوية أمريكية تعرف محليا ب:"لاباز".

لذلك فإن حياة المدينة وتاريخها ارتبط بشكل قوي بهاتين المنشأتين:

- المنشـــأة الأولى: القاعدة الأمريكية وتأثيرها في المحيط من خلال إسهاماتها في الإرتقاء بمختلف مناحي الحياة

الثقافية بالمدينة إذ شكل الاحتكاك بالأمريكان فرصة للتلاقح الثقافي والرياضي والفني والمعيشي واللغوي، الأمر الذي ظهر جليا في تغير أنماط العيش بالمنطقة وبروز مجموعة من الفرق المتخصصة في رياضات جد متخصصة نحو البيسبول والتنس والكرة الطائرة..وكذا الارتقاء بالجانب المهاري والمعرفي في مجموعة من المهن والحرف.

- المنشأة الثانية: معمل "لاسلسيلوز" كوحدة صناعية ساهمت في استجلاب القوة العاملة من مختلف مناحي المغرب، الأمر الذي أدى إلى تشكيل فسيفساء اجتماعي تتعايش فيه مختلف الأعراق، ونظرا لطبيعة العمل المقترن بالرأسمال المؤمن بعقيدة الربح فإن المدينة "العُمالية" توزعت إلى أحياء راقية (لاسيتي/ ديور ليراك)، في مقابل أحياء شعبية (دوار الشانطي/دوار ادراعو/دوار الخيرية..)، وبفعل توالي سنوات القحط خلال سنوات الستينات والثمانينات والفيضانات خلال 1960- 1963- 1070 (**عبد الصادق بلفقيه، 1991، ص:101**) ازداد معدل الهجرة مما أدى إلى اتساع رقعة السكن غير اللائق ونقصد به السكن الصفيحي والسكن العشوائي الذي بني بطريقة غير قانونية، ولأن القضاء على هذه الظاهرة المركبة يستوجب تدخل مجموعة من الأطراف المؤسساتية والمدنية فإن الأمر يتطلب إجراء مسح إحصائي لرصد الواقع وتشخيصه في أفق مقاربته من زوايا متعددة.

ارتكازا على الأسباب السابقة، فإن هذه الورقة البحثية تروم مقاربة الوضع السكني بمدينة سيدي يحيى الغرب في ضوء المعطيات الإحصائية من أجل ملامسة مواطن الضعف والمخاطر التي تحول دون القضاء على السكن الصفيحي والحد من انتشاره، ولبلوغ هذا المبتغى تهدف هذه الورقة إلى الإلمام والإحاطة بما يلي:

- المحور الأول: التشخيص المونوغرافي للواقع السكني بمدينة سيدي يحي الغرب؛
- المحور الثاني: تحليل المشاكل السكنية بسيدي يحيى الغرب ووضع الحلول؛
- المحور الثالث: من أجل خارطة طريق جديدة للوضع السكني.

## 1. الإطار المنهجي:

### 1.1. مشكلة البحث والفرضية:

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

تنطلق هذه الورقة البحثية من إشكالية في غاية الأهمية مؤداها: ما هي حقيقة مشاكل الوضع السكني بمدينة سيدي يحيى الغرب؟ وما هي الحلول التي من شأنها الإجابة على سؤال تنمية المدينة والارتقاء بوضعها السكني والعمراني؟

**2.1. الدراسات السابقة:**

شكل موضوع الوضع السكني بسيدي يحيى الغرب موضوعا لمجموعة من المقالات والدراسات والبحوث والمخططات الحكومية وغير الحكومية منها ما قدمته الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق (ANHI) قبل أن تتحول الآن إلى "شركة العمران"، والوثائق التعميرية التي أنتجتها الوكالة الحضرية بالقنيطرة، والوثائق الرسمية نحو تصميم التهيئة (plan d'aménagement)، والبرنامج الوطني لمدينة بدون صفيح، وقد ساهمت كلها في تقديم الحلول الممكنة لمعضلة السكن غير اللائق من الناحية التقنية، وقد استندنا عليها من أجل استشراف حلول مبتكرة تتجاوز البعد التقني عبر الانفتاح على باقي الأبعاد الأخرى منها بالدرجة الأولى البعد السوسيو-اقتصادي الذي تم تغييبه في هذه الدراسات.

**3.1. المنهجية:**

أما فيما يخص المنهج المعتمد في هذا البحث، فقد تم الاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي حيث عمدنا بداية إلى تجميع المعطيات الإحصائية وتصنيفها في جداول تفصيلية قبل الانتقال إلى تحليلها.

**2. التشخيص المونوغرافي للو اقع السكني بمدينة سيدي يحي الغرب:**

يمكن القول إن مقاربة الوضع السكني عموما تتم وفق عمليتين؛ هما: عملية إعادة الإسكان أي تعبئة العقار وتجهيزه بشبكة الماء الصالح للشرب وشبكة الكهرباء وقنوات الصرف الصحي وترحيل الساكنة في إطار ما يعرف بالسكن الاجتماعي، وعملية إعادة الهيكلة وتعني تنظيم السكن غير اللائق عبر تصفيفه وتزويده بالماء والكهرباء والصرف الصحي وشق الطرقات.

عموما، يمكن القول إن عملية إعادة الهيكلة تبقى أصعب وأعقد لأنها تروم الإبقاء على الوضع القائم عبر تغيير الهيكل غير اللائق وتعويضه بهيكل آخر من خلال استحضار ثالوث/ شروط المسكن التالية:

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

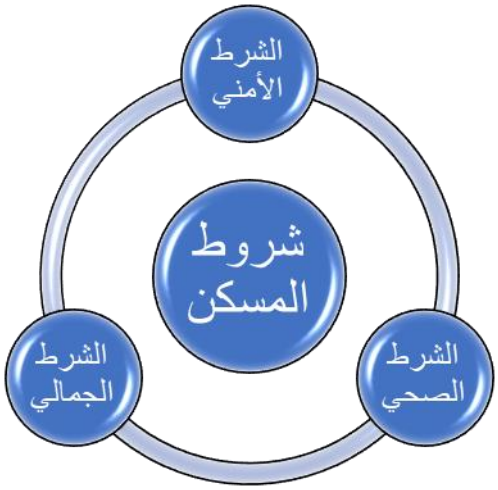


**الشكل رقم (1): شروط المسكن.**

**1.2. معطيات تقديمية حول السكن بسيدي يحي الغرب:**

تعد سيدي يحي الغرب من المدن القصديرية التي فشل برنامج "مدينة بدون صفيح" فيها لعدة أسباب منها غياب رؤية حقيقة لدى الفاعلين المحليين في تدبير الشأن المحلي، والدليل على ما نقول هو عدم قدرة المجلس البلدي على صياغة "مخطط التنمية" الذي أقره الميثاق الجماعي الجديد خلال عقود من التدبير الترابي قبل أن يتم تدارك هذا الأمر مؤخرا.

إن استمرار أزمة السكن في سيدي يحي الغرب التي يقطنها حوالي 37 979 ألف نسمة (**مونوغرافية إقليم سيدي سليمان، 2017، ص:26**) يسكن ثلثها (2/3) بمساكن قصديرية أو غير لائقة في مجموعة من الدواوير يمكن جردها على الشكل التالي:

الجدول رقم (1): جرد للدواوير وللإجراءات

| الدوار | الإجراء | ملاحظات |
|---|---|---|
| - دوار الشانطي | إعادة الهيكلة | متعثرة. متوقفة |
| - دوار ادراعو | إعادة الإسكان | تمت |
| - دوارالخيرية | إعادة الإسكان | تمت |
| - دوار ارحاونة | إعادة الإسكان | تمت |
| - دواراشنانفة لبيض | بدون | بدون |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

| | | |
|---|---|---|
| - دوار كانطا | بدون | بدون |
| - دوار المنطقة الفيضية | إعادة الإسكان | تمت |
| - دوار الفريما | بدون | بدون |
| - دوار الديبو | إعادة الإسكان | لم تتم |
| - دوار جنان محيمدات | إعادة الهيكلة | متعثرة - متوقفة |

المصدر: (تحريات ميدانية، 2024).

يعزى الفشل في القضاء عل السكن غير اللائق إلى روزنامة من الأسباب منها القاسم المشترك الذي يجمع بين هذه الدواوير القصديرية التي تشكلت عبر عقود من التهميش التي عرفتها المنطقة وتتمثل في المفارقة التالية: رغم الخيرات الكبيرة التي تزخر بها المنطقة والتي يمكن اختزالها في كون سيدي يحي الغرب قبل التقسيم الجماعي لسنة 1992 كانت تعد ثان أغنى جماعة بالمملكة بعد جماعة عين اللوح، فإنها تأوي دوار الشانطي الذي يُعد من أقدم الدواوير بالمغرب (الذي تم نقله من الحي الإداري الحالي أي المكان الذي أقيم فيه مقر الجماعة إلى مكانه الحالي خلال الأربعينيات وكان حينها عبارة عن "نْوَايَل" أي مساكن تقليدية)، علاوة على ذلك فإن المنطقة تحولت إلى فضاء تنعدم فيه شروط الحد الأدنى للعيش الأمر الذي أفضى إلى الحط من كرامة ساكنتها نتيجة لغياب أبسط وسائل العيش الكريم منها على الخصوص غياب شبكة تصريف المياه العادمة وغياب الماء الشروب والكهرباء.

تشكل الدواوير المذكورة "نقط سكنية سوداء" يأتي في مقدمتها أقدم دوار بالمغرب "دوار الشانطي" الذي تحول مؤخرا إلى مقبرة جماعية تهدد ساكنيها "بالإعدام"، فتوالي سقوط البيوت الطينية والإسمنتية أودت بوفاة مجموعة من الأشخاص، ويبقى مسلسل سقوط المساكن غير اللائقة متواصلا، ناهيك عن الحرائق التي تشهدها المنطقة والتي تتسبب في مآسي حقيقية.

الصورة رقم (1): دوار الشانطي (المصدر: عمل ميداني، 2022).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**2.2. تجزئة الوحدة "1" و"2":**

منذ انطلاق العمل في تجزئة الوحدة سنة 1989 إلى اليوم لم يتم الحسم في إعادة إيواء ساكنة " دوار ادراعو ودوار الخيرية" لعدة أسباب منها المقاربة الانتخابوية التي تعتبر هذا الحزام القصديري وعاء احتياطي وخزان للأصوات لا ينبغي التفريط فيه أو تفكيكه رغم ما ينتجه من مآسي، وهذا ما يبرر عدم ترحيل بضع براريك بدوار أدراعو في مدة "35 سنة"، مما يشير إلى غياب رؤية لحل هذا المشكل المزمن الذي تسبب في معاناة حقيقية للدواوير المذكورة، جراء ترك الساكنة لسنوات في براريك تفتقر للشروط الأولية في العيش الإنساني الذي يحفظ الكرامة.

**3.2. دوار الشانطي: أقدم دوار صفيحي بالمغرب:**

يعتبر دوار الشانطي أقدم تجمع قصديري بالمغرب ولا يفصله عن دوار ادراعو الذي تحول الآن إلى تجزئة الوحدة1 إلا شارع تيفلت، "ويضم أكبر تجمع بشري بجهة الرباط-سلا –القنيطرة، وشهد مراحل تاريخية من مراحل المقاومة المغربية ضد المستعمر الفرنسي باعتباره مكانا لتخزين الأسلحة الموجهة للمقاومة"(**جريدة هسبريس، الأحد 4 غشت 2019**)، وتسكنه أكثر من 5324 أسرة، أي ما مجموعه 16 ألف نسمة في أكثر من 3700 براكة، وقد خضع لتجارب عديدة منها "إعادة الهيكلة" سنة 1999 بمشاركة مجموعة من الوداديات السكنية (ينظر الملحق3) التي ساهمت في تحسيس الساكنة بأهمية المشروع والمشاركة في عملية تصفيف الأزقة والإسهام في تجهيز الدوار بقنوات الصرف الصحي وشق الطرقات والربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء، كما تم إعداد دفتر للتحملات بموجبه يحدد الشروط التقنية للبناء، إلا أن عملية البناء لم تسر بالايقاع المنتظر، وبقي الحال كما كان عليه، ويُعزى الأمر لانتقال ورحيل الساكنة التي لها إمكانيات البناء إلى تجزئة الوحدة "1" و"2" تاركين براريكهم لمن لم يقدروا على البناء بالتجزئة المذكورة، هذه العملية نتج عنها "غربلة" حقيقية مكنت من رحيل الساكنة التي لها قدرة البناء من دوار الشانطي ليحل محلهم الذين لم يقدروا على البناء أي "تصفية عرقية" على حد تعبير أحد المهتمين بقطاع السكن بالمدينة.

هذا الواقع الميداني المتسم بإكراهات اجتماعية قاهرة صعّبت التدخل التقني لوحده في حل إشكالية السكن الصفيحي "بالشانطي" نظرا لغياب معالجة تستحضر المقاربة السوسيو-اقتصادية، لأن المقاربة التقنية لوحدها كان مصيرها الفشل الذريع، إضافة إلى غياب الإرادة، وكذا فهم المشكل السكني في أبعاده المتعددة من لدن الفاعلين المحليين وفي مقدمتهم المجلس البلدي الذي يفتقر لأي رؤية في هذا الجانب، بل إنه في أحايين كثيرة كان غائبا عن كل المبادرات لعجزه وشلله التام أمام قدرة الفاعلين المدنيين في اتخاذ العديد من المبادرات التي كان لها الوقع الكبير في تغيير الواقع رغم انعدام الإمكانيات إلا أنها تبقى محاولات محدودة.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

ورغم نداءات العديد من الفاعلين إلى ضرورة تبني اجرأين؛ الأول يهُم المنطقة الصالحة للسكن بدوار الشانطي من خلال عملية "إعادة الهيكلة" أي الترخيص للبراريك للبناء القانوني وفق شروط تقنية تحترم المعايير الصحية والأمنية والجمالية من خلال تبسيط مساطر الحصول على الرخص، وكذا اعتماد التسهيلات كتخصيص القروض بفوائد ضغيرة وتمكين من يرغب من منتوج "فوكاريم" عبر تسوية الوضعية العقارية لدوار الشانطي بتفعيل إجراء درهم رمزي لعقار دوار الشانطي، وتسليم شواهد الملكية للساكنة قصد تمكينهم من الدخول في معاملات بنكية تضمن لهم الحصول على القروض، لأن من شأن هذه العملية تسريع وثيرة البناء التي تسير بشكل بطيء، وإجراء ثان يهم المنطقة غير الصالحة للبناء والتي تقع بمجرى واد تيفلت، أي عملية "إعادة الاسكان".

الصورة رقم 2: المنطقة الفيضية قبل وبعد الهدم، (المصدر: عمل ميداني 2024).

**4.2. فشل برنامج سيدي يحيى الغرب "مدينة بدون صفيح" وبداية مخطط جديد:**

تجدر الإشارة أن فشل برنامج سيدي يحيى الغرب "مدينة بدون صفيح" الذي كان المقرر أن يتم الإعلان عنه سنة 2008، دفع بعامل الإقليم السابق فور إحداث عمالة سيدي سليمان سنة 2011 إلى تبني مقاربة جريئة وغير مسبوقة تروم القضاء على جُل الأنوية الصفيحية "دوار السكة ودوار كانطة وما تبقى من دوار الخيرية ودوار ادراعو وكذا المنطقة الفيضية بدوار الشانطي" هذه العملية عرفت تعبئة 70 هكتار من الأرض السلالية للرحاونة وتخصيص غلاف مالي يفوق 30 مليار سنتيم والإنتهاء من التصاميم و الدراسات التقنية للمشروع الذي سمي بالوحدة "4"، الذي تكلفت بانجازه شركة العمران وتجدر أن التركيبة التقنية للمشروع تضم العديد من المرافق الاجتماعية والثقافية والصحية منها مستشفى سريري على مساحة "4" هكتارات من المنتظر أن يفك أزمة الوضع الصحي الذي تعرفه سيدي يحيى والجماعات القروية الأربع المتاخمة لها والتي تتجاوز 100 ألف نسمة.

**5.2. المنطقة الفيضية لسيدي يحيى الغرب:**

ستعرف المنطقة الفيضية لدوار الشانطي عملية "إعادة الاسكان"، التي شهدت خلال فبراير 2013 عملية إحصاء المعنيين بالترحيل بإشراك هيئات المجتمع المدني الممثلة للساكنة من خلال تحديد المنطقة الفيضية وإحصاء المنازل التي تقع بمجرى واد تيفلت، خلف انطباعا جيدا لكون الفعاليات المدنية بادرت إلى تسجيل

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

المعنيين الحقيقين فقط من خلال تمحيص المعطيات في لقاء عرف حضور كل الأطراف المتدخلة في الإسكان بمقر المجلس البلدي تحت إشراف باشا وقائد الملحقة الأولى بالمدينة (ينظر الملحق2 و3).

الصورة رقم (3): المرجة (المصدر: عمل ميداني، 2019).

**6.2. المخطط السكني الجديد: الإحصاء والإجراءات:**

يمكن تقسيم المعطيات الإحصائية لقاطني دور الصفيح المعنيين بالترحيل من البراريك أي "إعادة الإسكان" إلى مشروع تجزئة الوحدة"4"على الشكل التالي:

جدول رقم (2): المعطيات الإحصائية للدواوير المعنية بإعادة الإسكان

| الدوار | المنطقة الفيضية | دوار السكة | دوار كانطا |
|---|---|---|---|
| - عدد البراريك | 258 براكة | 297 براكة | 86 براكة |
| - عدد الأسر | 600 أسرة | 460 أسرة | 109 أسرة |
| - عدد السكان | 1800 نسمة | 1180 نسمة | 600 نسمة |

المصدر: (المقاطعة الإدارية الأولى والثانية، سيدي يحيى الغرب، مارس 2013).

أما الدواوير التي ستخضع لعملية "إعادة الهيكلة" أي إعادة بناء البراريك الصفيحية وفق الشروط التقنية والمعمارية في أماكنها فتهم الدواوير التالية:

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول رقم (3): المعطيات الإحصائية للدواوير المعنية بإعادة الهيكلة

| الدوار | دوار الرحاونة | دوار الشنانفة |
|---|---|---|
| - عدد البراريك | 103 براكة/محطة | 233 براكة/محطة |
| - عدد الأسر | 306 مستفيد | 400 أسرة |
| - عدد السكان | 1000 نسمة | 1200 نسمة |

المصدر: (المقاطعة الإدارية الأولى والثانية، سيدي يحيى الغرب، مارس 2013).

**7.2. المخطط الجديد بين التخوفات المشروعة والاقتراحات المطورة:**

**أ- التخوفات المشروعة:**

تجدر الإشارة أن التدخل في القطاع السكني بسيدي يحيى الغرب تستفيد منه مجموعة من "اللوبيات" المركبة يتداخل فيها "سماسرة العقار" ب"سماسرة الانتخابات"، لذلك كان لزاما على الفاعلين المهتمين بهذا الملف إلى ضرورة تبني مقاربة متعددة الأطراف تأخذ بعين الاعتبار الجوانب التقنية، دون إغفال تبني المقاربة السوسيو-اقتصادية التي تستحضر الوضع الاجتماعي للساكنة أي اعتماد التسهيلات والقروض بشروط تفضيلية والمساعدات التقنية والمالية وتسهيل مساطر البناء، وكذا الإسراع بإنجاز مشروع الوحدة "4" من أجل الحد الفوري للأزمة حتى لا تتقادم المعطيات الاحصائية والتقنية ومن تم تكون متجاوزة الأمر الذي يفرض ضرورة تحيينها مع المعطيات البشرية والسكنية الجديدة، لذلك كان من الضروري الإسراع ببداية الأشغال لتهيء تجزئة الوحدة "4" التي لم تعد حلما وإنما مسألة وقت وجب التغلب عليه الآن حتى من أجل نقطة النهاية لمسلسل درامي يؤدي فاتورته ساكنة المدينة المستضعفين لسنوات، فهل الفاعل المؤسساتي والمدني قادر على خوض هذا الغمار؟ سؤال ستجيب عنه الأيام المقبلة، وفي انتظار ما يكتنفه المستقبل اقترح روزنامة من الحلول من أجل الإسهام في معالجة الوضع.

**ب- الاقتراحات المطورة:**

هذا المخطط السكني الهادف إلى استهداف ستة دواوير بالمدينة للقضاء على أكثر من 1000 براكة يستفيد منها أزيد من 1857 مستفيد، تستهدف ساكنة يقدر عددها ب 5780 نسمة، ويندرج هذا المخطط المهيكل في سياق تأهيل المدينة للإطلاع بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية خصوصا مع إنجاز "المنطقة الصناعية الحرة أطلنتيك" بجماعة عامر السفلية، وما تحمله من آفاق واعدة استثمارية وتنموية من شأنها تحقيق إقلاع تنموي حقيقي بالمدينة، سيساهم بالنظر إلى حجم الاستثمارات التي تنجز في الميدان إلى جعل سيدي يحيى "مدينة متوسطة"،

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

ومن الأمور التي يستوجبها هذا الانتقال هو تهيء وإعداد "المجال"حتى يضطلع بدوره في التنمية، الأمر يتطلب تأهيل سيدي يحيى الغرب من خلال مقاربة شمولية.

الصورة رقم (4): تجزئة الوحدة 4 (المصدر: عمل ميداني، 2024).

**3. تحليل المشاكل السكنية بسيدي يحيى الغرب ووضع الحلول:**

بالنظر إلى عمليات التدخل في معالجة الدواوير الصفيحية التي جصرناها في عمليتي إعادة الإسكان وإعادة الهيكلة التي وجدناها في برنامج القضاء على دور الصفيح بالمدينة، فإننا سنتوقف عندها إضافة إلى الحديث عن الدواوير التي لم تشملها أي عملية، ومن تم فإننا سنكون أمام ثلاث تحليلات كبرى، حيث تناولت في التحليل الأول: عملية إعادة الإيواء (برنامج الوحدة لمحاربة دور الصفيح)، وفي التحليل الثاني: عملية إعادة الإسكان (برنامج الوحدة لمحاربة دور الصفيح)، أما التحليل الثالث فخصصته للدواوير التي لم تخضع لأي عملية، لأنهي الورقة بعد ذلك بخلاصة تركيبية استعرضت فيها: المخاطر والمقترحات، ولبلوغ هذا المسعى استندت هندسة -هذا المحور- على المعطيات المونوغرافية الواردة في الجداول الإحصائية السابقة التي وزعت الوضع السكني بمدينة سيدي يحيى الغرب إلى ثلاث وضعيات، يمكن الاستناد إليها من أجل رصد المشاكل في المرحلة الأولى وتحويلها إلى شجرة الحلول في المرتبة الثانية، وهذا ما سنحاول العمل عليه في هذا المحور وفق الترتيب التالي:

**1.3. التحليل الأول: عملية إعادة الإيواء (برنامج الوحدة لمحاربة دور الصفيح):**

إن توالي الأزمات الطبيعية التي عرفتها منطقة الغرب جعلت من المراكز الحضرية سواء كانت حضرية أم قروية تتحول إلى نقط لجدب اليد العاملة من مختلف المناطق المغربية، وهذا الأمر أسهم بشكل قوي في تشكيل البناء السكني للمدينة، الذي يمكن توصيفه بالمتدرج، تبعا للوضع الاقتصادي للساكنة تبعا للتقسيم التالي:

- الطبقة الميسورة: منطقة الشرق وتقطن في لاسيتي، الفتح، الفيلات؛

- الطبقة المتوسطة في الوسط: الباطيمات، ديور الكارطون، الحي الإداري؛

- الغرب والجنوب: دوار الشانطي، ادراعو، ارحاونة، جنان محيمدات، الخيرية، السكة..

وقد خضعت الأحياء القصديرية التي تراكمت في سنوات طويلة العملية التالية، هي:

الجدول رقم (4): عملية إعادة الإيواء بتجزئة الوحدة

| الشق الأول: عملية إعادة الإيواء | | | |
|---|---|---|---|
| التجزئة | الدوار المستفيد | الأسر | ملاحظات |
| - الوحدة1 | - ادراعو (الأزقة11، 12، 13)<br>- الخيرية<br>- السكة | 1177<br>أسرة | - أي مجموع البقع المخصصة لذلك |
| - الوحدة 2-1 | - ادراعو (من الزنقة 6 إلى 10)<br>- الخيرية<br>- السكة | 779<br>أسرة | - أي مجموع البقع المخصصة لذلك |
| - الوحدة2-2 (الجزء الأول) | - ادراعو (من الزنقة 1 إلى 6) | 432<br>أسرة | - أي مجموع البقع المخصصة لذلك |
| - الوحدة2-2 (الجزء الثاني) | - دوار ادراعو | 156<br>أسرة | - وزعت منها 96 بقعة في انتظار استكمال الأشغال بالجزء المحتل حاليا بما تبقى من دوار ادراعو |
| - الوحدة 4 | - المنقطة الفيضية<br>- السكة<br>- ارحاونة<br>- مستودع الخشب | 1229<br>أسرة | - تنجز حاليا فوق مساحة 51 هكتار |
| - تجزئة ارحاونة | - أفراد الجماعة السلالية ذكورا وإناثا | 1000<br>أسرة | - وزعت فيما بينهم بالتراضي (الرجال قطعتين والنساء قطعة واحدة) |

المصدر: (القسم التقني، باشوية سيدي يحيى الغرب، 2022).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

استنادا للجدول (4) يمكن القول إن طبيعة الحلول التي من شأنها الإسهام في القضاء على الأنوية الصفيحية بالمدينة يمكن التمثيل لها بما يلي:

جدول رقم (5): (المشاكل والحلول/ إعادة الإسكان):

| المشاكل | الحلول |
|---|---|
| - بطء الأشغال | - تسريع وثيرة الأشغال |
| - مشكل جودة الأشغال | - تتبع الأشغال: (تتريب البقع- احترام دفتر التحملات..). |
| - غياب المرافق | - تأهيل التجزية (انشاء مدرسة- مسجد- اعدادية- ملحقة إدارية وأمنية..) |
| - تأخر تسليم البقع للمستفيدين (أثقل كاهلهم الكراء) | - تسليم البقع في أقرب وقت |
| - جشع بعض المستفيدين | - الحد من التلاعبات (إعمال القانون) – الشفافية (القرعة).. |

**2.3. التحليل الثاني: عملية إعادة الإسكان (برنامج الوحدة لمحاربة دور الصفيح):**

سبقت الإشارة إلى صعوبة عملية "إعادة الهيكلة" لأنها ليست عملية تقنية خالصة، بل إنها تدّخل في مجال مأهول بالسكان، لهذا السبب فإن العنصر البشري يحتل مركزا أساسيا في هذه المقاربة، وهذا ما يجعلها صعبة وتحتاج إلى استحضار الساكنة في كل مراحل المشروع، ويمكن إجمال الدواوير الذي تخضع لإعادة الإسكان في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): عملية إعادة الهيكلة

| الشق الثاني: عملية إعادة الهيكلة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الدواوير المعنية | البراريك | إحصاء | | ملاحظات |
| | | 1989 | 1992 | |
| - دوار الشانطي | 3000 | 9879 | 9948 | إعاد الهيكلة متوقفة |
| - اجنان امحيمدات | | 920 | 1019 | إعاد الهيكلة متوقفة |
| - واجهة دوار ادراعو (المطلة على شارع تيفلت) | - | - | | إعاد الهيكلة متوقفة |

المصدر: (تحريات ميدانية، 2022).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

إن الإدارة الترابية المحلية في معالجتها لإشكالية الدواوير الصفحية تخضع لمجموعة من الاعتبارات منها "إرضاء الناخبين" والإبقاء عل الوضع كما هو.. ولعل دوار الشانطي نموذج دال على ما نقول، وهنا نستدل بجدول عدد رخص البناء بدوار الشانطي التالي:

الجدول رقم (7): عدد رخص البناء بدوار الشانطي

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الرخص | 27 | 00 | 00 | 15 | 10 | 02 | 17 | 38 (+8) |
| ملاحظات | _ | _ | _ | النصف الأخير | _ | تسوية رخص قديمة | رفض 22 رخصة | إلى حدود اليوم (13 أبريل) |

المصدر: (القسم التقني، الجماعة الترابية سيدي يحي الغرب، 2022).

يظهر الجدول (7) عدد رخص البناء المسلمة للدور الصفيحية بدوار الشانطي من أجل مباشرة عملية البناء القانوني، والأمر الثابت هنا أن طريقة تدبير ملف إعادة الهيكلة يظهر تكتنفه مجموعة من المشاكل يستوجب الأمر الوقوف عندها قصد رصدها والعمل على تجاوزها والجدول (8) يكشف ذلك بجلاء المشاكل المطروحة والحلول المقترحة:

جدول رقم (8): المشاكل والحلول/ إعادة الهيكلة

| المشاكل المطروحة | الحلول المقترحة |
|---|---|
| - عدد الرخص قليل وأحيانا منعدم (منذ انطلاق اعادة الهيكلة سنة 2013) | - الرفع من عدد الرخص سنويا (تبسيط المسطرة وتعميمها واحداث مصلحة..) |
| - توقف الرخص بسبب تحديد المنطقة الفيضية | - مراجعة التحديد (وكالة حوض سبو..) |
| - الواقع تجاوز التصميم الطبوغرافي (التقسيم، الورثة، مالكون جدد..) | - تحيين التصميم وملائمته مع الواقع |
| - صعوبة الحصول على التوجيه | - التواصل مع المعنيين بالأمر وتبسيط المسطرة |
| - بيروقراطية شركة العمران (الإذن بالأداء، الحصول على الوصل..) | - اعتماد القرب |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

| | |
|---|---|
| - الاعتماد على احصائي (1989 و1992) | - تحيين المعطيات الاحصائية |
| - ارتفاع مؤشر الفقر | - المواكبة الإدارية والتقنية والمالية |

المصدر: (عمل ميداني، 2022).

### 3.3. التحليل الثالث: الدواوير التي لم تخضع لأي عملية:

استنادا إلى ما سبق يمكن الإقرار أن عملية القضاء على السكن غير اللائق بشكل عام والسكن الصفيحي بشكل خاص لم تلامس جميع الدواوير لسببين بارزين، هما:

- **السبب الأول:** توسيع المدار الحضري لسيدي يحيى الغرب سنة 2009 وإلحاق مجموعة من الدواوير بالمدينة، التي لم تكن مدرجة في برنامج "مدينة بدون صفيح" الأول، التحول الذي يستدعي تحيين البرنامج وتضمين الدواوير التي تم إلحاقها وهو الأمر الذي لم يتم العمل عليه، نظرا "للبيروقراطية" أو لعدم غياب روح المبادرة لدى الفاعلين المؤسساتيين لملامسة هذا الملف الذي يدبر من طرف أكثر من جهة: (الجماعة/ الباشوية/ العمالة/ الوكالة الحضرية/ مفتشية الإسكان/الولاية/ الوزارة..).

- **السبب الثاني:** تأخر تنفيذ برنامج "مدينة بدون صفيح" وتعثره لعدة أسباب سنأتي على ذكرها لاحقا، الأمر الذي نجم عنه توسيع دائرة ساكنة الدواوير والأنوية الصفيحية، الواقع الذي أسهم في تعقيد عملية الوصول إلى الحلول، فمثلا تم إحصاء البراريك الصفيحية لدوار ادراعو ودوار الخيرية سنة 1989 ولازالت هناك ملفات عالقة إلى غاية اليوم، ونفس الأمر ينسحب على دوار المنطقة الفيضية الذي تم إحصاؤه سنة 2013 ولم يتم تمكين بعض الساكنة من بقعها في تجزئة الوحدة4 إلى اليوم، ومن أجل تقريب الصورة إلى المتلقي اقترح الجدول التالي:

الجدول رقم (9): الدواوير التي لم تخضع لأي عملية

| الدوار | عدد البراريك | عدد الأسر | عدد الأفراد | الإجراء المقترح |
|---|---|---|---|---|
| - دوار كانطا | 83 | 112 | 345 | - (إعادة الإسكان بالوحدة 4) |
| - اشنانفة البيض | 233 | 415 | 1250 | - (إشراك الساكنة) |
| - دوار صوديا | 28 | 58 | 185 | - (إشراك الساكنة) |

المصدر: (عمل ميداني، 2022).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

إن عملية القضاء على الدواوير تستدعي مجموعة من الإجراءات التقنية والإدارية والمالية عبر تعبئة مجموعة من المؤسسات، يمكن اختزالها في الجدول التالي:

جدول رقم10: (المشاكل والحلول/ الدواوير التي لم تخضع لأي عملية):

| المشاكل | الحلول |
|---|---|
| - عدم ادراج الدواوير التالية:<br>- دوار كانطا<br>- دوار اشنانفة البيض<br>- دوار صوديا (الفيرما)<br>في أي برنامج سكني بسيدي يحيى الغرب | - البحث عن الشركاء<br>- تعبئة العقار<br>- انجاز الدراسات<br>- تعبئة مصادر التمويل<br>- احصاء المستفيدين<br>- التنفيذ |

### 4. من أجل خارطة طريق جديدة للوضع السكني:

من أجل رسم خارطة طريق لما ينبغي فعله في المجال السكني من أجل تنزيل شعار تحسين ظروف العيش لساكنة المدينة وجب العمل على خطين؛ خط أول يقتضي رصد العوامل والمخاطر وخط ثان يستوجب تفعيل مجموعة من التوصيات على أرض الواقع وفق مقاربة تشاركية تتجاوز البعد التقني إلى الانفتاح على الساكنة وإدماج البعد الاجتماعي وأخذه على محمل الجد، وفي هذا الصدد نقترح النظر إلى مستويين:

#### 1.4. اساب الفشل:

من خلال الشكل رقم 2 تتضح اساب فشل برنامج مدن بدون صفيح (العامل التدبيري، البيروقراطية، العامل الذاتي والعامل الانتخابي)

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

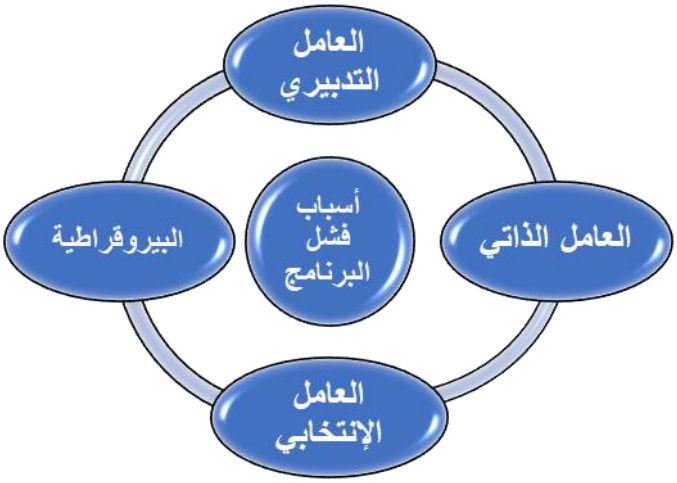


الشكل رقم (2): أساب فشل برنامج مدينة بدون صفيح

**2.4. مستوى المقترحات العامة:**

شاركت إلى جانب مجموعة من الفعاليات المهتمة بالشأن المحلي في إعداد برنامج عمل الجماعة الترابية لسيدي يحيى الغرب 2022-2027 من خلال تقديم مشروع ورقة بحثية (**بوعزة الخلقي، أبريل 2022، ص:7**)، وقد جاءت الاقتراحات بعد إغنائها بالنقاش والتفاعل على الشكل التالي:

- تحيين برنامج مدينة بدون صفيح على ضوء الأرقام الجديدة؛
- هيكلة قوية للقسم التقني بالجماعة الحضرية وتميكنه من الوسائل الضرورية -البشرية واللوجيستيكية -للإضطلاع بدوره كجهاز يسهر على الرصد والتتبع والتقويم؛
- تفعيل الإتفاقيات المبرمة مع المهندسين المعماريين؛
- تسريع وثيرة الأشغال ومواكبة المستفيدين أخذا بعين الاعتبار الوضعية السوسيو-اقتصادية لساكنة المدينة التي تأتي في صدارة قائمة الفقر والهشاشة بالجهة وفقا للمعطيات؛
- توفير عروض سكنية جديدة (إحداث تجزئة بالشنافة على الطريق الوطنية رقم4..)؛
- تسوية الوضعية العقارية لمجموعة من التجزئات والأحياء (الحي الإداري، ديور الكارطون، الوحدة2 و3 و4..)؛
- متابعة القطب الحضري" سيدي يحيى الغرب الجديدة"والعمل على تنفيذه؛
- مراجعة التفاوتات المجالية من حيث توزيع المرافق (الوحدة4، وارحاونة..)؛

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- العمل على مراجعة تصميم التهيئة وتوسيع المدار الحضري عبر إشراك الساكنة؛
- تسريع وثيرة إعادة هيكلة دوار الشانطي (حي النهضة) عبر الرفع من عدد تراخيص البناء واعتماد التسهيلات الإدارية والتقنية والمالية أخذا بعين الاعتبار الوضعية السوسيواقتصادية لساكنة الدوار المذكور.
- إيجاد حلول مستعجلة لساكنة دور الصفيح بكل من المنطقة الفيضية ودوار السكة ودوار كانطا والديبو...
- تمكين دوار الرحاونة من بقعهم في أقرب الآجال مع ضرورة تسريع وثيرة الأشغال وتجاوز كل المشاكل التي تعرقل السير العادي للمشروع؛
- إيجاد حل سكني لائق لدوار الشنانفة عبر إشراك الساكنة في مقترحات الحلول مع استحضار الاعتبار الجمالي لمدخل المدينة؛
- تسوية الملفات العالقة (دوار الخيرية، دوار ادراعو..)؛
- العمل على أجرأة وإخراج مشروع "مدينة سيدي يحيى الغرب الجديدة" وإلحاقها بالمدار الحضري للمدينة، في إطار إحداث قطب مديني متوسط من شأنه معالجة معضلة السكن وتحقيق التنمية المحلية؛
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع وثيرة الأشغال في مشروع "الوحدة4"؛
- إشراك المجتمع المدني في إعداد المخططات التعميرية، وفي مواكبة إنجاز المشاريع السكنية؛
- تسوية الوضعية العقارية لساكنة ديور المخزن وديور الكارطون؛
- تشجيع السكن العمودي (مراجعة الترخيص لبعض الأحياء في شأن عدد الطوابق في مجموعة من الأحياء منها حي الفتح على سبيل الذكر لا الحصر، إقامة عمارات سكنية بالمحاور الأساسية خصوصا في العقارات الشاغرة نحو شارع محمد الخامس والسكة الحديدية والسوق الأسبوعي القديم ومدخل المدينة من جهة القنطرة)؛
- العمل على تنفيذ "مشروع سيدي يحيى الجديدة" على مساحة 167 هكتار الذي اقترحه العامل السابق وتمت تعبئة العقار وإسناده لوزارة الإسكان وسياسة المدينة في المنطقة المحادية للثانوية الإعدادية ابن ياسين.
- العمل عل توسيع المدينة في اتجاه الشمال بدل التركيز على الجنوب (الاستفادة من محاور المواصلات).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

### 5. نحو مقاربة جديدة لمعالجة الوضع السكني بمدينة سيدي يحيى الغرب:

انطلاقا مما سبق يتضح أن عملية القضاء على السكن غير اللائق بمدينة سيدي يحي الغرب تستوجب عدة مداخل يتقاطع فيها التقني والإداري والمالي، لذلك فإن عملية إعادة الإسكان وعملية إعادة الهيكلة تستدعي تعبئة الفاعلين المؤسساتين والذاتيين والانفتاح عل المحيط بهدف تقديم إجابات واقعية تلامس بشكل حقيقي الوضع السكني وتروم تغييره والقضاء عليه من جهة، والعمل في الوقت نفسه على استشراف "المستقبل السكني للمدينة"، حتى لا نجتر ما وقع في السابق، إذ يعزى فشل برنامج "مدينة سيدي يحيى الغرب بدون صفيح" في نسخته الأولى (1989) والثانية (2014) إلى البون الشاسع من الناحية الزمنية بين تاريخ انطلاق الأشغال ونهايتها الأمر الذي تمخض عنه تغير البنية الديمغرافية لساكنة الدواوير وانتقالها من أسر نووية إلى أسرة مركبة حيث تم تسجيل "تطور إيجابي لعدد الأسر بإقليم سيدي سليمان والتي انتقلت -حسب إحصاء 2004 - من 49040 أسرة إلى 60922 أسرة، وارتفعت حصة جماعة سيدي يحيى الغرب من 11,3% إلى 12,3%" (**مونوغرافية إقليم سيدي سليمان، 2017، ص:36**)، لذلك فإن التوسع الحضري والتزايد الملحوظ لعدد الأسر تعكسه نسبة السكن غير اللائق بالإقليم الذي نمثل له بالجدول التالي:

الجدول رقم (11): توزيع أسر الوسط الحضري (%) حسب نوع المسكن، 2014

| نوع السكن | فيلا | شقة | دار مغربية | غير لائق | قروي | آخر |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إقليم سيدي سليمان | 3,2 | 2,4 | 71,3 | 20,2 | 2,1 | 0,8 |
| جهة الرباط-سلا- القنيطرة | 5,6 | 20,5 | 64,2 | 8,0 | 0,8 | 0,9 |
| المغرب | 4,5 | 17,5 | 70,4 | 5,2 | 1,0 | 1,0 |

المصدر: (الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب، 2014).

تستلزم مقاربة الوضع السكني من خلال النظر إليه كواقع متغير وليس ثابتا، لهذا وجب تحيين المعطيات المونوغرافية باستمرار والحرص على المعالجة الفورية للمشاكل السكنية لأن السكن غير اللائق بشكل عام والسكن الصفيحي بشكل خاص يتمدد كالفطر في هوامش المدينة، وهذا ما دفعني إلى وصف هذا الواقع بالقول التالي: "إن البراريك هنا تتناسل بصورة مخيفة في غياب مقاربة حقيقية للقضاء على السكن الصفيحي" (**جريدة هسبريس، الأحد 4 غشت 2019**)، سيما ونحن نتحدث عن ولادة قيصرية وغير طبيعية لجموعة من الدواوير أجملها الأستاذ حسن الكبش في قوله التالي: "وقع تحول في البنية السكانية لسيدي يحيى الغرب بشكل مقصود أواسط السبعينات "التهجير السياسي" فبرزت دواوير وتوسعت، وانتشرت دور القصدير بشكل فظيع لاستعمالها إبان الاستحقاقات الإنتخابية، وشكلت كانطونات وخزانات انتخابية (دوار ادراعو نموذجا)"، (**حسن الكبش، 23**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**غشت 2024**)، لهذا السبب فإن المعالجة الحقيقية تستدعي تجفيف هذه الوعاءات الاحتياطية التي يتم من خلالها استغلال مدينة سيدي يحيى الغرب خلال "المواسم الانتخابية" لكونها تعد على رأس هرم الفقر والهشاشة بجهة الرباط- سلا- القنيطرة.

الجدول رقم (12): معدلات الفقر بجهة الرباط- سلا- القنيطرة حسب الإقليم أو العمالة، 2014

| العمالة/الإقليم | الرباط | سلا | الصخيرات-تمارة | الخميسات | القنيطرة | س. قاسم | س. سليمان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الفقر(%) | 0,69 | 1,50 | 1,51 | 4,81 | 4,96 | 8,77 | 10,08 |

المصدر: (مونوغرافية إقليم سيدي سليمان، 2017، ص:54-56).

استنادا إلى المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نسجل أن مدينة سيدي يحيى الغرب (التابعة ترابيا لإقليم سيدي سليمان الذي يحتل المرتبة الأولى على مستوى معدلات الفقر بنسبة 10,08%)، تسجل أعلى معدل للفقر بالوسط الحضري بالجهة بمعدل (11,4%).

تبعا لما سبق، يمكن القول إن معالجة الوضع السكني بدينة سيدي يحيى الغرب تستدعي مقاربة شاملة تستحضر كل المعطيات السابقة من خلال استحضار الجانب السوسيو-اقتصادي والانفتاح على المحيط الثقافي وفهم كيفيات اشتغاله لأن الارتكاز على البعد التقني لوحده سيقدم إجابات جزئية لا تصل إلى كنه المشاكل التي يتخبط فيها الوضع السكني، لذلك نقترح تشغيل مقاربة ذكية تنبني على الإشراك وتنطلق من زوايا نظر متعددة (تقنية –اجتماعية- اقتصادية- ثقافية..)، من أجل الوصول إلى حلول مبتكرة تساهم في تغيير الواقع السكني بالمدينة.

**المراجع:**


- الإحصاء العام للسكان والسكنى، المغرب، سنة 2014.
- القسم التقني (2022): باشوية سيدي يحيى الغرب.
- القسم التقني (فبراير 2013/ غشت 2024): الجماعة الترابية سيدي يحيى الغرب.
- المقاطعة الإدارية الأولى والثانية (مارس 2013): سيدي يحيى الغرب.
- بوعزة الخلقي (أبريل 2022)، برنامج عمل الجماعة الترابية سيدي يحي الغرب 2022-2027، ورشة التعمير والبيئة وتنظيم المجال.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604


- حسن الكبش (مقابلة مباشرة: 21 غشت 2024): أستاذ متقاعد، عمل بسلك التدريس لمدة 35 سنة بسيدي يحيى الغرب.
- عبد الصادق بلفقيه (أكتوبر 1991): "مظاهر تطور السكن الريفي بمنطقة الغرب"، مقال ضمن مجلة "منطقة الغرب: الإنسان والمجال"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- عمار حمداش (7 يونيو 1988): المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لمدينة سيدي يحيى الغرب، مساهمة في النقاش: من أجل إدماج المكونات القروية في المخطط، ضمن أشغال اليوم الدراسي: سيدي يحيى الغرب أي أفق للتنمية الحضرية بعد 80 سنة من التأسيس، جمعية البحث من أجل تنمية القنيطرة والغرب، فرع سيدي يحي الغرب.
- فؤاد طباق (الأحد 4 غشت 2019): "أقدم الأحياء الصفيحية بالمغرب: يغرق في بحر الإهمال والعشوائية"، جريدة هسبريس، المغرب. https://www.hespress.com
- محمد الحبيب لطفي (2017): "سيدي يحيى الغرب: ذاكرة مدينة"، المطبعة السريعة، القنيطرة، ط1.
- مونوغرافية إقليم سيدي سليمان (2017): المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الرباط- سلا- القنيطرة، المغرب.


**الملاحق:**

**الملحق1: الإدارة الترابية المتعاقبة:**

| المدة | العامل | الباشا | القائد | الإجراء |
|---|---|---|---|---|
| 2010 2015 | - الحسين أمزال | - عمر شفوق | خالد كرتيل | الإجراءات الإدارية والتقنية للتجزئة + الإحصاء |
| | | | رضى بلمكي | |
| | | - المعطي دباج | إلياس خرخش | تنفيذ الأشغال على أرض الواقع |
| 2015 | - عبد المجيد | - مصطفى مزوز (ثلاثة أشهر) | أحمد أجوج | |
| | | | مراد بوليف | |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 2024 | الكياك | - مصطفى بوخليفي | يوسف التاجي<br>نبيل جبطي<br>الحاج بلعطار محمد | الهدم وتمكين المستفيدين من البقع |

**الملحق2: الفعاليات المدنية المواكبة:**

| المدة | المجال | الإطار المدني | الفعاليات المساهمة |
|---|---|---|---|
| 1999<br>2009 | الدائرة 9 | وداية الشهيد بلقصيص | الكتابي خليصة- الغايب الغايب- عبد السلام البوزيدي– الحاج امحمد دكدك - عبد اللطيف |
| | الدائرة 10 | وداية الصداقة | التوري محمد – حسن الحناوي- عبد السلام اشعيبة – مراد المعضور - الحروشي سعيد – التامي |
| | الدائرة 12 | وداية الآفاق | مصطفى لمشنك- الكواس أحمد – بوعزة الخلقي- أحمد لمشنك – نور الدين عبيدة |
| | الدائرة 13 | وداية السلام | القطبي الميلودي- غريبات إدريس – السيار إدريس– رشيد عيناس – الشرقي بوسنة |
| | الدائرة 14 | وداية المسيرة | لمقصح محمد – الحيمر محمد – سمحمد – عبد السلام بنغنو |
| | الدائرة 15 | وداية التقدم | عبد الكبير كريكيبة- الطاسي حسن- با الملكي – با البكاوي |
| 2004<br>2014 | النهضة 1و2 | وداية القاعة السكنية | بوعزة الخلقي – عبد الله الحيمر - إدريس اعبيدة – التوري محمد |
| 2010<br>2024 | المنطقة الفيضية | لجنة الحوار المنطقة الفيضية | بوعزة الخلقي – عبد الله الحيمر – حكيم السالمي – التوري محمد – امخيريط محمد – عبد اللطيف حمادة – السواط عبد السلام – مراد المعضور – عبد الله الخطاب – عبد اللطيف لعرج – فوزية بوراس – رضوان أزماني |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

# تطوير المجال الحضري وتحقيق التنمية المكانية المستدامة للمدن الجديدة
## (دراسة مقارنة لمجمعي بسماية وعلي الوردي السكنية في بغداد)

م.احمد عباس كاظم[1] وم.ليث زيد عباس[2]
الجامعة التقنية الوسطى/كلية التقنيات الصحية والطبية/بغداد[1]
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[2]
[1]ahmedamaarm@gmail.com
ameen999ashraf@gmail.com[2]

**ملخص:**

يواجه المخططون والمسؤولون وأصحاب القرار تحدياً كبيراً نتيجة للنمو الحضري المتسارع وتوسع حجم المدن، وهذا التحدي يتطلب وضع خطط تهدف إلى ضمان الاستثمار الأمثل لموارد المدن والحفاظ عليها، بالإضافة إلى تحقيق العدالة والمساواة للسكان. يهدف ذلك إلى تحقيق تنمية مكانية مستدامة تشمل الأبعاد الاقتصادية والعمرانية والبيئية والاجتماعية , أن تحقيق التنمية المكانية المستدامة يتطلب اتخاذ إجراءات تهدف لتحقيق التوازن بين النمو الحضري واحترام البيئة وتحسين جودة الحياة للسكان , وينبغي أن تركز الخطط على تطوير بنيات تحتية فعالة ومستدامة وجاءت مشكلة البحث في أن مدينة بغداد تواجه تحديات كبيرة نتيجة التوسع الحضري المتنامي ، وتأثيراته السلبية على توفير بيئة مناسبة لتحقيق التنمية المكانية المستدامة , وافترض ألبحث وجود علاقة مباشرة بين التخطيط المسبق لاتجاهات التوسع الحضري للمدينة وتجسيد مضامين وأبعاد تنميتها مكانيًا." ويهدف البحث إلى تحليل وتقييم التوسع الحضري الحالي في المدينة وفهم تطورها عبر الزمن ويتضمن ذلك تحليل أنماط واتجاهات التوسع الحضري، وتقييم تأثير التوسع الحضري على الأبعاد المختلفة مثل البيئة والاقتصاد والاجتماع. ودراسة المراحل الزمنية المختلفة للتوسع الحضري في المدينة لفهم أسباب التغيير وتحليل النتائج والتأثيرات على المدينة وسكانها، أستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة وتفسيرها علميا , وأستنتج البحث في أن عملية التغلب على المعوقات التي تصيب التوسع الحضري لأغلب المدن العراقية بمحددات طبيعية يتطلب تجاوزها كلف واستثمارات اضافية , أوصى البحث الى الحاجة الى وضع خطط ومشاريع تنموية توازي النمو الحضري المتسارع وتتماشى مع التوسع الحضري للمدينه.

**الكلمات المفتاحية : الاستدامة الحضرية ، التنمية المكانية ، التخطيط المكاني ، المدن الجديدة**

**Abstract:**

Planners, officials and decision-makers face a major challenge as a result of accelerated urban growth and the expansion of the size of cities, and this challenge requires the development of plans aimed at ensuring optimal investment and preservation of city resources, in addition to achieving justice and equality for the population,

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Achieving sustainable spatial development requires taking measures aimed at achieving a balance between urban growth, respect for the environment and improving the quality of life of the population and plans should focus on the development of infrastructure in effective and sustainable ways, The problem of research came that the city of Baghdad is facing great challenges as a result of the growing urbanization, and its negative effects on providing an appropriate environment to achieve sustainable spatial development, The research postulated, a direct relationship exists between the advance planning of the trends of urban expansion of the city and the spatial embodiment of the contents and dimensions of its development.", he research aims to analyze and evaluate the current urbanization in the city and understand its development over time, including analyzing the patterns and trends of urbanization, and assessing the impact of urbanization on various dimensions such as the environment, economy and society. And study the different time stages of urbanization in the city to understand the causes of change and analyze the results and effects on the city and its residents, The research used the descriptive analytical method by describing the phenomenon and interpreting it scientifically ,and the research concluded that the process of overcoming the obstacles that afflict the urban expansion of most Iraqi cities with natural determinants requires overcoming additional costs and investments, and the research recommended the need to develop development plans and projects parallel to the accelerated urban growth and in line with the urban expansion of the city .

**Keywords:** Urban Sustainability, Spatial Development, spatial planning, new city

**المقدمة :**

يعتمد وضع الآلية التنموية في أساسه على خصائص المكان المختلفة بناءً على التنوع النوعي والمستوى المتباين الذي يختلف باختلاف الأحياء ذاتها , تتشكل هذه الخصائص من خلال العناصر المادية والبشرية التي تمثلها مثل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية يسعى مخططو المدن لاستكشاف أفضل الخيارات والاستراتيجيات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات التخطيطية يهدفون من خلالها إلى اختيار التوقيع المكاني المناسب الذي يضمن تحقيق أهداف إنشاء المدينة واستمراريتها, حيث يتبعون نهجًا متعدد الجوانب يستند إلى البيانات والتحليلات والتفاعل مع المجتمع , وتمحور اهتمام مخططي المدن حول عناصر متعددة تشمل الاقتصاد والبيئة والاجتماع والبنية التحتية و تأثيرات النمو السكاني وتوزيع الموارد والتنمية المستدامة باستخدام نماذج تحليلية لتقييم البدائل والاحتمالات المختلفة وتحديد السيناريوهات , بالإضافة إلى ذلك، يعتمدون على التعاون المشترك بين الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية والخبراء المتخصصين حيث يتم توفير فرص لتعبئة آراء الجمهور والحصول على ملاحظاتهم لضمان تنفيذ قرارات تخطيط المدن التي تعكس احتياجات وتطلعات المجتمع.

يهدف مخططو المدن إلى تحقيق توازن مستدام بين العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في اتخاذ قرارات التخطيط، مع التركيز على تحقيق الأهداف المستدامة على المدى البعيد وضمان استمرارية المدن في توفير جودة

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

الحياة للسكان المتعددة التي تواجههم مع تنامي السكان بشكل كبير وقلة توزيع الأراضي السكنية بسبب ندرة الأراضي من أبرز هذه المشاكل ويزداد التحدي أيضًا بسبب ظهور المخالفات والتجاوزات العشوائية على الأراضي، سواء داخل أو خارج التصاميم الأساسية للمدن، مما يؤدي إلى تراجع في مستوى خدمات البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، توجد العديد من العوائق الموقعية الطبيعية والبشرية التي تعتبر صعبة التجاوز وتكاليفها مرتفعة.

## 1. المدخل المنهجي

**1.1. مشكلة البحث :** غموض العلاقة بين مفهوم الاستدامة الحضرية وأبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وبين المؤشرات والمعايير التخطيطية المستخدمة لتحديد المواقع في المدن الجديدة.

**2.1. فرضية البحث:** أن التوقيع المكاني الذي يحقق الاستدامة الحضرية يعتمد على العلاقة بين أبعاد ومعايير الاستدامة، نظرًا لأن تلك المعايير والأبعاد تساهم في تحقيق الهدف من إنشاء تلك المدن والحفاظ على استدامتها. وهذا يقودنا الى التساؤلات الأتية.

أ- هل أن التنوع في المعايير: يشير إلى أن المعايير التخطيطية تختلف من مدينة إلى أخرى، مما يؤثر على كيفية تطبيق مفهوم الاستدامة.

**ب-هل ان التحديات التي يواجهها المخططون في دمج الاستدامة تعكس الغموض بشكل فعال في عمليات التخطيط**

**3.1. هدف البحث :** يهدف البحث إلى تحديد المعايير التي يمكن استخدامها لتحقيق الهدف المرجو من إنشاء المدن والحفاظ على استدامتها. من خلال تحديد العناصر والمعايير الرئيسية التي يجب مراعاتها في عملية التخطيط الحضري، مثل النقل المستدام، والتنوع البيئي، والتوزيع العادل للخدمات العامة، وفعالية استخدام الموارد والطاقة، وتوفير الإسكان المناسب، وتعزيز التواصل الاجتماعي والمشاركة المجتمعيه.

**4.1. منهجية البحث :** اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات والبيانات والخرائط التي تخص البحث والمنهج التحليلي من خلال تحليل وتقييم البيانات التي تم الحصول عليها لتقييم مدى الملائمة المكانية للمواقع الجديدة في تحقيق الهدف من أنشاءها وأستمراريتها .

**5.1. المفاهيم المهيكلة للدراسة**

**1.5.1. مفهوم الاستدامة الحضرية:**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

تعد الاستدامة الحضرية جزء من التنمية المستدامة وهناك عدة تعريفات يمكن الاشارة إليها فقد عرفت بأنها الجزء المميز في البيئة الحضرية دون غيرها من البيئات حيث تتميز المدن والمستقرات الحضرية عن غيرها بمجتمعها الذي يتسم بخصائص مميزة ويتمتع بأسلوب خاص للحياة يميزه عن المجتمعات الريفية بشكل كبير حيث يتسم المجتمع الحضري بوجود الجماعات والمؤسسات والهياكل المجتمعية التي تربطها نوع من الارتباطات المبنية على أسس تختلف تماما عن الروابط في المجتمعات الريفية وغيرها حيث تهدف الاستدامة الحضرية الى تنظيم وترتيب جهود المجتمع وتكوين قوة لا بأس بها ترتكز عليها السياسات المتبعة وتعتمد عليها لتحقيق أهدافها وفي السياق الحضري يعرف المجتمع المستدام بانه ذلك المجتمع المزدهر لانه يعتمد على الدعم المتبادل والموازنة المستمرة بين الرفاه الاجتماعي والفرص الاقتصادية ونوعية البيئة الحضرية (**سيماء ,2016 , ص32**)

أن مفهوم الاستدامة الحضرية ينطلق من نظرية تدعو الى الاهتمام بمستقبل الانسان في الموقع الحضري والحفاظ على البيئة لضمان الاستمرارية الانسانية فقد تناول العديد من المفكرين والباحثين مفهوم الاستدامة وأبعادها على أنها أداة لقياس أبعاد الموقع الحضري ويمكن معرفتها عن طريق مجموعة من القيم والمعايير على المستوى البيئي والاجتماعي والاقتصادي وعلى أثرها يمكن التوصل الى أكتشاف أساليب متماسكة اجتماعيا واقتصاديا بطرق ذات كفاءة بيئية للمصادر الموجودة في المكان وتامين نوعية الحياة عن طريق تأسيس قيم مشتركة بين البيئة والحالة الاجتماعية وتعريفها بشكل عقلاني (**رنا,2021,ص14**).

**2.5.1. أبعاد الاستدامة : يمكن تصنيف ابعاد الاستدامة الى ثلاثة ابعاد رئيسية وهي البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي**

**اولا -البعد البيئي** حيث تهدف الاستدامة الحضرية الى الحفاظ على رأس المال الطبيعي ويقصد بذلك المخزون من الأصول البيئية والنظم الايكولوجية فتصبح الاستدامة أهم وسائل الحفاظ على هذه الاصول البيئية او على الأقل تعمل على عدم استنزافها بجعل الانتاج والأستهلاك يحدث بصورة متساوية لا تؤدي الى رأس المال الطبيعي (**Timothy,2002,p7**).

**ثانيا-البعد الاجتماعي** ويلعب هذا البعد دورا رئيسيا في تحقيق الاستدامة الحضرية لأرتباطه المباشر بالمجتمع وعاداته وتقاليده كون ان هناك علاقة متبادلة بين الافراد في الموقع المكاني والبيئة الطبيعية ومواردها قد تؤدي اذا ما ساء استخدامها الى أستنزاف الموارد غير القابلة للتجديد وبالتالي تهديد حياة الأجيال القادمة حيث أن عمليات التطوير المتسارعة الغير موجهة والزيادة الهائلة في أعداد السكان الحضر شكل عامل ضغط كبير على ألبيئة تؤدي بدورها الى تدهور النظم والمواد وما يصاحبها من أضرار (**الاستدامة الحضرية ,2001,ص43**) .

**ثالثا-البعد الاقتصادي** يمثل هذا البعد احد اساسيات الاستدامة الحضرية على المستوى العام للموقع المكاني للمدن من خلال دعم رفع مستوى الصناعات والتقليل من الملوثات والمحافظة على الثروات , ويقصد بالبعد

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

الاقتصادي هو حماية وصيانة رأس المال الاقتصادي مع الحاجة الى زيادة المصادر المتوفرة بدون أن تسبب مشاكل بيئية , وللمدن دور مهم في تحقيق الاستدامة من خلال تشجيع ودعم الصناعات غير الملوثة واستخدام التقنيات المستدامة لتوفير الدعم المالي وتطوير الصناعات الصديقة للبيئة (**shalaby,2009,p109**) وفيما يلي شكل (1) يمثل ابعاد الاستدامة .

شكل رقم (1): **أبعاد الاستدامة**

المصدر :ليث زيد عباس, 2018,ص45 (مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المكانية المستدامة ,دراسة تحليلية في قضاء الاعظمية )

**3.5.1. مفهوم التنمية المكانية المستدامة :**

تعد التنمية المكانية ذات ارتباط مع مفهوم استدامة التنمية وذلك لقدرتها الكبيرة في احتواء أبعاد التنمية المستدامة وتعد التنمية الريفية جزء لا يتجزأ من التنمية المكانية الشاملة التي تسعى باعتماد أهم المرتكزات الاساسية وهي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع المشاريع التنموية , هناك اختلافات في مفهوم التنمية المكانية المستدامة أذ يتعامل علماء الاجتماع مع التنمية المستدامة كرؤية اخلاقية تتناسب مع اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد حيث أن التنمية المكانية المستدامة ماهو الأ نموذج تنموي بديل عن النماذج التنموية التي طبقت في الدول المتقدمة او في دول العالم الثالث على حد سواء او هو اسلوب لإصلاح الاخطاء التي وقعت فيها عملية التنمية التي تجاهلت البعد البيئي وهناك رأي اخر ينظر الى التنمية المكانية المستدامة كقضية ادارية وفنية بحته املتها حاجة المجتمعات الانسانية المتقدمة والنامية الى ادارة بيئية واعية وتخطيط جديد لاستغلال الموارد (**عبود , 2014 , ص109**) وجاء مفهوم التنمية المكانية المستدامة في منظمة الفاو عام 1989 على أنها أدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار ارضاء الحاجات البشرية للاجيال الحالية والمستقبلية (**رومانو ,2002 , ص56**).

أما منظمة اليونسكو فقد جاء في وثائقها حول التنمية المستدامة بأنه (على كل جيل ان يخلف وراه موارد المياه وتربة نقية غير ملوثة وكما كان حالها عندما وصلت إليه وعلى أن يخلف وراه عينات لكل الحيوانات التي وجدها على الارض غير منقرضة (**الجلبي,2003,ص40**).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**4.5.1. أهداف التنمية المكانية المستدامة :هناك** مجموعة من الأهداف تسعى التنمية المكانية الى تحقيقها حيث تتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض ضمن الهدف المكاني محققة التنمية المكانية المستدامة وتشمل:

اولاً – الهدف الاقتصادي عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للثروات .

ثانياً- الهدف البيئي عن طريق المحافظة على البيئة وحمايتها .

ثالثاً-الهدف الاجتماعي عن طريق تحقيق تنمية اجتماعية بين فئات المجتمع .

رابعاً-الهدف الثقافي عن طريق احترام التنوع الثقافي في المجتمع

خامساً– الهدف المكاني عن طريق تحقيق التوازن بين المدن والارياف والتهيئة العمرانية .

شكل رقم (2) اهداف التنمية المكانية المستدامة ، المصدر :(**عمار,2016,ص19**)

**5.5.1. ألتخطيط المكاني :**

يمكن تعريف التخطيط المكاني على أنه مجموعه من الاجراءات المرحلية المنظمة تنفذ خلال مدة زمنية محددة وعلى مستوى مكاني أوعدة مستويات وبجهد متعدد (جماعي) تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة يكون الغاية منها الوصول الى استثمار أفضل ومستدام للموارد الطبيعية والبشرية (الكامنة والمتاحة)، بشكلٍ يعمل على تحقيق التغيير المطلوب للمجتمع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التخطيط الدقيق والمتابعة لهذا التغيير، لمنع حدوث اي أثار ممكن ان تكون سلبية على المكان. (**استيتية .2009.ص 48** ) وهو التغيير الفعال للبيئة المكانية لتلبية حاجة المجتمع ومطالبه عندما يصبح المكان مورداً محدوداً تتعدد وظائفه (**marten,2000,p4**) ويعرف التخطي المكاني أيضا بأنه ( التعبير الجغرافي عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع، وهو في الوقت نفسه ضوابط علمية، وأسلوب إدارة سياسة شاملة ومتعددة الاختصاصات موجهة نحو تنمية إقليمية حضرية متوازنة وتنظيم الفضاءات وفق استراتيجية متكاملة) (**سعد الدين ابراهيم ,1983,ص68** ).نستنتج ان مفهوم التخطيط المكاني هو عملية علاجية لظاهرة حضرية ضمن نطاق محدد من الموارد الطبيعية والبشرية وبذلك يحتاج الى عملية التوازن بين الاحتياجات والتنمية الحضرية

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**6.5.1. المدن الجديدة :**

أن الهدف الاساس من أنشاء المدن الجديدة هو تحقيق نمط حياة أفضل للسكان عن طريق بناء مجموعة من الحدائق في المناطق الفقيرة وسرعان ماتحول هذا الهدف الى إنعاش المناطق الفقيرة بعد الدمار الذي لحق بمعظم المدن الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية.

أن أنشاء المدن الجديدة هي محاولة إيجاد بنيان عمراني منظم يحل محل الجيوب السكانية العمرانية التي شكلها مواطنون بطريقة فوضوية غير مدروسة وبدون رقابة تقنية (**الطاهر ,2005,ص138**) والمدن الجديدة هي مستقرات جديدة بنيت على الأراضي غير المستغلة أو الأراضي الريفية فتحولت الى منطقة حضرية وعلى هذا الأساس يمكن تعريف المدن الجديدة على أنها السياسة التي تبنتها الدول المتقدمة وتتبناها الدول النامية لحل أزمتها الحضرية فألمدن الجديدة قد تبنى بهدف إعادة توزيع السكان داخليا أو لخلخلة الكثافة السكانية في منطقة مكتظة بالسكان أو لتكون نواة اقتصادية تساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي لأقليم أما تكون عاصمة جديدة أو مركزاً اداريا .

تقوم العملية التخطيطة للمدن الجديدة على عدة مراحل تخطيطية تعمل على تغطية كافة الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمدن الجديدة، إلا أن هناك مجموعة من المعايير والتي يتم على اساسها اختيار المواقع والمفاضلة بينهم ويكون ذلك من خلال تحديد المعايير المؤثرة في اختيار المواقع من معايير بيئية وطبيعية واجتماعية واقتصادية حيث تختلف هذه في أوزانها القياسية تبعا لمقدار أهميتها وتأثيرها في الموقع.

<u>منطقة المقارنة البحثية مدينة النهروان (علي الوردي):</u>

تقع مدينة النهروان في الجانب الشرقي من مدينة بغداد وتحيط بها من الشمال معسكر النهروان وحدود محافظة ديالى ومن الغرب ناحية الوحدة وناحية الجسر ومن الشرق منطقة النهروان الصناعية ومن الجنوب ناحية الوحدة وحدود محافظة واسط، تعود التسمية الحضرية لمدينة النهروان نسبة الى النهر الذي يمر بمنتصفها والذي ينقسم الى نهرين(**هيام ,2008,ص24**) .

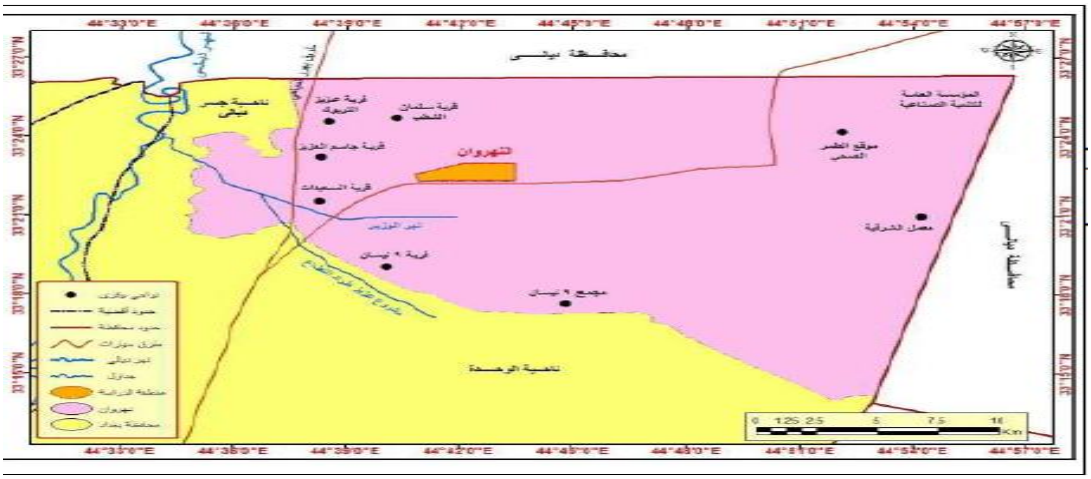

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

شكل رقم (3) يوضح موقع مدينة النهروان (علي الوردي) بالنسبة للمناطق المجاورة لها

المصدر : محافظة بغداد ,قسم التخطيط العمراني ,2014

مدينة بسماية انموذج للمدن الجديدة في العراق: تقع مدينة بسماية الجديدة بالقرب من مدينة بغداد على الطريق الدولي الذي يربط بغداد بالكوت وعلى الجانب الأيسر من بوابة بغداد الجنوبية الشرقية. يمكن الوصول إلى الموقع باستخدام الطريق الرابط بين محافظتي بغداد والكوت، ويبعد حوالي 18 (كلم) جنوب شرق بغداد (منطقة المدائن). 22 (كلم) عن مركز مدينة بغداد(**المعموري،النجار:2019،ص237**).

شكل رقم ( 4 )يمثل موقع مدينة بسماية بالنسبة الى العاصمة بغداد (JAWAD,2020,P57)

ويعتبر مشروع مدينة بسماية الجديدة أول وأكبر مشروع تنموي في تاريخ العراق على مساحة 1830 هكتاراً، من المؤمل أن يستوعب حوالي 600 ألف نسمة ويبلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية 100 ألف وحدة.

شكل رقم (5) يمثل عدد الوحدات السكنية لمدينة بسمايا (**الهيئة الوطنية للاستثمار,2020,ص78**)

**2. النتائج**

تم اعتماد الاستبانة في الدراسة الميدانية على اختيار عينة عشوائية من الساكنين في مجمع بسماية السكني حيث بينت معلوماتهم بهدف مشاركتكم في هذه الدارسة من أجل الاجابة على الأسئلة المطروحة فيها:

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول (1) نسبة جنسية الملكية السكانية كانت بنسبة 55% من الرجال وكما هو موضح

| الجنس | العدد | % |
|---|---|---|
| ذكر | 33 | 55.00% |
| أنثى | 25 | 41.67% |
| فارغ | 2 | 3.33% |
| الإجمالي | 60 | 100.00% |

جدول (2) نسبة المستوى التعلمي للمالكين كانت بنسبة 50% من الجامعين وكما هو موضح

| ما هو المستوى التعليمي لرب الاسرة | العدد | % |
|---|---|---|
| أعدادي | 6 | %10.00 |
| جامعي | 30 | %50.00 |
| دراسات عليا | 20 | %33.33 |
| متوسطة | 4 | %6.67 |
| )فارغ( | 0 | %0.00 |
| الإجمالي الكلي | 60 | %100.00 |

جدول رقم (3) الملكية السكنية للساكنين

| عدد من ملكية الوحدة السكنية | العدد | % |
|---|---|---|
| ملك صرف | 40 | 66.67% |
| ايجار | 11 | 18.33% |
| اخرى | 9 | 15.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول (4) شكل الوحدة السكنية يحقق رغبات المالكين وكان بإجابة نعم بنسبة أكبر من 70%

| هل شكل الوحدة السكنية يحقق رغباتكم: | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 18 | 30.00% |
| نعم | 42 | 70.00% |
| )فارغ( | | 0.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول (5) مساحة الفضاء والحديقة للوحدات السكنية كافية ب كلا وكانت بنسبة 46.67 %

| هل مساحة الفضاء والحديقة للوحدات السكنية كافية: | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 32 | 53.33% |
| نعم | 28 | 46.67% |
| )فارغ( | | 0.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول (6) توفر *الخصوصية والشرفية لساكني الوحدات السكنية* كان بنسبة اكبر بنعم بنسبة 68.33 %

| *هل تتوفر الخصوصية والشرفية لساكني الوحدات السكنية:* | *العدد* | % |
|---|---|---|
| كلا | 19 | 31.67% |
| نعم | 41 | 68.33% |
| )فارغ( | | 0.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول (7) يبين توفر أسواق تجارية عامة تلبي حاجات الساكنين كان بنعم بنسبة 88.33 %

| هل توجد اسواق تجارية عامة تلبي حاجات الساكنين: | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 7 | 11.67% |
| نعم | 53 | 88.33% |
| )فارغ( | | 0.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول (8) يوضح عدم توفر نوادي اجتماعية او ترفيهية بنسبة كان كلا بنسبة 53.33 %

| هل توجد نوادي اجتماعية او ترفيهية: | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 32 | 53.33% |
| نعم | 28 | 46.67% |
| )فارغ( | | 0.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول (9) مستوى الخدمات البلدية جيد كان بنسبة متساوية 50% لكل من نعم وكلا

| هل مستوى الخدمات البلدية جيد: | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 30 | 50.00% |
| نعم | 30 | 50.00% |
| )فارغ( | | 0.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول (10) مستوى الخدمات التعليمية في موقع السكن جيد كلن بنسبة نعم بالنسبة الأكبر بمقدار 78.33%

| هل مستوى الخدمات التعليمية في موقع السكن جيد: | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 13 | 21.67% |
| نعم | 47 | 78.33% |
| )فارغ( | | 0.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول (11) مستوى الخدمات الامنية في موقع الوحدات السكنية جيد وكان بنعم بنسبة 88.33 %

| هل مستوى الخدمات الامنية في موقع الوحدات السكنية جيد | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 7 | 11.67% |
| نعم | 53 | 88.33% |
| )فارغ( | | 0.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول 12 نلاحظ ان تحقق المحلة السكنية فرص الالتقاء والتفاعل الاجتماعي بين ساكينها كان بنعم بنسبة 34%

| هل تحقق المحلة السكنية فرص الالتقاء والتفاعل الاجتماعي بين ساكينها | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 25 | 41.67% |
| نعم | 34 | 56.67% |
| )فارغ( | 1 | 1.67% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول (13) الوحدة السكنية تؤمن أكبر قدر من الضوء الشمس وتقلل استخدام الاضاءة الاصطناعية كان بنسبة نعم بنسبة 45 %

| هل ان الوحدة السكنية تؤمن اكبر قدر من الضوء الشمس وتقلل استخدام الاضاءة الاصطناعية | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| كلا | 7 | 11.67% |
| محايد | 23 | 38.33% |
| نعم | 27 | 45.00% |
| )فارغ( | 3 | 5.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول (14) توفر الوحدة السكنية الطاقة الكهربائية في نظام التدفئة والتبريد بسبب استخدام مواد العزل الحراري فيها بنسبة أكبر بنسبة 40%

| هل توفر الوحدة السكنية الطاقة الكهربائية في نظام التدفئة والتبريد بسبب استخدام مواد العزل الحراري فيها | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 20 | 33.33% |
| محايد | 14 | 23.33% |
| نعم | 24 | 40.00% |
| )فارغ( | 2 | 3.33% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول (15) يوضح ان تتوفر في الوحدات السكنية شروط البناء الحديثة بنسبة نعم بمقدار 48.33 %

| هل تتوفر في الوحدات السكنية شروط البناء الحديثة | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 11 | 18.33% |
| محايد | 18 | 30.00% |
| نعم | 29 | 48.33% |
| فارغ( ) | 2 | 3.33% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول (16) يوضح ان تتوفر وسائل النقل الجماعي ان النسبة الأكبر ب كلا بنسبة 49.12 %

| هل تتوفر وسائل النقل الجماعي | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 28 | 49.12% |
| محايد | 10 | 17.54% |
| نعم | 19 | 33.33% |
| فارغ( ) | | 0.00% |
| الإجمالي الكلي | 57 | 100.00% |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول (17) هل موقع السكن تتوفرفية البنية الملائمة لبناء مثل هذه المدن الجديدة من حيث ملائمة المناخ والمناطق الخضراء كان النسبة الأكبرب محايد بنسبة 38.33 %

| هل موقع السكن تتوفرفية البنية الملائمة لبناء مثل هذه المدن الجديدة من حيث ملائمة المناخ والمناطق الخضراء | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 15 | 25.00% |
| محايد | 23 | 38.33% |
| نعم | 20 | 33.33% |
| )فارغ( | 2 | 3.33% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول (18) هل تتوفرجميع وسائل الصرف الصحي وفق المعايير البيئية والإنسانية الأكبربنسبة نعم بمقدار 66.67 %

| هل تتوفرجميع وسائل الصرف الصحي وفق المعايير البيئية والانسانية | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 7 | 11.67% |
| محايد | 11 | 18.33% |
| نعم | 40 | 66.67% |
| )فارغ( | 2 | 3.33% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول (19) هل تتوفر بموقع السكن مشروع طاقة كهربائية كان بنسبة نعم بنسبة 48.33 %

| هل تتوفر بموقع السكن مشروع طاقة كهربائية | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 19 | 31.67% |
| محايد | 10 | 16.67% |
| نعم | 29 | 48.33% |
| )فارغ( | 2 | 3.33% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول (20) هل تتوفر بالوحدة السكنية ضمن تصميمها نظام التهوية المناسب كان بنسبة 48.33%

| هل تتوفر بالوحدة السكنية ضمن تصميمها نظام التهوية المناسب | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 8 | 13.33% |
| محايد | 21 | 35.00% |
| نعم | 29 | 48.33% |
| )فارغ( | 2 | 3.33% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول (21) نلاحظ ان طبيعة العزل وتقليل الضوضاء في الوحدة السكنية وهل تتمتع بنظام عزل للصوت او ما يعمل على ذلك. كان بنسبة كلا بمقدار 36.67 %

| طبيعة العزل وتقليل الضوضاء في الوحدة السكنية وهل تتمتع بنظام عزل للصوت او ما يعمل على ذلك. | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 22 | 36.67% |
| محايد | 15 | 25.00% |
| نعم | 20 | 33.33% |
| )فارغ( | 3 | 5.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول (22) هل تتوفر بموقع السكن مسطحات مائية او خضراء بمساحات تكفي جميع الوحدات السكنية كان ب كلا بنسبة 46.67 %

| هل تتوفر بموقع السكن مسطحات مائية او خضراء بمساحات تكفي جميع الوحدات السكنية | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 28 | 46.67% |
| محايد | 19 | 31.67% |
| نعم | 11 | 18.33% |
| )فارغ( | 2 | 3.33% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول (23) نلاحظ ان موقع السكن بيئة ملائمة وامنه للسكن كان بنسبة نعم بمقدار 70 %

| هل موقع السكن بيئة ملائمة وامنه للسكن | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 3 | 5.00% |
| محايد | 13 | 21.67% |
| نعم | 42 | 70.00% |
| )فارغ( | 2 | 3.33% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول (24) هل تتوفر في موقع السكن مناطق صناعية وتجارية صديقة للبيئة وقريبة للسكن بنسبة كلا 51.67 %

| هل تتوفر في موقع السكن مناطق صناعية وتجارية صديقة للبيئة وقريبة للسكن | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 31 | 51.67% |
| محايد | 13 | 21.67% |
| نعم | 14 | 23.33% |
| )فارغ( | 2 | 3.33% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول (25) هل ان موقع السكن ملائم لجميع الفئات العمرية ومنهم كبار العمر كان بنسبة 63.33 %

| هل موقع السكن ملائم لجميع الفئات العمرية ومنهم كبار العمر | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 8 | 13.33% |
| محايد | 12 | 20.00% |
| نعم | 38 | 63.33% |
| )فارغ( | 2 | 3.33% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

جدول (26) هل تتوفر بموقع السكن موقع لمصادر المياة الصالحة للشرب كان محايد بنسبة 51.67 %

| هل تتوفر بموقع السكن موقع لمصادر المياة الصالحة للشرب | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 16 | 26.67% |
| محايد | 10 | 16.67% |
| نعم | 31 | %51.67 |
| )فارغ( | 3 | 5.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**جدول (27) يعتمد الموقع السكني في استهلاكه على وجود مساحات زراعية او مو اقع لإنتاج الحيو اني تتو افق مع معايير البيئة قريبة من الموقع السكني كان بنسبة 65% ب كلا**

| هل يعتمد الموقع السكني في استهلاكة على وجود مساحات زراعية او مو اقع لانتاج الحيو اني تتو افق مع معايير البيئة قريبة من الموقع السكني | العدد | % |
|---|---|---|
| كلا | 39 | 65.00% |
| محايد | 12 | 20.00% |
| نعم | 6 | 10.00% |
| فارغ | 3 | 5.00% |
| الإجمالي الكلي | 60 | 100.00% |

### 3. مناقشة النتائج

1. الفئة المستهدفة من المشروع حتى وأن لم تظهر ملامحها بشكل واضح الأ أن فئة التعليم الجامعي والحاصلين على الشهادات العليا كانت أكثر اندفاع نحو حيازة أو الحصول على الوحدة السكنية في مجمع بسماية السكني وهذا قد يكون ناتج عن أزمة السكن وارتفاع أسعار الوحدات السكنية في مركز المدينة على الرغم من وقوع المشروع السكني خارج مدينة بغداد بمسافة ما يقارب الـ (18كم) وتحملهم مشاق وتكاليف التنقل اليومي للوصول الى أماكن عملهم على خلاف الفئتين من ذات التحصيل الدراسي الأدنى والتي قد تكون أنها فضلت السكن في مراكز المدن بغية أن يكون أماكن عملهم قريبة من محل سكنهم حتى وأن كانت تلك المساكن تمتاز بأرتفاع الاسعار أو تقع في مناطق ذات خدمات غير متكاملة او معدومة مثل العشوائيات أو الأراضي زراعية التي تحولت الى مساكن بفعل أزمة السكن وزيادة السكان التي تقع في مركز المدينة.
2. حصول أصحاب فئة (مساحة الوحدة السكنية 120م) على نسب تكرارات عالية بنسبة (57%) وهذا يدل على ان هذه الفئة من الأسر النواة او الصغيرة وهي الأسر التي تمتاز بها فئة طبقة الموظفين او العاملين الحكومين والتي جاءت نتيجة الألتزام الأب والأم بهذه الأ سر بالعمل الوظيفي مما دفعها الى تحديد افرادها بعدد محدود من الاطفال يتلائم وطبيعة عملها عبراتباعها أساليب معينة مثل (محددات النسل) حتى تتمكن من الايفاء بالتزاماتها اتجاه عملها الوظيفي او أفراد أسرها.
3. بلغت تكرارات فئة مدة السكن المدة (3) سنوات اعلى نسبة مئوية من مجموع العينة العشواية لمنطقة الدراسة مقارنة مع فئة السكن لمدة(10) سنوات والبالغة (3%) وهذا يعطي مؤشر ايجابي للدراسة بأن السكن في مشروع

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

السكني في بسماية يتزايد بصورة تدريجية وبما يتلائم مع مراحل توسع المشروع من حيث الزيادة الحاصلة في أعداد الوحدات السكنية المنتجة من قبل الجهة المشرفة على ادارة المشروع.

4. وضوح النسب الايجابية للأثر الدال للاستجابة افراد عينة البحث للفقرات الخاصة بالاستبانة وأرتياحهم اتجاه الخدمات المقدمة والتي يتعلق بعضها بالخدمات الجيدة التي تشرف عليها وتقدمها للساكنين من قبل الحكومة خصوصاً ما يخص الخدمات الأمنية والخدمات التعليمة والصحية وهذا مؤشر إن دل على شي فهو يدل على مقدار الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية في موقع بسماية السكني وبما يتوافق مع احتياجات الساكنين على الرغم من أعدادهم الكبيرة.
5. وضوح نمط العيش ووضع مجتمع السكن او الجورة للساكنين وطبيعة العلاقات الجيدة والايجابية التي تربطهم فيما بينهم على الرغم من قد تكون الخدمات المقدمة لهم بالمستوى المطلوب مشكلين بعلاقاتهم نوع من الألفة الناتجة عن شعورهم الجمعي اتجاه حل مشاكلهم بسبب أزمة السكن وأرتفاع أسعار الوحدات السكنية في مركز المدينة بالأضافة الى محدودية مدخولهم كون أغلب الساكنين هم من ذوي الدخل المحدود ومن الذين لم يتمكنوا من الحصول على السكن المناسب الأ عن طريق الحصول على الوحدة السكنية ضمن مجمع بسماية وعبر نظام التقسيط المريح والذي يعد احدى طرق الدعم الحكومي في حل ازمة السكن.
6. بالأمكان أعتبار مشروع بسماية من المشاريع الأستثمارية الحكومية والأستراتيجية للبلد.
7. التجربة مجمع بسماية السكني أذا ما تم دراسة جوانبها الأقتصادية والاجتماعية والبيئية وإعداد الدراسات العلمية والأكاديمية تلك الخطوات تمكن من تقييم أدائها والمشاكل التي واجهت مشروعها والتي يتمكن من خلالها قطاع الاستثمار وأصحاب القرار في العراق في التجارب المستقبلية مثل (مشروع علي الوردي) السير بالاتجاه الصحيح نحو بناء المدن الذكية المستدامة وذات تقنيات توازي التطور المتسارع في مدن الدول المتقدمة.

## 4. التوصيات

1. أن تكون مشاريع السكن المستقبلية في العراق ومنها مشروع (علي الوردي) قائم على أخذ رأي الناس او الجمهور (الفئة المستهدفة من المشروع) والتي يعد من العناصر الأساسية والمهمة في أنشاء المدن الذكية والمستدامة كون إحدى أركان التخطيط الحضري الناجح للمدن في دول العالم المتقدم هو المشاركة المجتمعية في التخطيط وأتخاذ القرار.
2. العمل على أن تكون المدن المستقبلية قادرة على تلبية احتياجات الاجيال الحالية والقادمة في الجوانب الأقتصادية والأجتماعية والبيئية والثقافية لكي تصبح تلك المدن أمنة ومستدامة وقادرة على الصمود في وجه ألتحديات التي تهدد المناخ والأنسان.
3. الترابط والتكامل بالعمل من قبل قطاع الاستثمار والقطاعات المؤسساتية الحكومية ذات العلاقة في العراق في مجال بناء المدن الجديدة والذي يستند في إحدى جوانبه على تلبية المتطلبات الانسانية والبيئة والاقتصادية

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

للساكنين مع المحافظة على الموارد المتاحة واستغلالها بمعايير تتوافق مع الاستدامة هذا من جانب مع استخدام المعلومات التكنولوجية والاتصالات في بنيتها الاساسية من جانب أخر للوصول الى المدن الذكية المستدامة.

4. تسليط الضوء على الأعمال الاكاديمية والندوات والورش العلمية التي تحمل في طياتها معالجات لمشاكل النظم الحضرية للمدن والتي تساعد المواطنين والشركات الاستثمارية وأصحاب القرار في الحكومات المحلية في بناء رؤية عميقة عن كيفية عمل مدنهم وما هي المعالجات التي بالامكان تطبيقها في للنهوض بمواقع المدينة.
5. أن يتم الأخذ بنظر الأعتبار من قبل الحكومة والمؤسسات ذات العلاقه عند وضعها البرامج الخاصة في معالجة أزمة السكن عبر بناء المدن الجديدة والتي تحتاج الى مساحات واسعة من الأراضي أن لا يكون بناء تلك المدن على حساب التجاوز على الأراضي الصالحة للزراعة عبر تجريفها كون ذلك سيخلق مشاكل في الأمن البيئي الغذائي للبلاد مستقبلاً.
6. أن تكون هنالك استراتيجية حكومية مستقبلية مصحوبة بالتشريعات القانونية في تحديد جوانب الخلل والقصور في الوصول الى تنمية حقيقية ومستدامة في مجال حل أزمة السكن والتي من شأنها دفعت الى نشوء الكثير من الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية وظهور ما يعرف بالزخم السكاني في المدن الكبرى الناتج عن التباين في الظروف الاقتصادية للمناطق والوحدات الادارية التابعة لها.
7. أن يكون للمدن الجديدة انظمة نقل ذكية فعالة ومتكاملة تسهل عملية التنقل وتقلل الأزدحامات في المدينة.
8. توافر أنظمة بيئية تعمل على وجود أدارة بيئية جيدة تقليل الانبعاثات الضارة وتعزز التنمية الاقتصادية المستدامة للمدن الجديدة.

## المراجع:

1- ابراهيم ، سعد الدين.(1983). *التنميه في مصر الكتاب الثاني للتنميه الريفيه* ، مكتبه النهضه المصريه ، القاهره.

2- استيتية، سليم أحمد سليم. (2009). *التخطيط المكاني للخدمات الصحية في مدينة طوكيو وضواحيها ,باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية* ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.

3- اوزيل ،روبير .(1982). *فن تخطيط المدن ،ترجمة بهيج شعبان*، الطبعة الثانية ، منشورات عيودات، بيروت.

4- الجلبي، بشير عبد القادر.(2003). *التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية*،(اطروحة دكتوراه غير منشورة) ،جامعة الموصل، العراق.

5- القصير ,عبدالقادر.(1992). *الهجرة من الريف الى المدن ,دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف الى المدن في المغرب* ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

6- القويضى ، حازم. (2008). *التحديات العمارنية على المستوى القومى ورؤية الهيئة لتطوير منظومة التخطيط والتنمية العمارنية وازمه الاسكان المرافق والمجتمعات العمرانيه* ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، القاهره.

7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا نيويورك. (2001). *الاستدامة البيئية الحضرية مع تركيز خاص على المسكن والارض وضمان الحيازة منظور اقليمي* .

8- المعموري، حسام جبار لطيف ؛ شكر عباس النجار، دنيا. (2019). *المدن الذكية ومدى انطباقها على العراق (بسمايا أنموذجا)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، 26 (7) 257-235.*

9- رومانو ، دوتاتو.(2002). *الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة* ، منظمة الاغذية والزراعة في الامم المتحدة، دمشق .

10- عباس، ليث.(2018) .*مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المكانية المستدامة دراسة تحليلية في قضاء الاعظمية*،(رسالة ماجستيرغير منشورة)، مقدمة الى مركز التخطيط الحضري ، جامعة بغداد.

11- عبد الحميد، رشوان .(1997). *مشكلات المدينة ,دراسة في علم الاجتماع الحضري* ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع،الاسكندرية .

12- عبد القادر، رنا .(2021). *الاستدامة الحضرية في التوقيع المكاني للمدن الجديدة* ،(رسالة ماجستيرغير منشورة)،مركزالتخطيط الحضري - جامعة بغداد.

13- عبد الكريم ، عمار. (2016). *استصلاح الاراضي والتنمية المكانية المستدامة*،(رسالة ماجستيرغير منشورة)، مركزالتخطيط الحضري - جامعة بغداد.

14- عبود ، سالم محمد .(2014) .*التنمية المستدامة والتكاليف البيئية* ، العلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد .

15- نور الدين، سيماء .(2016). *دور الشبكات في الاستدامة الحضرية للمدن مدينة اربيل حالة دراسية* ،(رسالة ماجستيرغير منشورة)،مركزالتخطيط الحضري - جامعة بغداد.

16- *bismayah.org.* مؤرشف من الأصل في 23-09-2018، مشروع مدينة بسماية الجديدة، أطلع عليه بتاريخ-2018-05 .

17- Agenda (2009): Chapter 7-promoting sustain able Human Settlement Development un Department of economic and social affairs.

18- Alazzawi, L. R. T. (2016). New Cities Design Policies as a plan for sustaining the city. Al-Nahrain Journal for Engineering Sciences, 19(2), 412–426. https://nahje.com/index.php/main/article/download/35/25

19- Albrecht's, L. (2004). Strategic (Spatial) Planning Re-Examined. Environment and Planning B: Planning and Design, 31.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**20-** Beatley, T. & Manning, K. (1998). The Ecology of place: planning for environment, Economy and community. Island press, Washington, DC.

**21-** Chiesura, A. (2004). The role of urban parks for the sustainable city. Landscape and Urban Planning, 68(1), 129–138. https://doi.org/10.1016/j.landurbplan.2003.08.003

**22-** Hajer, M., & Zonneveld, W. (2000). Spatial planning in the Network Society-Rethinking the principles of planning in the Netherlands. European Planning Studies, 8(3), 337–355. https://doi.org/10.1080/713666411

**23-** Nadin, V. (2007). The emergence of the spatial planning approach in England. Planning Practice and Research, 22(1), 43–62. https://doi.org/10.1080/02697450701455934.

**24-** Shalaby, H. (2009). An Environmental perspective for planning new urban communities in Egypt. zagazig University, Egypt.

**25-** Watson, V. (2003). Change and continuity in spatial planning. In Routledge eBooks. https://doi.org/10.4324/9780203451762

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

# سياسة معالجة التحديات الحضرية دراسة حالة:
# (سياسات معالجة ظاهرة البناء غير الرسمي في ليبيا)

عادل محمد علي بوغرسة، محاضر في جامعة درنة كلية الاقتصاد فرع القبة.
Labraq.adel@gmail.com

**الملخص:**

جاءت هذه الدراسة محاولة من الباحث لتحليل أهم تحدي حضري يمكن أن يواجه الدولة الليبية، لكونه يقف حائلاً أمام أي تفكير حضري مستدام، ويتمثل هذا التحدي الحضري في البناء غير الرسمي(العشوائيات)، حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسات الإسكانية السابقة التي تواترت عليها الدولة والتي تتسم بعدم الثبات، أي عدم الثبات في الجهاز الإداري، مع ضعف التشريعات والقوانين ذات العلاقة، وعدم تفعيلها في مراحل التنفيذ، كان من بين أسباب انتشار ظاهرة البناء غير الرسمي، وخصوصاً في العقد المنصرم، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن معالجة هذه المشكلة تتطلب بالضرورة سياسة عامة تكون محصلة تفاعل تفضيلات الأطراف المؤثرة والمتأثرة بهذه المشكلة، أي تحقيق الشراكة بين الجهات الرسمية في الدولة ذات العلاقة، والقطاع الخاص، والجمهور المتلقي لهذه السياسة المؤثر والمتأثر بها، وهي سياسة حضرية وطنية لمعالجة مشكلة البناء غير الرسمي، حيث يمكن لهذه السياسة أن تراعي وتوازن بين مختلف أنماط البناء غير الرسمي أثناء عملية المعالجة.

**الكلمات المفتاحية** : سياسة معالجة التحديات الحضرية، البناء غير الرسمي، السكن العشوائي ، التخطيط الحضري، التنمية المستدامة.

**Abstract:**

This study came as an attempt by the researcher to analyze the most important urban challenge that could face the Libyan state, as it stands as an obstacle to any sustainable urban thinking, as this urban challenge is represented by informal construction (slums), The study concluded that the previous housing policies that the state used repeatedly were characterized by instability, that is, lack of stability in the administrative apparatus, with weak relevant legislation and laws, and their failure to activate them during the implementation stages, Among the reasons for the spread of the phenomenon of informal construction, especially in the past decade, the study also concluded that addressing this problem necessarily requires a public policy that is the result of the interaction of the preferences of the parties influencing and affected by this problem, That is, achieving a partnership between the official bodies in the relevant state, the private sector, and the public receiving this policy, influencing and being affected by it, It is a national urban policy to address the problem of informal construction, This policy can take into account and balance different types of informal construction during the treatment process.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**Keywords**: Policy to address urban challenges, informal construction, informal housing, urban planning, sustainable development.

**المقدمة:**

إن الحوكمة هي بمثابة عقد اجتماعي جديد يفيد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهي كمصطلح يقع ما بين السياسة والحكومة، وهي أقل من الأول، ولكن بطريقة ما أكثر من الثانية، حيث شاع استخدام هذا المصطلح، وتعاظمت شعبيته في آخر عقدين من القرن العشرين، بينما كانت الديمقراطيات الغربية تفقد بعض الثقة في قدرة حكوماتها على معالجة القضايا ذات الاهتمام العام، وفي أثناء الأزمة المالية في (2009-2008) كانت المطالبة بحوكمة متطورة تنظم القطاع المالي بدلاً من تأمين المصارف الاستثمارية الفاشلة، ولهذا اكتسب المفهوم أهمية كبيرة للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ويتضح ذلك من خلال نقاشات الاتحاد الأوروبي، حيث تشير كثير من الوكالات العالمية إلى أن الحوكمة الفعالة مهمة جداً في عملية التنمية، وهذا ما أكد عليه الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) لبرلمان غانا في عام (2009)، بأن التنمية تعتمد على حوكمة فعالة، ولهذا أصبحت الحوكمة من أهم ركائز تنفيذ خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام (2030) التي تم اعتمادها من قبل جميع الدول الأعضاء في سبتمبر (2015)(**عادل، 2023: ص347**).

وبناء عليه أخذت الدول في تطوير مؤسساتها وإداراتها العامة التي بات يطلق عليها بالإدارة العامة الجديدة، أو الإدارة الحضرية، أو الحوكمة الحضرية، التي باتت تصدر في سياسات عامة وفق مؤشرات الحوكمة المتمثلة في المشاركة والنزاهة والشفافية والمساواة وسيادة القانون، حيث نجد من بين تلك السياسات، السياسات الحضرية الوطنية التي تعالج الكثير من القضايا كالحوكمة الحضرية، الاستدامة المكانية، الاستدامة المالية، الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة البيئية، غير أن هناك الكثير من القضايا التي تقف حائلاً أمام صنع وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية في الدولة الليبية، حيث يأتي في صدارة تلك القضايا والتحديات ظاهرة البناء غير الرسمي(العشوائيات)، التي يرجع جذورها إلى تدني مستوى التخطيط العمراني، حيث نلاحظ أن الجيل الأول أو المرحلة التخطيطية الأولى(1968-1988) لم تكن قادرة على استيعاب متطلبات النمو السكاني السريع، وخصوصاً في المدن الكبرى، وعدم وضع تصورات واستراتيجيات ناجحة للتنمية الصناعية؛ نظراً للمشاركة المحدودة للعنصر الوطني وعدم مشاركة السلطات المحلية في إعداد المخططات، أما الجيل الثاني للتخطيط العمراني، والذي يفترض أن ينتهي في عام (2000) ليبدأ تنفيذ الجيل الثالث الذي لم ينفذ حتى الآن، مما أدى إلى نقص شديد في المواقع المخصصة للإسكان، حيث بدأ انتشار السكن غير الرسمي والعشوائيات التي انتشرت واستفحلت بشكل ملحوظ في الفترة التي تلت أحداث السابع عشر من فبراير، نتيجة الاستيلاء على الأراضي من قبل البعض بحجة أنها كانت لهم قبل تأميمها من قبل النظام السابق وبدون إنهاء الإجراءات القانونية لذلك، وتقسيم هذه الأراضي إلى مخططات دون التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وانخفاض أسعارها نسبياً، مما يعد فرصة أمام الأسر ذوي الدخل المتدني والغير قادرة على اقتناء مساكن لائقة، وبالتالي انتشرت العشوائيات التي تشكل تحدياً أمام إعداد المخططات وأمام أي سياسة حضرية وطنية.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

## 1. الإطار المنهجي:

### 1.1. مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من أمر واقع نجد فيه شريحة كبيرة من المجتمع الليبي تقطن في عشوائيات سواء في داخل المدن الكبرى أو في أطرافها، وهذه الشريحة علاوة عن كونها تعد الأفقر ومن ذوي الدخل المتدني، فهي محرومة من الخدمات والمنافع التي تقدمها الدولة للمجتمع كالمياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها، كما إنه من زاوية أخرى يعتبر انتشار العشوائيات عثرة أمام أي سياسية حضرية ترغب في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي المشكلة تكمن في السياسة العامة التي يمكن اتباعها لاحتواء هذه الشريحة مع إزالة أي عثرة أمام تحقيق التنمية المستدامة، مما يتطلب أن تكون هناك مشاركة في هذه السياسة من قبل الجمهور المستفيدين وهي الشريحة الأفقر علاوة عن تفعيل دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في صنع وتنفيذ سياسة حضرية وطنية لمعالجة ظاهرة البناء أو الإسكان غير الرسمي في ليبيا.

ولهذا يتمخض عن إشكالية الدراسة الأسئلة التالية:.

1. ماذا يقصد بسياسة معالجة التحديات الحضرية ؟.
2. ماذا يقصد بالبناء العشوائي كتحدي حضري؟ . وما هي أسبابه وآثاره ومخاطره؟.
3. ما هي سياسات واستراتيجيات قطاع الإسكان في ليبيا ؟ .
4. ما هي السياسات العامة البديلة والمناسبة لمعالجة مشكلة البناء العشوائي في ليبيا؟.
5. ما هي العلاقة بين سياسة معالجة التحديات الحضرية والتنمية المستدامة؟.

### 2.1. فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن عدم الثبات الإداري للجهات ذات العلاقة بالتخطيط والإسكان، وعدم فاعلية وثبات السياسات والإستراتيجيات المتخذة بخصوص الإسكان، قد ساهم جنباً إلى جنب في انتشار ظاهرة البناء غير الرسمي في ليبيا.

### 3.1. منهجية الدراسة:.

لقد تم استخدام العديد من الأدوات الذهنية من أجل اختبار الفرض الذي انطلقت منه الدراسة، وكذلك للإجابة على العديد من التساؤلات التي تمخضت عن المشكلة البحثية، حيث تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والنظري استناداً إلى مراجعة العديد من التقارير والكتب والرسائل العلمية ذات العلاقة بالمشكلة محل الدراسة، وذلك لوصفها ومعرفة خصائصها، كذلك تستخدم الدراسة التحليل الرباعي لتحليل المشكلة بالنظر إلى نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات، كذلك تستعين الدراسة أيضاً بالمدخل القانوني لفحص وتدقيق في النصوص القانونية ذات العلاقة بالمشكلة محل الدراسة.

### 4.1. أهمية الدراسة:

يكتسب الموضوع أهميته العلمية من حيث كونه يحاول أن يضع إطاراً لتشخيص مشكلة العشوائيات وأسباب نشوئها في ليبيا، مما قد يجعل هذه الدراسة نبراساً ومرجعاً يمكن لصانع القرار الرجوع إليه عند وضع سياسة عامة لمعالجة ظاهرة البناء غير الرسمي (العشوائيات)، التي استفحلت في الدولة الليبية، وخصوصاً بعد أحداث السابع عشر من فبراير 2011، مما قد تشكل تحدي كبير أمام تبني سياسات عامة لتحقيق التنمية المستدامة في

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

الدولة الليبية،كما أنها دراسة في مجملها تزيد من التراكم المعرفي، نظراً لحداثته وندرة الكتابة في مثل هذا الموضوع، فضلا عن أنها دراسة تمكن من تطبيق مناهج البحث العلمي المتداول في مجال علم السياسة.

**5.1. أهداف الدراسة:**

يتضح من ثنايا ما تقدم أن تلك الدراسة تستهدف الإجابة على التساؤلات التي طرحتها المشكلة البحثية، وبناء عليه يمكن توجيه البحث في هذا الموضوع نحو الأهداف الآتية:

ـ اختبار فرضية الدراسة وقياسها منهجياً، وفق المتوفر من المادة العلمية.

ـ الوقوف على مشكلة البناء غير الرسمي وأسبابها وأثارها، مع تتبع سياسات قطاع الإسكان في ليبيا منذ استقلالها عام 1952م.

ـ محاولة رصد طبيعة العلاقة بين سياسة معالجة التحديات الحضرية والتنمية المستدامة.

ـ تحاول هذه الدراسة تقييم وتقويم سياسات الإسكان، مع إرفاق ورقة سياسات لمعالجة مشكلة البناء غير الرسمي (العشوائيات) في الدولة الليبية.

**6.1. الدراسات السابقة:**

1. دراسة فتحية عبدالعزيز جمعة العريبي(2014م) بعنوان:(دراسة تحليلية لظاهرة الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري بالمدن الليبية: مدينة بنغازي كحالة دراسية): وقد توصلت الدراسة إلى أن مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية للمدن، تختلف باختلاف البيئات التي نشأت فيها، ولهذا فهي تحتاج إلى نظرة خاصة ومدروسة بعمق وتجربة ذاتية، الأمر الذي يتطلب تحديد معايير ومواصفات لتحديد حجم هذه الظاهرة وتأثيرها البيئي، حيث توصي الدراسة بضرورة إجراء دراسات مكثفة وعميقة من واقع تلك المناطق العشوائية، وتحليل هذه الدراسات تحليلاً منطقياً، وإجراء التجارب وعمليات التقييم، مع الاستعانة بالتجارب والخبرات العالمية بهدف التنمية والتطوير البيئة العمرانية.

2. دراسة لطيفة محمد وفاء، وآخرون (2019م) بعنوان:(الارتقاء العمراني لتطوير المناطق العشوائية إلى بيئة عمرانية مستدامة: الهواري حالة دراسية):تؤكد الدراسة على أن سياسة الارتقاء بالمناطق العشوائية هي سياسة ملائمة لمعالجة ظاهرة العشوائيات بمنطقة الهواري، مع تأكيد الدراسة في الوقت نفسه على أن سياسة الارتقاء بالمناطق العشوائية، قد تكون شاملة أو جزئية، حيث أن المفاضلة ما بين السياستين يعتمد بالدرجة الأولى على خصائص المنطقة العشوائية، لذا توصي الدراسة بضرورة أن تتبنى كل بلدية السياسة التي تتناسب مع خصائص المنطقة العشوائية، كما توصي الدراسة أيضاً بضرورة إفساح المجال للمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في وضع استراتيجية التنمية المستدامة.

3. دراسة وليد بن سعد، وآخرون (2020م) بعنوان:(سياسات تأهيل المناطق العشوائية في مدينة عرعر: دراسة حالة حي العزيزية) بالمملكة العربية السعودية: توصلت الدراسة إلى تبني سياسة (التأهيل العمراني للمنطقة العشوائية)، وبشكل يحافظ على النسيج الاجتماعي القائم، واستقرار السكان وإدماجهم ضمن السياق الحضري، حيث ترتكز السياسة على عدة اعتبارات كان من أهمها أن يحظى مشروع التأهيل العمراني بمشاركة جماعات أصحاب المصلحة، كالقطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، بما فيهم سكان العشوائيات وسكان الأحياء المجاورة المتأثرة بالعشوائيات.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**2. مقاربة سياسة المعالجة، والبناء غير الرسمي(العشوائيات).**

**1.2. مقاربة سياسة معالجة التحديات الحضرية:**

إن سياسة معالجة التحديات الحضرية، هي سياسة عامة منبثقة من التحول نحو الحوكمة، أي ما يعرف بالإدارة العامة الحديثة، التي هي فلسفة توضح ما يمكن أن تسير عليه الحوكمة الإدارية في رسم سياسات عامة حضرية تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة، وبالتالي تهدف هذه السياسة بالدرجة الأولى إلى معالجة كل التحديات التي تقف عثرة أمام تحقيق التنمية، حيث يأتي في صدارة تلك التحديات البناء العشوائي وما يتمخض عنه من آثار وأضرار ومخاطر اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية وثقافية، حيث تنتشر هذه المشكلة أو التحدي الحضري، نظراً للزيادة السريعة في وتيرة النمو السكاني، دون وجود سياسات عمرانية تستوعب هذا النمو، فالعالم اليوم يشهد وتيرة متسارعة جداً من النمو السكاني، حيث يخبرنا موئل الأمم المتحدة لعام 2020م، إن هناك حالياً (1934) منطقة متروبولية، تعرف أيضاً باسم المدن الكبرى يزيد عدد سكانها على (300) ألف نسمة، وهي موطن لنحو (60)% من السكان الحضريين في العالم ولثلث سكان العالم، حيث يتوقع أن يصبح ما يقرب من مليار شخص ضمن سكان مدن كبرى في السنوات الخمس عشر القادمة، وأن تنشأ (429) مدينة كبرى متروبولية جديدة بحلول عام 2035م.

لذا؛ تأتي السياسة الحضرية في منعطف حاسم ومناسب جداً في التاريخ العالمي، حيث إن التحديات التي تواجهها الدول مختلفة ومتنوعة، فالخطة الحضرية الجديدة أو ما يمكن أن نطلق عليها سياسة معالجة التحديات الحضرية، يمكن أن تتيح للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بتلبية الاحتياجات والتحديات الحضرية حسب سياقها، ففي حين يتوسع العالم بأسره حضرياً فإن طبيعة وخصائص التوسع الحضري مختلفة من منطقة إلى أخرى، فالتوسع الحضري الذي يتبع تحويل الأراضي الريفية إلى أرض حضرية، يتعين على الحكومة أن تعالج العواقب العمرانية والبيئية الناجمة عن التحول السريع في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى تحسين ودمج وتوفير الخدمات العامة للسكان المناطق الريفية التي تحولت إلى مناطق حضرية، حيث يشير موئل الأمم المتحدة لعام 2022م أيضاً أن حوالي (130) مليون من سكان جنوب آسيا يعيشون في أحياء فقيرة عشوائية، ويعيش حوالي (70)% من سكان مدن القارة الإفريقية في مناطق عشوائية، إذ يسمح ضعف الحوكمة في تلك الدول بالتوسع دون رادع باستمرار المشاكل الصحية والبيئية ومشاكل السلامة العامة في المستوطنات العشوائية، حيث تعمل سياسة معالجة التحديات الحضرية كمسرع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف(11) الذي يقضي (بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) وباعتبار إن (95)% من النمو الحضري سيكون في الدول النامية، يحدد لنا الهدف (11) من أهداف التنمية المستدامة مقاصد ومؤشرات لقياس التقدم والنمو(**موئل الأمم المتحدة، 2020: ص10**).

**2.2. مقاربة مفهوم البناء غير الرسمي العشوائيات :**

قبل الخوض في إجراء مقاربة لمفهوم البناء العشوائي رأت الدراسة من الضرورة بمكان وضع خطوط عريضة فاصلة بين البناء غير الرسمي والسكن غير الرسمي، حيث يشير كلا المفهومين إلى عملية البناء التي تتم دون ترخيص من السلطات المختصة، غير أن ما يميز بين المفهومين، هي أن السكن غير الرسمي يكون محدد ومخصص لغرض السكن، بينما البناء غير الرسمي فهو أشمل وأوسع بحيث يشمل السكن غير الرسمي، أو أي

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

بناء آخر يتم لغرض مزاولة أعمال تجارية أو خدمية، حيث يشمل البناء غير الرسمي جميع العقارات الثابتة والمنقولة التي يتم بنائها أو وضعها على أراضي الدولة دون علم السلطات، وقد أتسمت صفة التلقائية أو العشوائية على البناء والسكن غير الرسمي، نظراً لكونه يتم دون تخطيط معماري أو هندسي له، مما جعله يخالف ويتنافى مع المخططات التي تضعها الدولة في الكثير من الخصائص، التي ستأتي هذه الدراسة على ذكرها فيما بعد، لذا وجب تنبيه القارئ بأن مفهوم السكن غير الرسمي الذي يرد في هذه الدراسة أثناء التحليل، لا يجب اختزاله في البناء المعد لغرض السكن فقط، بل يشمل كل المباني غير الرسمية التي تم بنائها ووضعها على أرض الدولة دون ترخيص، أي إن هذه الدراسة تهدف إلى دراسة العشوائيات بمفهومها الشامل، والذي يستوجب الوقوف على معرفة ماهيتها لغوياً واصطلاحياً، والوقوف على تعريفاتها المتعددة والمتنوعة.

ومن هذا المنطلق نجد أن العشوائية في اللغة تعرف بأنها العمل على غير هدى، وهي تأتي من فعل (عشا)، وهو العمل على غير بصيرة مع عدم المبالاة بالعاقبة (**معجم الوجيز، 2004: ص42**)، والعشوائية في البناء بعيداً عن القوانين الساري العمل بها وتشمل كل المخالفات التي يحدثها سكان المناطق داخل تنظيم أبنيتهم، والأبنية المخالفة بشكل تام داخل وخارج التنظيم.

كما عرف المعهد العربي لإنماء المدن ظاهرة العشوائيات بأنها عبارة عن مناطق أقيمت مساكنها دون تراخيص، ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها، وبشكل عام يبرز مفهوم الإسكان العشوائي عالمياً كأحد مساوئ الثورة الصناعية بالقرن التاسع عشر، وأيضا كما شهدتها نيويورك في بداية القرن العشرين، حيث انتقل السكان الفلاحون من الريف إلى المدينة مع وجود منحى دائم وقوي لسكن أكبر للمدن في مختلف مناطق العالم، فهي تنتشر في مناطق كثيرة من العالم، وقد أطلق على المناطق المأهولة به عدة تسميات منها السكن القزمي، والسكن اللاقانوني، ومدن الصفيح والأكواخ، كما تستخدم عدة مصطلحات أخرى لوصف المناطق العشوائية مثل الأحياء الفقيرة (Slums) والاستيطان غير القانوني (Squatter Area) والمناطق غير المخططة (Informal Area) ومستوطنات الصفيح (Shanty) (**عبدالرحيم، 2013: ص46**).

وبسبب الاختلاف النسبي لمفهوم السكن العشوائي من مكان إلى آخر تعددت التعريفات، حيث عرفها (قناوي) على إنها المناطق التي تم إنشاؤها بالجهود الفردية دون ترخيص، لذلك لا تكفل للسكان الحصول على كافة الخدمات التعليمية والصحية والدينية والتجارية والبيئية الأساسية وكافة التسهيلات، بالإضافة إلى عدم توافر الخدمات التي تكفل للسكان حياة كريمة وصحية، كما يعرف السكن العشوائي بأنه عبارة عن العملية التي يتم بها تشييد المستوطنات من قبل سكانها بشكل تلقائي وغير موجه وبالتالي هي بدائية وتفتقر إلى الخدمات المهمة والأساسية، ولكنها مع ذلك توفر لسكانها الحد الأدنى أو أحياناً أقل بكثير من المساكن وبتكلفة أقل وأحياناً قد لا يمكن للعديد من الحكومات تحقيق ذلك، كما تعرف أيضاً بأنها عبارة عن تجمعات سكنية غير مخططة لأصحاب الدخل المحدود وهي غير ثابتة وإنما مؤقتة وبعد ذلك ينتشر سكانها في مساكن أفضل عندما يتوفر لهم دخل وظروف مناسبة، أو دائمة للذين لا يجدون طريقة لتحسين دخلهم أو تحسين ظروفهم.

كما تعرف العشوائيات أيضاً بأنها هي التي تشير إلى موقفها اللاقانوني لأن التجاوز هو السبب في توليد مشكلة أكبر تتمثل في الأحياء الفقيرة، كما تمت تسميته الإسكان غير القانوني في الأراضي العامة التي تفتقر إلى الخدمات العامة الأساسية(**أحمد، 2020:ص 3**)، حيث إن تسمية المناطق العشوائية هي إحدى المسميات التي تطلق على بناء المساكن بصورة غير قانونية، والتي ظهرت كنتيجة حتمية للنمو الحضري السريع للمباني السكنية غير

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

القانونية في معظم مدن العالم النامي، ورغم تعدد المسميات إلا أنها تشترك جميعاً بعامل واحد يمكن أن نعد عمليات البناء وتطويره، والإضافة إليه تمت بفعل الأسرة، واعتمادها أساساً على الجهود الذاتية، لذا؛ نجد مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يعرف المناطق العشوائية بأنها مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة حضرية لم يتم تخطيطها وتفتقر إلى الإسكان الدائم أو مساحة تكفي للعيش، كما يفتقرون إلى الحصول على مياه صحية أو الحصول على مرفق صحي، وعلى حيازة للأرض مأمونة(**الأمم المتحدة، 2010: ص22**)، وفي كل الأحوال المباني في المناطق العشوائية هي تمثيل للجهود الذاتية من طرف أصحابها الذين اعتمدوا على أنفسهم في بناء مساكنهم، حيث تشير الإحصائيات إن أكثر من (95%) من سكان العالم الثالث هم من هذا النوع، مما يجعل من هذه الظاهرة قضية اجتماعية إنسانية بالدرجة الأولى علاوة على البعد الاقتصادي(**عثمان، 2001: ص32**).

حيث تشير التعريفات السابقة تعدد الأسباب في نشوء الأحياء السكنية العشوائية، لهذا قام العديد من الباحثين والمختصين بدراسة ظاهرة السكن غير العشوائي ومن أشهر هؤلاء الباحثين (تشارلز أبرامز) الذي يعتبر من أوائل الباحثين في مشكلة السكن وخصوصاً في الدولة النامية، حيث كانت رؤيته إن السياسة العامة للإسكان التي لا تعترف بحقيقة وجود الأحياء السكنية العشوائية واستمرارها، لا يؤدي في الغالب إلا إلى ازدياد نموها وقيامها في مناطق تؤثر في باقي أجزاء المدينة، حيث لا مناص من تكوينها فيجب التخطيط لها وإقامتها في مناطق منتقاة وبنائها بإنشاءات تسمح بتحسينها مع الوقت في تلك المناطق، ومع التخطيط ومرور الوقت يمكن أن تتحسن وتنمو مع توفر الإمكانيات، أما عملية الإزالة ليست لها ضرورة، إلا إذا كانت الدولة غير قادرة على إعادة تسكين العائلات التي تم ترحيلها (**Charles, 1964: p38**).

وفي سياق متصل يشير (جون تيرنر) المهندس المعماري الذي له خبرة طويلة في تخطيط وتطوير برامج الإسكان، إن السكن العشوائي يمثل خطراً، والنظر إليه بسلبية يمثل خطر أكبر، وهو يدل على طاقة الأفراد وقدرتهم على حل مشاكلهم دون مساعدة الحكومة، حيث يرى إن ذلك يعتبر نصراً كبيراً لجهود ذاتية لذوي الدخل المحدود، ومما يشكل خطراً على المستقبل هو إن سكان المستوطنات الحضرية غير المخططة قادرين على حل جزء من مشكلة السكن بمفردهم (**مبروكة، عوض، 2024أ: ص230**)، حيث إن ما يمثل أول منتجات انسحاب الدولة وأبرزها في العصر الحديث تتمثل في ظهور العشوائيات التي هي في إحدى تعريفاتها عبارة عن المستوطنات البشرية اللارسمية، فالعشوائيات لا يصلح التعامل معها من باب الذوق والجمال وكونها فقيرة وهكذا، فمعظم المجتمعات المكونة على أرض وضع اليد، تعد نتيجة حتمية لما يسميه عالم الاجتماع(اصف بايات) في كتابته حول طهران والقاهرة (زحف هادئ للعامة) تسرب أو تخلل صغير الحجم، غير متحد للأطراف أو المواقع الفارغة، أو ما يمكن تسميته بالمواقع الفجوية، وعلى خلاف النمط البرختي للصراع الطبقي* (**Asef, 1997:p56**) والمقاومة لفقراء الفلاحين، الذي تشتهر إثارته في دراسات (جيمس سكوت) فإن صراعات فقراء الحضر هذه ليست مجرد دفاعية، بل ووفقاً لـ(اصف بايات) هي عدوانية هجومية على نحو خفي فيما تهدف إليه، بلا توقف من توسيع مساحة

***نسبة إلى الكاتب المسرحي الشاعر المخرج الألماني برتولت بريخت، فالنمط البرختي للصراع الطبقي هو نوع من الصراع الاجتماعي، و يتميز بالعنف والتطرف والتشتت والاستقطاب، حيث تعود أسبابه إلى التفاوت الطبقي الشديد الذي يؤدي إلى التفاوت الكبير في الثروة والسلطة وإلى زيادة الاحتقان وتوليد مشاعر الغبن والاستياء لدى الطبقة المحرومة، كذلك غياب العدالة الاجتماعية وعدم العدالة في إتاحة الفرص لجميع شرائح المجتمع، مما يزيد من احتمالية اندلاع الصراع، كذلك فشل النظم السياسية في تلبية احتياجات المواطنين وتوفير بيئة عادلة مستقرة، فإن ذلك يخلق فراغاً سياسياً يستغله المتطرفون، ومن أمثلة هذا النمط : الثورات الفرنسية والثورات الشيوعية والحروب الأهلية.**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

الحياة، وحقوق المحرومين من التصويت، إن هذه الأنماط من الزحف العمراني عادة ما يتكرر تزامنها مع فرصة محبذة لاحتلال الأرض، مثل الانتخابات، والكوارث الطبيعية، والانقلابات، والثورة (**مايك، 2013: ص21**).

ولهذا نجد أن ظاهرة البناء غير الرسمي العشوائيات، قد استفحلت في الدولة الليبية بعد أحداث السابع عشر من فبراير2011م، وذلك نظراً لاعتداء المواطنين على أراضي الدولة بحجة أنها كانت لهم قبل تأميمها من قبل النظام السابق، وقد وجدوا فرصتهم السانحة في ارتخاء شبه كلي لسيادة الدولة على إقليمها، وعدم قدرة مؤسساتها القيام بوظائفها تجاه المجتمع، غير أن كل ذلك لا يكفي للركون بأن انتشار العشوائيات كانت بسبب هذا الحدث الطارئ، فقد يكون سبب انتشارها نتيجة سياسات عامة سابقة لقطاع الإسكان في الدولة، لذا تحاول هذه الدراسة الرجوع لمعرفة جذور هذه المشكلة، وهل لسياسات الإسكان السابقة علاقة بها، أي محاولة تقييم سياسات الإسكان السابقة لمعرفة مدى قدرتها التكيف مع النمو السكاني، وحركة الهجرة من الريف إلى المدينة التي مرت بها الدولة، من خلال تتبع سياسات وإستراتيجيات قطاع الإسكان ومخططاته الحضرية، وهذا ما يخبرنا به المحور الثاني من هذه الدراسة.

## 3. السياسة العامة لقطاع الإسكان في ليبيا .

يرى الباحث قبل الولوج في استعراض تطورات وإرهاصات قطاع الإسكان في ليبيا منذ عام 1952م، والسياسات والإستراتيجيات التي تم تبنيها لمعالجة مشكلة الإسكان، يكون من المفيد التأكيد على نقطة مهمة جداً تشير إليها أدبيات السياسة العامة، لكي لا يحدث خلط أو لبس حول هذه المسألة، وهي إطلاق كلمة مخططات وإستراتيجيات على السياسات العامة التي تتخذها الدول النامية في مجال الإسكان، لذا فان ورود كلمة مخطط سكني في هذه الدراسة هو نتيجة ما تواترت عليه الدراسات السابقة في استخدام كلمة مخطط سكني أو التخطيط السكني أو المخطط العمراني، أو التخطيط المستدام، عوضاً عن سياسة عامة في قطاع الإسكان، لذا فأن المخططات التي تم وضعها من قبل الدولة والتي تتمثل في الجيل الأول، والجيل الثاني، والجيل الثالث، كلها سياسات عامة في قطاع الإسكان في ليبيا.

### 1.3. نبذة عن تطور قطاع الإسكان في ليبيا : .

كانت بداية نشأت التخطيط الحضري في ليبيا لفترة امتدت من سنة 1952م، حيث تطورت المدن الليبية عمرانياً، بعضها كان امتداد للمخططات القديمة كمدينتي طرابلس وبنغازي، وبعض الآخر يخص مخططات جديدة لعدد من المدن الأخرى، إلا أنه كان محدوداً، ومعتمداً بالدرجة الأولى على مساعدات خارجية، حيث يجادل(بوكامور) بأنه بعد الاستقلال ظل الحصول على مساكن ميسورة التكلفة بالنسبة للفقراء ومحدودي الدخل غير ممكن من حيث الكمية والنوعية، حيث تتمثل التحديات في سد ما تشهده المدن الليبية من عدد كبير من الحلقة المفقودة، بين نظام توصيل مدن الصفيح ذات الأسعار المعقولة المحيطة بالمناطق المخططة، وبذلك تم تنفيذ أول مشروع للإسكان في ليبيا كمحاولة لتحسين هذه الظروف، عندما منحت الأمم المتحدة قروض طويلة الأجل للحكومة في الفترة من (1948-1951) (**Najla, abdelnaser, 2018: P106**)،غير أن تطوير السكن في تلك الفترة كان محدود للغاية، رغم قيام الدولة في عقد الستينيات بتنفيذ مشاريع سكنية في ربوع البلاد أهمها مشروع (إدريس السنوسي) للإسكان الذي استهدف تنفيذ (100000) وحدة سكنية، والتي كان أغلبها في المناطق الداخلية.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

ولكن مع ظهور النفط وتحسين الأحوال المعيشية لليبيين أصبحت الحاجة إلى تغيير السكن والبحث عن الأفضل ضرورية، وفي هذه المرحلة دعت الحاجة إلى إعداد مخططات حضرية للمدن الليبية، حيث شهدت ليبيا تطورات أولية في مجال الإسكان في الفترة من 1963م إلى 1973م فقد أنشئت أول وزارة للإسكان تهتم بشؤون القطاع على مستوى أعلى بين أجهزة الدولة، بالإضافة إلى إنشاء أول مصرف لتقديم القروض السكنية، وفي الفترة من 1973م إلى 1984م تم إجراء تعداد شامل للسكان وبشكل دوري كل عشرة سنوات حيث شهد قطاع الإسكان نمو متزايد أدى إلى انخفاض العجز في السكن من (26.7%) عام 1984م، وتعتبر الفترة من عام 1970م إلى 1978م فترة انتعاش لقطاع الإسكان، فقد خصص للإنفاق على قطاع الإسكان حوالي 37.5 مليون دينار في سنة 1970م، وبلغ سنة 1978م أكثر من حوالي 175 مليون دينار بنسبة(13.7%) من مجمل الإنفاق العام على باقي القطاعات، إذ تعد هذه الفترة الأكثر انتعاشاً في قطاع الإسكان، تزامناً مع تسجيل معدل نمو سكاني أكثر من (4%) وانخفاض حجم الائتمان المصرفي في تمويل العقارات وانحسار الملكية الخاصة، بدأت مشكلة الإسكان بالظهور( **Gamal, 2008:p12**).

حيث تتلخص مشكلة الإسكان في ظهور البناء العشوائي، مما يتطلب تتبع السياسات والإستراتيجيات التي تم تبنيها في قطاع الإسكان في ليبيا منذ 1952م، حتى فترة الفراغ التخطيطي، لكي تكون لدينا قراءة واضحة لسياسة الإسكان في ليبيا، عند تقييم وتقويم السياسات العامة في قطاع الإسكان.

### 2.3. استقراء سياسات وإستراتيجيات قطاع الإسكان في ليبيا: ـ

منذ عام 1952م تعاملت الدولة الليبية مع مشكلة الإسكان الخانقة بتروٍ وحكمة؛ فتعاقدت مع بيوت خبرة عالمية متخصصة لإجراء دراسات ومسح شامل لواقع الإسكان والمرافق في ليبيا، أهمها دراسة مؤسسة **(دوكسيادس، 1963م)**، حيث وثقت الدراسة الواقع السيئ للبيئة السكنية والعمرانية، ورصدت العجز التراكمي السكني بحوالي (137.000) وحدة سكنية، واقترحت إستراتيجية وحزمة من السياسات والبرامج الإسكانية، اعتمدت على التدخل المباشر للدولة في قطاع الإسكان والمرافق، من خلال برامج الإسكان العام (الإسكان الشعبي)، والإقراض العقاري. حيث نفذت الدولة مجموعة من مشاريع الإسكان العام في عقد الستينيات من القرن الماضي، أهمها مشروع (إدريس السنوسي) للإسكان الذي استهدف تنفيذ (100000) وحدة سكنية، (60)% منها في المناطق الداخلي.

وكان التغير السياسي في عام 1969م محطة تحول مهمة في تاريخ نشاطات الإسكان والمرافق، خاصة في العشر السنوات الأولى (1970-1981)، حيث اعتمد النظام السياسي إستراتيجيات وسياسات وبرامج إسكانية أفقية شاملة وسريعة التنفيذ، لمواجهة الوضع الإسكاني البائس، ورَفع شعار بيت صحي لائق لكل مواطن، لمعالجة مشكلة ساكني الأكواخ التي تحيط بالمدن الكبرى، وساكني الكهوف والخيام، حيث اعتمدت إستراتيجيات وسياسات الإسكان على التدخل المباشر للدولة، وهو التزام الدولة بتوفير سكن لائق لكل مواطن، من خلال تنفيذ مشاريع الإسكان العام، وبرامج الإقراض العقاري والتجاري الميسرة، وخلال عقد من الزمن، نجحت الخطط الإسكانية في رفع نسبة السكان الحضر، وتنفيذ ما يزيد عن (120000) ألف وحدة سكنية، المحصلة تحقيق نجاح متميز في الحد من حجم الأزمة السكنية.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

ونتيجة انهيار أسعار النفط، وتراجع إيراداته مع بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، راجعت الدولة إستراتيجياتها وسياساتها الإسكانية، وقررت تبني إستراتيجية إسكانية جديدة في عام 1985م، أهم منطلقاتها أن الدولة لم تعد ضامنا مباشراً للسكن، وأن دورها يقتصر على مساعدة المواطن لتمكينه من بناء مسكنه، حيث ألغيت الدولة أمانة (وزارة) الإسكان، واعتمدت مجموعة من برامج القروض السكنية الميسرة والتجارية، حيث شهدت تلك الفترة تطبيق القوانين الاشتراكية ذات العلاقة بتملك المساكن، وإيجار العقارات السكنية، وإعادة تنظيم قطاعي التجارة والمقاولات الليبي، وإعادة هيكلتهما وفق الرؤية الاشتراكية التي لعبت فيها الشركات والمؤسسات العامة الدور المحوري في النشاطات الاقتصادية والإسكانية والعمرانية.

وفي سياق متصل نشير بأن تغيير إستراتيجية الدولة من التدخل المباشر في قطاع الإسكان والمرافق إلى استراتيجية الدعم غير المباشر، مع غياب سياسات وبرامج فاعلة للقطاع الخاص، كان له تأثير سلبي على الوضع الإسكاني خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حيث توقفت الخطط والمشاريع الإسكانية، وانخفض معدل النمو السنوي في عدد الوحدات السكنية لأدنى مستوى، مقارنة بما وصل إليه في عقد السبعينيات، وهيمنة الشركات الأجنبية الوافدة على نشاط مقاولات وتنفيذ المشاريع الإسكانية والعمرانية، وعزف القطاع الخاص عن الاستثمار في المشاريع الإسكانية نتيجة القوانين الاشتراكية ذات العلاقة بالملكية وإيجار المساكن.

ومع نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي تأزم الوضع الإسكاني مرة أخرى، ولاحت في الأفق بوادر أزمات اجتماعية وسياسية، نتيجة لفشل السياسات والبرامج السكنية الداعمة التي تم اعتمادها، تأخر تنفيذ المشاريع الإسكانية نتيجة لعدة عوامل، أهمها تأخر دفع مستخلصات الشركات، وأمام الضغوط الاجتماعية التي فرضتها الأزمة السكنية اضطرت الدولة للعودة للتدخل المباشر في قطاع الإسكان والمرافق، فأنشئت وزارة الإسكان والأشغال العامة في العام 1991م، واعتمدت الدولة إستراتيجية وسياسات وبرامج إسكانية متداخلة، في محاولة للحد من زيادة تدهور الوضع الإسكاني، وزيادة العجز التراكمي بالوحدات السكنية، واستكمال المشاريع الإسكانية المتوقفة، وكان طرح فكرة مشروع البيت الاقتصادي، ومشروع الإسكان الاستثماري من أهم السياسات الإسكانية في تلك الفترة، إضافة إلى برامج الإقراض الميسر.

ونتيجة لما عُرف بتسميته أزمة لوكوربي (1991-2003)، والحظر الجوي والاقتصادي الذي فُرض دولياً على ليبيا، أرغمت الدولة على التقليل من اهتماماتها بالمشاريع التنموية بشكل عام، والمشاريع الإسكانية بشكل خاص، فألغيت وزارة الإسكان مرة أخرى، وشهدت البلاد خلال تلك الفترة ركوداً اقتصادياً وشللاً تنموياً شاملاً زاد من تفاقم وحدة أزمة الإسكان والمرافق.

حيث بدأت حدة الأزمة الإسكانية وتداعياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تكشر عن أنيابها مع بداية النصف الثاني لعقد التسعينيات من القرن الماضي، وتحولت لظاهرة ضغط اجتماعي على الدولة، مما اضطرها إلى إعادة الانخراط المباشر في قطاع الإسكان والمرافق، فأنشئت الهيئة العامة للإسكان في منتصف عقد التسعينيات، حيث أعدت الهيئة إستراتيجية وخطة إسكانية لعام 2015م، لمواجهة العجز التراكمي في عدد الوحدات السكنية، وتعويض الفاقد من الرصيد السكني، واقترحت مجموعة من السياسات والبرامج الإسكانية، وقنوات التمويل، أهمها برنامج الإسكان الاستثماري (60) ألف وحد سكنية، وبرامج الإقراض السكني والتجاري الميسر.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

ثم ألغت الدولة مرة أخرى الهيئة العامة للإسكان، وأسندت عملية الإشراف ومتابعة قطاع الإسكان والمرافق لعدة جهات عامة، وللسلطات المحلية (الشعبيات)، حيث أدى ذلك إلى زيادة تفاقم الأزمة الإسكانية، وتشتت الخبراء والمختصين والمعرفة والخبرة المتراكمة في قطاع الإسكان والمرافق، وضياع الأرشيف الفني لقطاع الإسكان والمرافق.

يبدو جلياً مما سبق أن إستراتيجيات وسياسات الإسكان التي تم اعتمادها وتطبيقها في ليبيا، منذ استقلالها وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، تميزت بالتذبذب ما بين التدخل المباشر، والتدخل غير المباشر للدولة في نشاطات قطاع الإسكان والعقارات، وإن كانت الدولة الليبية قد نجحت في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في تحقيق نجاحات وقفزات مميزة في التصدي لمشكلة الإسكان والمرافق والتخفيف منها، ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً في التخطيط وإدارة الأزمة السكنية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، نتيجة لأسباب اقتصادية وسياسية، وعدم وجود رؤية أو إرادة سياسية لمواجهة الأزمة الإسكانية، وغياب استقرار الهياكل والمؤسسات ذات العلاقة بقطاع الإسكان والمرافق، وهكذا ودعت ليبيا القرن العشرين، ودخلت القرن الواحد والعشرين بأزمة إسكانية حادة، وعجز تراكمي مرعب من الوحدات السكنية، واختناقات في قطاع الإسكان والمرافق(**يونس، 2017 أ: ص1-3**).

وفي سياق متصل نُشير بأنه كانت هناك خطة تم وضعها لمحاولة الدولة معالجة أزمة السكن، حيث استهدفت الخطة تنفيذ (200000) وحدة سكنية على شكل أحياء سكنية،ولكن توقف تنفيذ الخطط والمشاريع المتعاقد عليها نتيجة للأحداث المصاحبة للتغيير السياسي في السابع عشر من فبراير، وما بعدها من أزمات وتداعيات تتعلق بالأزمة السياسية، والانفلات الأمني، وضعف وانقسام مؤسسات الدولة،وبناء عليه توقفت مشاريع الإسكان والمرافق والبنية التحتية، والتي لاشك أن استمرار توقفها، سيؤدي إلى ظهور عيوب إنشائية في الأجزاء المنفذة منها، ويزيد من صعوبة عودة الشركات المتعاقدة على تنفيذها والقبول باستكمالها بنفس الشروط التعاقدية، إضافة إلى قيام بعضها برفع قضايا أو المطالبة بتعويضات مقابل حالة الظروف القاهرة وما ترتب عليها من تداعيات، و التي أرغمتها على إيقاف العمل بالمشاريع المتعاقدة على تنفيذها، كما ازدهرت بشكل ملفت جداً ظاهرة البناء العشوائي، حيث شيدت عشرات الآلاف من الوحدات السكنية الخاصة بشكل عشوائي، وهو الذي أصبح يمثل تحدي كبير أمام الدولة الليبية، مما تقتضي الضرورة وضع سياسات وإستراتيجيات لمعالجتها، وذلك وفق خصائص وظروف كل منطقة من المناطق العشوائية.

## 4. البناء العشوائي في ليبيا وسياسات واستراتيجيات المعالجة.

### 1.4. أسباب أزمة الإسكان في ليبيا :.

قد ساهمت العديد من الأسباب في تفاقم أزمة السكن في ليبيا، حيث يأتي في صدارة هذه الأسباب الزيادة المضطرة في عدد السكان، والتي بلغت في بعض الفترات أكثر من (4)% في بعض التعدادات، مما ترتب عليه ارتفاع لعدد الأسر من (387043) أسرة سنة 1973م إلى (727523) أسرة سنة 1975م، لتصل إلى (886978) أسرة في 2006م (**الهيئة العامة للمعلومات، 2008: ص7**)، كذلك عدم استقرار النظام الإداري كان سبب في تفاقم أزمة السكن، حيث اتصف النظام الإداري بعدم الاستقرار اعتباراً من 2 مارس 1977م، حيث تم تبني ما يسمى السلطة الشعبية واللجان الشعبية، الذي تميز بعدم الاستقرار في كل مستويات الإدارة العليا منها والدنيا، حيث

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

يتغير أمناء اللجان الشعبية فترات متقاربة ولمرات عديدة، بل في بعض الأحيان يتم التغيير في أقل من سنة، كما طال عدم الاستقرار الوحدات الإدارية ذاتها، حيث تضم بعض الوحدات أحياناً وتنفصل أحياناً أخرى، كما تتغير هيكلتها من أمانة عامة (وزارة) إلى هيأة، بل تلغى تماماً، وقطاع الإسكان لم يكن استثناء، فقد طالته كثير من التغيرات وعدم الاستقرار، وكانت سبباً رئيسياً في أزمة الإسكان في ليبيا (**محمد، 1993: ص220**).

وفي سياق متصل نشير إلى أن إصدار الدولة لتشريعات تمنع الإيجار مع فشلها في وضع حلول كانت سبباً في تفاقم أزمة السكن في البلاد، حيث قامت الدولة بصدور قانون رقم (4) لسنة 1978م الذي يمنع التأجير وتأميم كل المساكن المستأجرة، والذي أدى بدورة إلى توقف القطاع الخاص عن المشاركة في قطاع الإسكان، وذلك بالتوقف عن بناء المساكن بغرض التأجير، وعند تفاقم الأزمة السكنية بسبب تلك السياسات حاولت الدولة وضع حلول، ومنها إصدار تعليمات للمصارف التجارية بمنح قروض لغرض الإسكان، وإنشاء مشروع (60) ألف وحدة سكنية في خطة ثلاثية (1996- 1998) غير إن تلك الحلول باءت بالفشل بسبب صغر حجم القروض، وعدم تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات، وكذلك الاعتماد على شركات وطنية غير قادرة ولا تمتلك الخبرة الكافية لتنفيذ هذه المشروعات.

وفضلاً عما سبق من أسباب أدت إلى تفاقم أزمة السكن في البلاد، يمكن لنا أن نرجع هذه الأزمة إلى أسباب أخرى منها تأخر تنفيذ مخططات التخطيط العمراني، حيث إن الجيل الثاني للتخطيط العمراني الذي يفترض أن ينتهي عام 2000م، ليبدأ تنفيذ الجيل الثالث الذي لم ينفذ حتى الآن، وكذلك عدم ثبات الأهداف في خطط التنمية كان من بين أسباب تفاقم أزمة السكن، إذ إن الدولة كانت تتبنى في البداية المسؤولية عن كل احتياجات المواطن بما في ذلك السكن، ثم بدأت تتخلى عن هذا الدور اعتباراً من 1995م، ناهيك عن انتشار ظاهرة الفساد في ليبيا الذي كان ترتيبها (170) دولياً و(18) عربياً وذلك حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2023م (**منظمة الشفافية الدولية، 2023: ص9**).

### 2.4. البناء العشوائي وتحدياته الحضرية في ليبيا :.

من الواضح إن تحدي البناء غير الرسمي (العشوائيات) لا يزال يمثل إحدى وجوه الفقر وعدم المساواة والحرمان في العديد من مدن العالم النامي، بسبب السياسات الفاشلة وسوء الإدارة والفساد والتنظيم غير المناسب، وأسواق الأراضي المختلة وظيفياً والنظم المالية غير المستجيبة، والافتقار إلى إرادة سياسية(**منظمة التعاون الإسلامي، 2019: ص39**)،ولا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعة لمعالجة مشكلة البناء العشوائي خارج المخططات الحضرية للمدن في ليبيا، والتي تمثل إحدى التحديات التي تواجه المخططات الحضرية، والتي تأخذ في مفهومها وملامحها شكلاً مختلفاً عن المفهوم العام لتلك المناطق، وخاصة إنها لم تظهر بصورة واضحة إلا في السنوات الماضية القليلة، عندما زاد معدل انتشارها بصورة كبيرة جداً، حيث بدأت مشكلة الإسكان تبرز بشكل كبير بداية الثمانينيات بسبب عدة عوامل أهمها انخفاض الإيرادات النفطية وتغيير التوجهات الشرعية للدولة بوضع قوانين وانتهاء بالعقوبات الدولية المتمثلة في الحصار الاقتصادي، إذ أثرت مجتمعة إلى انخفاض معدل تنفيذ المخططات السكنية، مما أدى إلى عجز تراكمي في السكن بالدولة الليبية(**مبروكة، عوض، 2024 ب: ص232**).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

بالإضافة إلى أسباب سياسية، وتشريعية، وتخطيطية عمرانية، واجتماعية، واقتصادية، أثرت مجتمعة على انتشار ظاهرة البناء العشوائي، حيث إن سوء إدارة استعمالات الأرض داخل المخططات الحضرية، إضافة إلى ضعف أجهزة الدولة الرقابية في عمليات المتابعة للمشاريع المنظمة للبناء خارج المخططات المعتمدة، كذلك تأخر تنفيذ المخططات نتيجة مرورها بعدة تحولات إدارية وسياسية في ليبيا، تسبب في عدم استقرار العملية التخطيطية، وكذلك عدم وجود سياسات وإستراتيجيات تنظيمية توجه عمليات التخطيط والتنظيم، وعمليات التوسع العمراني، فضلاً عن صعوبة الحصول على مسكن داخل المدينة، وكذلك تركز الخدمات الإدارية والتجارية والتعليمية والصحية في المدن الرئيسية وإهمال الريف، ساهم في ارتفاع معدل البطالة والهجرة من الريف إلى المدينة، إضافة إلى سيطرة قطاع النفط في ليبيا؛ ضعف من القاعدة الاقتصادية للمدن وعدم وجود أراضي حضرية للتنمية المستقبلية(**فتحية، 2015: ص90**).

وتعتبر الفترة منذ بداية منتصف الثمانينيات إلى 2011م فترة فراغ تخطيطي، حيث لم يعد هناك خطط تنموية مرتبطة بالنشاط العمراني، كما لا يخفى إن هذه الفترة كانت متسمة بالتجاوزات للمعايير والتشريعات، مما سارع من وتيرة البناء العشوائي، أما الفترة التي تلت عام 2011م فهي فترة شهدت فيها ليبيا انتشار غير معهود ومنقطع النظير في البناء العشوائي داخل وخارج المدن وبالمناطق الريفية وعلى الطريق العام، وذلك نتيجة الاستيلاء على الأراضي من قبل البعض بحجة إنها كانت لهم قبل تأميمها من قبل النظام السابق ودون إنهاء الإجراءات القانونية لذلك، وتقسيم هذه الأراضي إلى مخططات دون التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وانخفاض أسعارها نسبياً أدى إلى ظهور العشوائيات التي ستكون مشكلة في إعداد المخططات مستقبلاً، بالإضافة إلى التراكمات السابقة للأسر من ذوي الدخل المتدني وغير القادرة على اقتناء المساكن اللائقة، إذ بلغ عدد الأسر القاطنة في العشوائيات بمدينة بنغازي فقط نحو (2500) أسرة موزعة على (30) حي عشوائي متخذة من المباني المهجورة لمقار الشركات الأجنبية التي غادرت البلاد ومحطات الكهرباء داخل المخطط وخارجه المستكملة بالصفيح أو الطوب مقرات سكنية، وبذلك نجد أن الأزمة التي تمر بها البلاد قد ساهمت في استفحال هذه الظاهرة، حيث إن عدم قدرة الجهات الرقابية وذات العلاقة الحد من انتهاك المواطنين لأراضي الدولة بإنشاء بناء عشوائي لا يخضع للمعايير العمرانية الحديثة، ولا تستطيع التفاعل مع متطلبات الحياة العصرية ولديها عجز في تقديم الخدمات الأساسية، فهي لا تواكب الازدياد في الطلب (كماً ونوعاً) ومع امتداد تلك العشوائيات تتولد مشاكل مزمنة كالمواصلات والصحة والبيئة والأمن (**رحاب، مريم، 2016أ: ص5**).

حيث إن البناء العشوائي الذي أصبح اليوم في ليبيا يمثل أسلوب الحياة لشريحة كبيرة من المجتمع الليبي، له آثار سلبية في العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحيطة، لذلك أصبح من الضروري في هذه الدراسة أن نولي اهتمام بمعرفة آثار هذه الظاهرة وأضرارها، والتي تأتي في صدارتها الأضرار البيئية، حيث إن عجز الأفراد والأسر في العشوائيات عن التخلص من النفايات يؤدي إلى تراكمها، مما جعل من تلك العشوائيات مكباً للقمامة لتراكم النفايات وبيئة غير صحية لتدني مستوى النظافة ومصدر لتجمع الحشرات الضارة والقوارض الذي ينذر بخطر بيئي وصحي، بالإضافة لانعدام المساحات الخضراء والفراغات المطلوبة للبناء والتجمعات السكنية (**خلف، 2002: ص134**).

وفي السياق نفسه نشير إلى الآثار البيئية الناتجة عن التوسع العمراني في المناطق الحضرية، حيث يؤدي البناء العشوائي إلى إضافة نسيج عمراني مشوه على الكتلة العمرانية الأساسية، كما يؤدي إلى حدوث تداخل في

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

استخدامات الأراضي وخلق تجمعات عشوائية غير منظمة فيما بين التجمعات الحضرية والسكانية، واستحداث استخدامات لا تتوافق وطبيعة التجمع الحضري مثل إقامة ورش حدادة وغسيل سيارات وورش النجارة وغيرها من النشاطات الأخرى، كما إن البناء العشوائي يؤدي إلى التعدي على المساحات الخضراء والحدائق التي تمثل أماكن للترويح على المواطنين، وازدحام الطرق نتيجة المباني المقامة على أطراف الطريق العام وزيادة نسبة التلوث السمعي والضجيج، فضلاً عن استغلال الفراغات ما بين التجمعات الحضرية في عمليات البناء، مما يؤدي إلى غياب الخصوصية نتيجة تلاصق تلك المباني(**أحمد، 2012: ص9**).

كما أن للبناء العشوائي آثار وأضرار من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أثبت الباحثون أن الفراغات العمرانية وتشكيلاتها وأبعادها وأسلوب توظيفها، يؤثر بشكل كبير وواضح على نشاط وسلوك السكان، وكذلك في العلاقات الاجتماعية بينهم، فضلاً عن إن المستوطنات العشوائية تتسم بصعوبة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية أو ندرتها مثل الوحدات الصحية والترفيهية وأقسام الشرطة، وبعد المؤسسات الاجتماعية له الآثر السلبي على سكان تلك المناطق، كذلك بعض السلوكيات السائدة بين سكان هذه المناطق مثل تربية الطيور والمواشي داخل أو على أسطح المنازل بالعشوائيات، وعدم وجود إنارة كافية في الشوارع، مما قد يجعل من العشوائيات بيئة حاضنة للجريمة والأعمال المنافية للأخلاق (**رحاب، مريم ، 2016ب: ص6**)، ونتيجة نمو البناء العشوائي خارج المخططات العامة للدولة فإنها في الغالب الأعم يتم تقييمها بأقل من قيمتها الحقيقية، مما يشكل فاقد بالنسبة للأفراد، وإذا نظرنا للأمر من منظور تكلفة الفرصة البديلة للمفهوم الاقتصادي، كان بالإمكان القيام بنشاطات اقتصادية فاعلة بتلك المجتمعات التي ستصبح بالمستقبل هدراً للإمكانيات البشرية والاقتصادية، إضافة إلى الإنفاق على الجانب الأمني بسبب المشاكل الأمنية التي تحدث في المناطق العشوائية والتي أصبحت مأوى للجريمة والمجرمين، حيث تشير الكثير من الدراسات الأمنية إن ارتفاع مستوى الجريمة يكون مرتفعاً في الغالب الأعم في المناطق العشوائية عنه في المناطق الحضرية وداخل المدن، الأمر الذي يدفعنا إلى التأكيد على المخاطر الأمنية التي قد تتمخض من المناطق العشوائية، والتي تتطلب اهتمام متزايد من قبل الدولة لوضع حل لمعالجة هذه المشكلة التي قد تشكل تحدي أمام السير بخطوات ثابتة نحو التنمية المستدامة.

حيث يتطلب للسير في خطوات ثابتة نحو تحقيق التنمية المستدامة، معالجة البناء غير الرسمي الذي يشكل تحدي كبير أمام أي سياسة حضرية يمكن أن ترسمها الحكومة، حيث تعُد سياسة معالجة التحديات الحضرية، إستراتيجية مهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة، فهي علاوة عن كونها تمثل نقطة تقاطع لما ترغبه الحكومة ويفضله الجمهور المستفيدين والمنتفعين من هذه السياسية، فهي تستند على مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولهذا تعتبر خطوة من خطوات التحول نحو الحوكمة، وسياسة حضرية بديلة لمعالجة البناء غير الرسمي الذي أصبح يشكل اليوم في ليبيا تحدي لتحقيق التنمية، ومشكلة من مشاكل التحضر الذي تعاني منه البلاد، حيث يعد من مشاكل وصعوبات التحضر هو الانتشار الحضري العشوائي الذي نشهده في معظم الطرق الوطنية والإقليمية والرئيسية كالمنطقة بين جنزور والزاوية، وعلى الطريق الساحلي شرق مدينة بنغازي، كما إنه مشاهد بمناطق نائية كبني وليد ومنطقة الحرشة وتيجي ومناطق غريان وتاورغاء ودريانة والكويفية، وبالتالي فإن هذا الانتشار الحضري العشوائي الذي يغذيه التكتل القبلي وعدم وجود توجيه أو مخططات محدودة مرتبطة برغبة سكان المنطقة، وصعوبة الحصول على الأراضي داخل المخططات القريبة، كل ذلك سيؤدي إلى المزيد من الانتشار غير المنظم وضياع شبكة الطرق الرئيسية والسريعة ومطالبات مستقبلية

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

لتزويد هذه الانتشارات بالمرافق التي ستكون مكلفة، الأمر الذي يتطلب التحكم في هذه الانتشارات وتوجيهها للمخططات المعدة والمعتمدة، وإعداد مخططات مناسبة لحصر هذه الانتشارات ومنع الفتح المباشر على الطريق السريعة، وإلا فإن صعوبات ومشاكل التحضر ستستمر حتى مرحلة الاستقرار السكاني، وخصوصاً إنه في السنوات القادمة ستتوجه أعداد كبيرة للمراكز الحضرية، مما يستوجب توفر مواقع استيطان وإقامة بها، وإلا نتج عن ذلك تراكم وازدحام وارتفاع في الكثافة السكانية وانخفاض في مستوى الخدمات، كل ذلك سيؤدي إلى عشوائية الحياة الحضرية والتي تشاهد في العديد من المدن العربية المزدحمة والعديد من أقطار أمريكا اللاتينية(**علي، 1998: ص397**).

**3.4. سياسات وإستراتيجيات معالجة البناء غير الرسمي في ليبيا :.**

يقيم جميع الليبيين تقريباً في مجتمعات عمرانية، سواء في المدن أو الضواحي أو المناطق الريفية، ويمكن أن تسهم المجتمعات القوية المزدهرة إسهاماً كبيراً في نوعية الحياة والرفاهية، ومع ذلك فإن غياب التخطيط، وعدم فاعلية التنسيق الحكومي والافتقار لسياسات تنظيم استخدام الأراضي في المناطق الحضرية، أدى إلى تدهور المجتمعات التي يعيش فيها الليبيين.

حيث تتطلب التنمية المتنوعة في ليبيا خلق توازن بين النمو وإعادة تأهيل المراكز الحضرية الكبيرة والمجتمعات الريفية، وصياغة الإستراتيجيات الإنمائية البلدية التي تعالج الاختلالات وأوجه التفاوت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع العام والخاص، كما يجب التأكيد على الاعتراف بالدور الذي تلعبه المراكز الحضرية الإقليمية والمحلية، وذلك من خلال التأكد من إن قرارات التنمية تأخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار، وينبغي أيضاً اعتماد إستراتيجية لتطوير القدرات على مستوى البلديات للتعامل مع أوجه القصور في البنية التحتية، مع اللامركزية في الصلاحيات المالية والإدارية وتحسين وتقديم الخدمات.

حيث تؤثر نوعية الأماكن التي يعيش فيها الليبيين على كافة جوانب الحياة، ومن الضروري أن يتم بناء المناطق الحضرية استناداً إلى مبادئ تصميم المناطق الحضرية السليمة، لضمان أن تكون المجتمعات المحلية مأمونة ومتصلة بشكل جيد، ولديها القدرة على التكيف ومستدامة بيئياً، ومخطط لها بالتشاور مع سكانها المحليين، لذلك يجب الحرص على التصميم الجيد للمناطق الحضرية في المجتمعات المحلية التي من شأنها إضافة قيمة اجتماعية واقتصادية إليها، كما يجب إيلاء الاهتمام بتزويد جميع الشرائح في ليبيا بالبنى التحتية والخدمات، التي من أهمها توفير الوحدات السكنية لجميع الليبيين وبأسعار معقولة، في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء، ومن أجل بناء مجتمعات قوية ومزدهرة، ينبغي أن يضع القائمين على التخطيط الإنمائي الحضري في الحسبان التحديد الدقيق لاحتياجات الليبيين من المساكن والتخطيط الفعال لتلبيتها، مع توفير مجموعة من الخيارات التي تلبي احتياجات مختلف المجموعات الاجتماعية والاقتصادية والفوارق الإقليمية في أذواق السكن.

وفي سياق متصل نشير بأن تنظيم التجمعات العمرانية العشوائية التي أقيمت بوضع اليد على الأراضي، يشكل مكوناً رئيسياً ينبغي إدراجه في السياسات المتعلقة بالإسكان، فهذه العشوائيات المخالفة هي بمثابة قنابل موقوتة، فبالإضافة إلى خطورتها على البيئة والصحة العامة، تشعل فتيل النزاعات بين الناس وتعيق التنمية، وعليه فإن إحدى التحديات الكبرى يتمثل في توفير مساكن مريحة توفر الخصوصية والأمان وراحة البال لجميع المواطنين بأسعار معقولة، وتزويدها بخدمات البنية التحتية ولتحقيق هذا الإنجاز، نحتاج لضخ استثمارات ضخمة على

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

الأرجح، بالإضافة إلى مواءمة المعروض من المساكن مع الطلب، كما يجب إصلاح سياسات الإسكان بحيث تعمل على ترشيد السوق العقاري بوضع الإجراءات الناجزة للمعاملات وإيجاد أطر قانونية، وتنظيم أعمال البناء وتسجيل العقارات، وتحسين تخطيط استخدام الأراضي(**مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، 2021: ص50**).

وفي هذا الصدد تسعى هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد سياسة تكفل معالجة ظاهرة البناء غير الرسمي في ليبيا، والذي بات يمثل أكبر التحديات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، غير أن وضع سياسة من هذا النوع يتطلب بالضرورة مجهود كبير من الخبراء والمتخصصين، وذلك للقيام بدراسة الخصائص العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمناطق العشوائية في ليبيا، والوقوف على حجم هذه المشكلة وتحديدها تحديداً دقيقاً، بحيث نتمكن من الوقوف على أعراض مشكلة البناء غير الرسمي، والأسباب والعوامل التي أدت إلى تفاقم هذا التحدي الحضري، وآثاره المختلفة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تقف عثرة أمام أي تفكير حضري مستدام.

وفي سبيل وضع سياسة لمعالجة البناء غير الرسمي، يتطلب معرفة مواقف الأطراف الفاعلة المؤثرة والمتأثرة بالمشكلة، من خلال معرفة موقف الحكومة، الجمهور المؤثرين والمتأثرين من هذه المشكلة، وذلك بالرجوع إلى تحليل السياسات الإسكانية وما تمخض عنها من مخططات واستراتيجيات، في شكل قوانين وقرارات وبرامج وخطط، أي دراسة وتحليل القوانين ذات العلاقة بسياسات الإسكان، والقرارات والبرامج والخطط التي تم وضعها بشأن الإسكان في ليبيا، حيث سيتضح لدينا من خلال تحليل مشكلة البناء غير الرسمي وأعراضها وأسبابها وآثارها ومواقف الأطراف المؤثرة والمتأثرة بها، والسياسات الإسكانية السابقة، ومدى علاقة كل ذلك بالهدف المراد تحقيقه من وراء معالجة مشكلة البناء غير الرسمي في ليبيا.

وفي سياق متصل تخبرنا الدراسة وما تمخض عنها من تحليل، بأن البناء غير الرسمي يقف حائلاً أمام تحقيق التنمية لما له من أثار سلبية على جميع الأصعدة، لذا فإن الهدف من معالجة هذه المشكلة ووضع سياسات حضرية للقضاء عليها، يتمثل في محاولة إزالة أي عائق أمام تحقيق التنمية في ليبيا، غير أن الدراسة تؤكد في الوقت نفسه بأن الوصول إلى سياسة حضرية لمعالجة مشكلة البناء غير الرسمي تتطلب معلومات كافية ودقيقة حول هذه المشكلة، والذي يكون من خلال دراسة للمناطق العشوائية والوقوف على خصائصها البيئية والاجتماعية والاقتصادية، لذا لا مناص أمام هذه الدراسة من الاستفادة من الخبرات والدراسات السابقة التي تمكنت من جمع معلومات كافية حول هذه المشكلة، حيث توصلت تلك الدراسات الى أن الدولة الليبية لم تتمكن من خلال تاريخها الإسكاني من تحقيق الأهداف والغايات الإسكانية المخططة نتيجة عدة أسباب يأتي في صدارتها ضعف الإدارة وتفكيكها تحت فلسفة الجمهرة، والزحف الشعبي وتغيير القوانين، وعدم استقرارها، هيمنة الشركات الأجنبية، والقطاع العام على نشاطات البناء والتشييد، غياب وضعف قطاع المقاولات الوطني، الأوضاع السياسية والاقتصادية وما صاحبها من حصار سياسي واقتصادي، وانخفاض أسعار النفط وتراجع إيراداته، وارتفاع معدلات التضخم، و تطبيق الإجراءات الاشتراكية فيما يخص المسكن من حيث الملكية والإيجار، إضافة لحل قطاع المقاولات الوطني وإعادة تنظيمه على أساس تشاركي، وضعف برامج توفير الأراضي الحضرية، والمخططات الصالحة للبناء، غياب سياسات التهيئة العمرانية، وعدم تحديث وتطوير العقود، وادخل أنظمة تعاقدية جديدة مثل،التصميم والبناء، والشراكة بين القطاع العام والخاص عند التعاقد على تنفيذ المشاريع الإسكانية والبنية التحتية،كل العوامل السابقة عملت مجتمعة أو منفردة على عدم قدرة الدولة والمجتمع على

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

السيطرة على مشكلة الإسكان والمرافق (**يونس، 2017: ص5**)، وبالتالي ظهورها كمشكلة قابلة للتفاقم والخروج على السيطرة في حال عدم منحها الاهتمام والأولوية في إستراتيجيات وخطط التنمية، حيث تمخض عن تلك المشكلة تحدي كبير يتمثل في استفحال ظاهرة البناء غير الرسمي.

حيث يتطلب لمواجهة هذا تحدي حضري كبير الوقوف على خصائص هذه المشكلة، حيث تُشير آخر دراسات أجريت حول البناء العشوائي في ليبيا وتحديداً المناطق العشوائية بمدينة بنغازي، إن المناطق العشوائية تأخذ أشكالاً عدة مختلفة باختلاف البيئات التي نشأت فيها، وبالرغم من السلبيات التي تعاني منها تلك المناطق، فإن لها من الإيجابيات ما يتيح فرصة كبيرة للتعامل مع تلك المناطق، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار البعد الإنساني على إنه الأساس والمقياس في فهم تلك المناطق، والذي يتلخص في التنمية الحضرية، والقيمة الاجتماعية ذات المنفعة، والموارد والجهود الذاتية، والمشاركة الشعبية والشعور بالمسؤولية، والرغبة في الأفضل والتطور، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاركة الشعبية وتفعيلها، فهي القاسم المشترك في كافة الجوانب الإيجابية لتلك المناطق، فالمشاركة الشعبية أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على المخططات الحضرية وتلعب دوراً أساسياً ومهماً في تشكيلها، فالتصميم والتخطيط العمراني للناس وبالناس(**فتحية، 2014: ص89**)، كما تخبرنا الدراسة الثانية التي أجريت على عشوائيات منطقة الهواري، بأن أفضل سياسة لمعالجة مشكلة العشوائيات والحد من تأثيرها يكون من خلال الاعتماد على أسلوب الارتقاء العمراني ووضعه في إطار يتناسب مع مفهوم الاستدامة، وذلك من خلال التعرض إلى المشاركة المجتمعية، والجهود الذاتية كأداة أساسية في سياسة الارتقاء، ووضع خطط إستراتيجية للتعامل مع العشوائيات لكل بلدية، وفسح المجال للمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في وضع إستراتيجية التنمية المستدامة(**عبدالمنعم، وآخرون، 2019: ص106**).

ومن خلال تحليل ما تمخضت عنه الدراسات السابقة، يرى الباحث أن نقاط الضعف التي تم تسجيلها على سياسات الإسكان السابقة في ليبيا والتي تُعد سبب من أسباب استفحال ظاهرة البناء العشوائي، وخصوصاً بعد الفترة التي تلت أحداث السابع عشر من فبراير 2011م، حيث يتصف البناء العشوائي في ليبيا بخصائص، تتطلب من الجهات المعنية في الدولة انتهاج سياسات وإستراتيجيات بديلة تكفل معالجة هذه الظاهرة، بما يتلائم مع مفهوم التنمية الحضرية المستدامة، من خلال تفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص من ناحية، ومن ناحية أخرى فسح المجال أمام الجمهور المستفيدين من تلك السياسة بالمشاركة الفعالة في صنع وتنفيذ سياسة معالجة البناء غير الرسمي(العشوائيات)، مع مراعاة الاختلاف في سياسات وإستراتيجيات المعالجة، باختلاف أنماط البناء غير الرسمي، وهذا الأمر يتطلب بالضرورة دراسة متخصصة تأخذ بعين الاعتبار كل جوانب هذه المشكلة، وتحليل حجمها تحليلاً دقيقاً، للوقوف على نقاط القوة والضعف فيها، ورصد الفرص والتهديدات، للوصول في نهاية المطاف إلى سياسة أو سياسات بديلة فعالة قادرة على معالجة مشكلة البناء غير الرسمي في ليبيا، وهذا ما يمكن أن تخبرنا به ورقة السياسات الملحقة بهذه الدراسة، والتي تم إعدادها من قبل الباحث لمعالجة مشكلة البناء غير الرسمي في ليبيا.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

## 5. النتائج:

أن إحدى صور التحول نحو الحوكمة والذي بات يعرف بالإدارة العامة الجديدة، أو الإدارة الحضرية، أو الحوكمة الحضرية، التي تتمثل في إتباع سياسات عامة هي محصلة تفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث أثبتت التجارب أن السياسات العامة الأكثر نجاحاً هي التي تكون أكثر استجابة للجمهور المؤثرين والمتأثرين بها، كما تواترت الدول أيضاً على إتباع هذا النهج من السياسات باعتباره هدف ووسيلة في آن واحد، لمواجهة التحديات الحضرية، وتحقيق التنمية المستدامة.

حيث أثبتت الدراسة أن السياسات الإسكانية السابقة التي كانت تسير عليها الدولة الليبية، قد تمخض عنها عدة مشاكل، كانت سبباً من أسباب بروز ظاهرة البناء غير الرسمي، وخصوصاً في الفترة التي تلت عام 2011م، لذا تعتبر معالجة مشاكل مشاريع الإسكان والمرافق والبنية التحتية المتوقفة ستكون من أكبر التحديات التي ستواجه الدولة الليبية ما بعد الأزمة الحالية، أي بعد الوصول إلى حكومة متمخضة من انتخابات حرة ونزيهة، تقطع الطريق أمام أي محاولة لاستمرار مشهد الفرقة والانقسام، ومن المتوقع أن يكون لدى تلك الحكومة رؤية واضحة في رسم سياسات حضرية قادرة على معالجة التحديات الحضرية التي تأتي في صدارتها إعادة إعمار المدن والإحياء المتضررة، والبناء غير الرسمي الذي أصبح يمثل عثرة أمام التنمية الحضرية المستدامة، مما يتطلب معه ضرورة الاستعانة ببيوت خبرة استشارية متخصصة، والاستفادة من تجارب دول مرت بأزمات وظروف مماثلة، وجهداً وطنياً استثنائياً، وسنوات من العمل المخطط والمتواصل.

الذي يمكن أن يكون له الآثر الطيب في الارتقاء بالبيئة الحضرية، وعامل من عوامل استقرار البلاد وازدهارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وترسيخ ثقافة مؤسسات الدولة، وقيم العدالة الاجتماعية، وإعادة بناء وتطوير المقاولات الليبية، وصناعة البناء والتشييد إذا ما أُحسن التخطيط و التوظيف الإيجابي لنشاطات قطاع الإسكان والمرافق والعقارات، وإعادة تقييم الإستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الإسكانية السابقة، ووضع إستراتيجية إسكانية جديدة وفق المتغيرات والمعطيات السياسية الجديدة أصبح ليس سؤالا بل ضرورة و أولوية من أولويات عمل مؤسسات الدولة الليبية حال إعادة توحيدها وحضورها وهيبتها.

وإلى أن يتحقق ذلك تسعى الدراسة بعد أن أثبتت صحة الفرض الذي انطلقت منه، والذي يتمثل بوجود علاقة بين السياسات الإسكانية السابقة، واستفحال ظاهرة البناء غير الرسمي، إلى محاولة وضع سياسات بديلة لمعالجة هذه المشكلة، وهو ما قد يتمخض عن ورقة السياسات الملحقة بهذه الدراسة.

## المراجع.

أولا: المراجع العربية.

1. أحمد عدنان سعيد، تحقيق الاستدامة الاجتماعية والحضرية للمناطق العشوائية في مدينة بغداد، مجلة كامبريدج للبحوث العلمية، العدد 1051، البحرين، 2020.
2. أحمد محمد جعودة، الآثار البيئية الناتجة عن التوسع العمراني على المناطق الحضرية، كلية التربية جامعة بنغازي، ليبيا، 2012.
3. الهيئة العامة للمعلومات، الإحصاءات الحيوية، مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا، 2008.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

4. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،الخطة الحضرية الجديدة، موئل الأمم المتحدة، نيروبي، كينيا، 2020.
5. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، يوم الموئل العالمي، الأمم المتحدة، اليابان، 2010.
6. تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التنمية الحضرية في دول منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق توسع حضري مستدام، منظمة التعاون الإسلامي، تركيا، 2019.
7. تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، ألمانيا، 2023.
8. خلف حسين الدليمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2002.
9. عبد الرحيم قناوي، العشوائيات مشاكل وحلول، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2013.
10. رحاب محمد بن سعود، مريم محمد الكوافي، البناء العشوائي واقع ملموس وحلول مقترحة، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، ليبيا، 2016.
11. رؤية إحياء ليبيا، خطة للإحياء الوطني والتجديد بحلول عام 2030، مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، طرابلس، ليبيا، 2021.
12. عادل محمد علي بوغرسة، الحوكمة والتنمية، مجلة دلالات، جامعة طبرق، العدد التاسع، نوفمبر 2023.
13. عبدالمنعم مصطفى الفاخري، وآخرون، الارتقاء العمراني لتطوير المناطق العشوائية إلى بيئة عمرانية مستدامة (الهواري حالة دراسية)، المؤتمر الهندسي الثاني لنقابة المهن الهندسية بالزاوية، ليبيا، 2019.
14. عثمان محمد غنيم، تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري، إطار جغرافي عام، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
15. علي الميلودي عمورة، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1998.
16. فتحية عبدالعزيز جمعة العريبي، دراسة تحليلية لظاهرة الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري بالمدن الليبية: مدينة بنغازي كحالة دراسية، مجلة البحوث الحضري، المجلد11، العدد1، جامعة القاهرة، مصر، 2014.
17. فتحية عبدالعزيز العريبي، منهج مقترح للتعامل مع مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي، مجلة البحوث الحضرية المجلد18، العدد1، جامعة القاهرة، مصر، 2015.
18. مايك ديفيز، كوكب العشوائيات، ترجمة: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2013.
19. مبروكة يوسف الفلاح، علي عوض الحداد، الخصائص العمرانية للمناطق العشوائية حي المرافق بمدينة درنة في ليبيا كحالة دراسية، مجلة القرطاس، الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 24، المجلد1، 2024.
20. مجمع اللغة العربية، معجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، 2004.
21. محمد زاهي المغيربي، التغيرات الهيكلية وأثرها على تنفيذ السياسات العامة في ليبيا، مجلة قاريونس، العدد الأول والثاني، ليبيا، 1993.
22. يونس الفنوش، استراتيجيات وسياسات وبرامج الإسكان في ليبيا (2001-2017) (التقييم، تصويب الانحرافات، والتقويم)، الحزب المدني الديمقراطي، ليبيا، 2017.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

ثانيا: المراجع الأجنبية.

23. Asef Bayat, Un-civil Society: the politics of the informal people, third world quarterly, vol18, no1, UK, 1997.

24. Charls Abrams, Man s struggle for shelter in an urbanizing world , Mitt Press Cambridge, Massachusetts, London, England, 1964.

25. Gamal Nasser Sheibani, How to attract foreign direct investment to invest in housing in Libya, university of Salford, UK, 2008.

26. Najla Fathalla, abdelnaser Omran, Housing Policies AND Strategies In Libya: Brief AN Overview, Acta Technica Corviniensis- Fascicule1(January- March), Romania, 2018.

مجلة التخطيط العمراني والمجالي
Journal of Urban and Territorial Planning
العدد 21، 2024
ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

# بيئة التدريس كمدخل لضمان الجودة في جامعة النيل الأبيض بالسودان

## دراسة حالة برنامج بكالوريوس هندسة العمارة 2020/ 2024

# Teaching Environment as an Approach to Quality Assurance at White Nile University, Sudan

## Case Study of Bachelor of Architecture Program 2020/2024

د. عباس الخضر محمد خير، أستاذ هندسة العمارة المشارك، كلية هندسة العمارة، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان.

أ. يوسف الطاهر زكريا ، محاضر هندسة العمارة، كلية هندسة العمارة، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان.

Dr. Abbas Al-Khidr Mohammed Khair, Associate Professor of Architecture, Faculty of Architecture, White Nile University, Kosti, Sudan.

Mr. Yousef Al-Tahir Zakaria, Lecturer of Architecture, Faculty of Architecture, White Nile University, Kosti, Sudan.

khair196280@gmail.com

**الملخص:**

ضمان الجودة (QA) في مؤسسات التعليم العالي هي عملية منهجية لتقييم والتحقق من المدخلات والمخرجات والنتائج مقابل معايير معيارية للجودة للحفاظ على الجودة وتعزيزها وضمان قدر أكبر من المتابعة والمساءلة وتسهيل تنسيق المعايير عبر البرامج والأنظمة الأكاديمية. ويمكن أن تتخذ معايير ضمان الجودة أشكالًا عديدة. يشمل ضمان الجودة أيضًا البيئة التشغيلية والإدارة الإستراتيجية وإدارة العمليات ونظام القياس والمراقبة التي تتفاعل مع بعضها البعض لتمكين مؤسسات التعليم العالي من تحسين ادائها، ومنذ التسعينيات أصبحت الجودة وضمان الجودة الموضوعين الرئيسيين لمؤسسات التعليم العالي في السودان وكل مكان تقريبًا ولكن مع زيادة مؤسسات التعليم العالي الخاص أثيرت مخاوف بشأن إنتاج أو مخرجات مؤسسات التعليم العالي حول ما إذا كانت المجتمعات تحصل على قيمة حقيقية لاستثماراتها وجذب طلابها في مؤسسات التعليم العالي، والهدف من هذه الورقة هو تقديم نظرة عامة ومراجعة موجزة للجوانب الرئيسية المتعلقة بضمان الجودة في التعليم العالي وتقييم العناصر الأساسية للبيئة التشغيلية لنهج ضمان الجودة المناسب والذي يمثل تحدي لجامعة النيل الأبيض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستخدامه كآلية لمراجعة الجودة في مؤسسات التعليم العالي في السودان. حيث نعتقد أن إشراك أعضاء هيئة التدريس في التقييم يمكن ان يساعد في إنتاج معلومات حقيقية قابلة للتقييم حول نظام ضمان الجودة في الجامعة. تحليلها من خلال استخدام اختبار مربع كاي واختبار الثبات

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

قد يساهم في زيادة الاهتمام في انشاء آليات لضمان الجودة والمسائلة في مؤسسات التعليم العالي. وتقدم هذه المقالة منظورًا متعدد الأساليب حول التحقيق في محددات الفعالية في ضمان الجودة في جامعة النيل الأبيض كإحدى مؤسسات التعليم العالي في السودان.

**الكلمات المفتاحية:** مؤسسات التعليم العالي، معايير الجودة، هيئة التدريس، ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، جامعة النيل الأبيض.

## Abstract

This article presents a multi-method perspective on investigating the determinants factors of effectiveness in quality assurance at White Nile University as one of the institutions of higher education in Sudan.

Quality assurance (QA) in institutions of higher education is a systematic process of assessing and checking inputs, outputs, against standardized quality standards. Quality assurance standards can take many forms (the operational environment, strategic management, operations management, measurement and control system) that interact with each other to enable higher education institutions to improve their performance.

Since the 1990s, quality assurance has become the main subjects of higher education institutions in Sudan. The increase in private higher education institutions, raised the concerns about the production or outputs of higher education institutions about whether societies get real value for their investments and attracting their students in the private universities. The aim of this paper is to recognize concerns and provide an overview of the main aspects related to quality assurance in higher education institutions in Sudan by assessing the essential elements of the operational environment in White Nile University from the viewpoint of teaching staff as a mechanism for quality assurance. The involvement of faculty members in the evaluation can help in producing real and evaluable information about the quality assurance system in the university. the use of the chi-square test and the reliability test as an analytical method in this paper may contribute in producing reliable result.

**Keywords:** higher education institutions, quality standards, teaching staff, quality assurance in higher education institutions, White Nile University.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**مقدمة:**

أصبحت جودة التعليم والتعلم قضية إستراتيجية رئيسية في أنظمة التعليم العالي في جميع أنحاء العالم على مدار العقود الماضية (**Harvey and Williams 2010؛ Enders and Westerheijden 2014**) وضمان الجودة في التعليم العالي هو أحد القضايا الرئيسية في المناقشات السياسية المعاصرة على المستوى الدولي والوطني والمؤسسي. ينعكس هذا الاهتمام متعدد المستويات في هيكل الدراسات التي تحلل مختلف الاعتبارات المفاهيمية والتطورات الواقعية التاريخية والمؤسسات المسؤولة عن ضمان الجودة وكذلك الترتيبات التنظيمية والمخاوف الأكاديمية والبيروقراطية والترتيبات العملية على مستوى الدراسات والبحوث الحالية العالمية والإقليمية بما فيها السودان، ونظرًا لأن الاختصاص الجغرافي لهذه الورقة هي السودان فإن "أجندة ضمان الجودة" تنعكس في سياق التغييرات الرئيسية التي حدثت فيه منذ أوائل التسعينيات.

كان على التحليل المقدم أن يأخذ في الاعتبار عواقب الابتعاد عن النماذج القديمة والاخذ بإصلاحات التحول والتغير والتعامل مع "الطفرة التعليمية والتي تجسدها بشكل مذهل الزيادة الهائلة في تسجيل الطلاب في التعليم العالي، وكان قطاع التعليم الخاص أحد دعاة الفرص الذي ظهرت في بداية التسعينيات عندما أتيحت الفرصة أخيرًا للابتعاد عن القيود التي كانت سائدة في الماضي. كما وفرت الطفرة أرضًا خصبة لظهور التعليم العالي الخاص مع مجموعة كاملة من المؤسسات والبرامج المحلية والأجنبية. وكانت وسائل وطرق إنشاء مثل هذه المؤسسات والبرامج وفيرة ومع ذلك كما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى في السودان فإن الافتقار إلى الآليات التنظيمية والادارية وبما يتعلق بالمسائل المالية والأكاديمية يتطلب الشجاعة والبراعة والتصميم وليس أقله الحظ قد انعكس على البيئة التشغيلية للجامعات.

لم تكن مسيرة سلسة حيث أخفق البعض في الكثير من متطلبات الجودة بالسرعة التي ظهر بها في قطاع التعليم العالي الخاص. ولكن استمر عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي الخاص في العمل دون مراعاة للجودة وبعضهم تمكن من النمو في الوضع الأكاديمي وأهميته في سوق العمل وأصبح جزءًا لا يتجزأ من نظام التعليم العالي بمراعاة درجة تنفيذ بعض المعايير والمبادئ التوجيهية لضمان الجودة في مجال التعليم العالي، وبالنسبة للعديد من أعضاء هيئة التدريس والطلاب كانت سرعة وتأثير عمليات التغيير المذكورة أعلاه عبئًا أكثر من كونها فرصة. هذا هو السبب في أن ضمان الجودة كفكرة وكعملية أصبح موضوع نقاش مثير للجدل وشيء يواجه مقاومة على الأقل عند تقديمه لأول مرة. (**Anderson 2006, 2008**)

على مر السنين تراكمت مجموعة ضخمة من الأدبيات مع الدراسات التي تشير إلى أن نتائج التقييم لا تعكس جودة التدريس بشكل موثوق وصحيح وبالتالي لا يمكن استخدامها كأساس لقرارات الإدارة لا سيما عندما تكون قرارات الإدارة هذه ذات صلة بالميزانية (للحصول على نظرة عامة انظر **Pohlenz 2009**) ; **Shevlin et (**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

al.2000؛ (Zhao and Gallant 2012 )، ومن منظور أوسع لقد تم تناول مسألة الجودة في التعليم العالي في الواقع في العديد من المناسبات مما يعني ضمناً أنه حتى لو لم يكن من السهل تحديد الجودة فإن هذا لا يعني أنه لا يمكن قياسها. ومع ذلك فإنه يؤكد حقيقة أن قياس الجودة ليس مهمة سهلة (للحصول على نظرة عامة على الأدبيات انظر (Pohlenz 2009: Shevlen et al. 2000: Zaho and Galant 2012 )

وبالنظر إلى الجدل المستمر والخلافات الموضحة أعلاه حول شرعية وتبرير ضمان الجودة في التعليم العالي يصبح تقييم الجودة في البيئة التشغيلية ضرورة لا مفر منها. ومع ذلك غالبًا ما تركز الدراسات حول تقييم الأثر لسياسات وممارسات التعليم على قضايا منهجية بحتة مثل تحديد الأساليب الاقتصادية القياسية المتاحة (Schlotter, Schwerdt, and Woessmann 2009).

يركز تيار البحث هذا على البحث على العلاقات السببية في المدخلات والتي قد تؤثر سلبا على المخرجات أو النتائج. ونسلط الضوء على أحد الأساليب الإضافية أي "تقييم الآراء من قبل المشاركين (الأكاديميين) وتحليل آرائهم حول جودة البيئة التشغيلية وفق ستة عناصر أساسية محددة. ونقوم بتحليل الدرجة التي نرى فيها حسب نتائج التحليل انها تعمل لضمان الجودة وأنها فعالة أو تساعد على تحقيق الجودة في الجامعة. وسنطور حجتنا لاحقاً من خلال التعمق أولاً في المسألة المنهجية المتمثلة في التحقيق في الآثار السببية لجودة التعليم العالي في السودان.

## 1. الإطار النظري:

### 1.1 تعريف الجودة:

تحتوي الأدبيات على العديد من التعريفات المختلفة لضمان الجودة في التعليم العالي. عند فحص تعريفات الجودة أشار Schindler, Puls-Elvidge, Welzant, and Crawford (2015) إلى استراتيجيتين رئيسيتين لصياغة التعريفات في الأدبيات (ص 4-5). يقوم بعض المؤلفين "ببناء تعريف واسع يستهدف هدفًا أو نتيجة مركزية واحدة" (Schindler et al, 2015 ؛ الرجوع إلى Bogue, 1998; Harvey & Green, 1993.)، من ناحية أخرى ، هناك تعريفات أخرى "تحدد المؤشرات المحددة التي تعكس المدخلات المرغوبة (على سبيل المثال أعضاء هيئة التدريس والموظفين المتجاوبين) والمخرجات (على سبيل المثال ، توظيف الخريجين)" ( Schindler et al.، 2015 ؛ الرجوع إلى (Schindler et al., 2015; referencing Barker, 2002; Cheng & Tam, 1997; Lagrosen, Seyyed-Hashemi, & Leitner, 2004; Oldfield & Baron, 2000; Scott, 2008; Tam, 2010; Vlăsceanu et al., 2007). على الرغم من أن شنايدر Although Schindler et al. (2015) حددت أربعة مفاهيم واسعة للجودة في التعليم العالي (الجودة على أنها هادفة وتحويلية واستثنائية وخاضعة للمساءلة) ولا يوجد اتفاق على تعريف الجودة. ربما تكون العقبة الرئيسية في تطوير إطار عمل مشترك هي كيفية معالجة المناطق المختلفة لهذه المسألة.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

### 2.1. مفهوم ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

أدى تدويل التعليم العالي إلى زيادة الطلب على المساءلة والشفافية هو ما أدى بدوره إلى الحاجة إلى تطوير ثقافة الجودة في ظل مواجهة تحديات عولمة التعليم العالي في ظل البيئة التشغيلية الحالية (.**Smidt, 2015, p. 626**) من الناحية العملية توفر مراجعات ضمان الجودة رؤى خارجية ومستقلة وموضوعية. تقدم مثل هذه المراجعات ملاحظات حول المؤسسات والمنتجات والبرامج والخدمات والعمليات المشتركة وتقدم توصيات للتحسين. ومع ذلك فإن تصور ضمان الجودة متعدد الأبعاد للغاية وسياقي وهناك فجوة في وجهة النظر بين المتخصصين في ضمان الجودة وأعضاء هيئة التدريس الأكاديميين والطلاب .(**Smidt, 2015, p. 626**). توجد عدة أبعاد رئيسية للجودة في التعليم العالي تشمل التميز والقيمة والاتساق وتلبية الاحتياجات والتوقعات ومع ذلك لا يوجد إطار واحد لضمان الجودة يمكنه معالجة جميع جوانب الجودة لذلك يتم تحديد الخيارات بشأن أنواع الجودة التي يتم تقييمها .(**Harvey, 2014; Wilger, 1997**)

يوفر ضمان الجودة أيضًا دليلًا على أن الجامعات يمكن أن تحافظ بشكل مسؤول على هذه الاستقلالية بمرور الوقت. حيث لا غنى عن الاستقلالية الذاتية في ضمان الالتزام بهذه القيادة والتوجيه الأكاديمي. ضمان الجودة ضروري للحفاظ على هذه القيم من خلال ثلاث طرق. أولاً تستند الرؤية التي تقود هذه المراجعة للتعليم العالي إلى قيمة هذه القيم. ثانيًا يعد ضمان الجودة مصدرًا رئيسيًا لتعزيز ودعم هذه القيم في العديد من الكليات والجامعات حول العالم بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الجدد الناشئين. ثالثًا يمكن ويجب أن يكون ضمان الجودة صوتًا للطلاب والمجتمع حول هذه القيم وكيف أن القيم ضرورية للتعليم العالي الجيد.

ومع ذلك هناك العديد من الطرق المختلفة لوصف الجودة في التعليم. وفقًا لبارنيت (1992) هناك مفهومان للجودة في التعليم العالي. الأول هي المفاهيم الضمنية للقيمة والملكية الفكرية في الأوساط الأكاديمية حيث إن طبيعة ونوعية مساهمات أعضاء مؤسسات التعليم العالي هي موضع الخلاف. المفهوم الآخر للجودة هو مفهوم الأداء حيث يُنظر إلى مؤسسات التعليم العالي على أنها منتج له مدخلات ومخرجات. في هذا الرأي يتم قياس جودة التعليم العالي من حيث الأداء كما يوضح في مؤشرات الأداء. مفهوم آخر للجودة في التعليم العالي هو التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب (**Vincent, 2004؛ Lundberg & Schreiner,1987**). سيوفر الإطار عمل مشترك لنموذج ضمان الجودة تقييمًا متسقًا لتصميم التعلم والمحتوى وعلم أصول التدريس والمشاركة (**Puzziferro & Shelton, 2008**) كما هو مبين في الشكل (1) ادناه.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

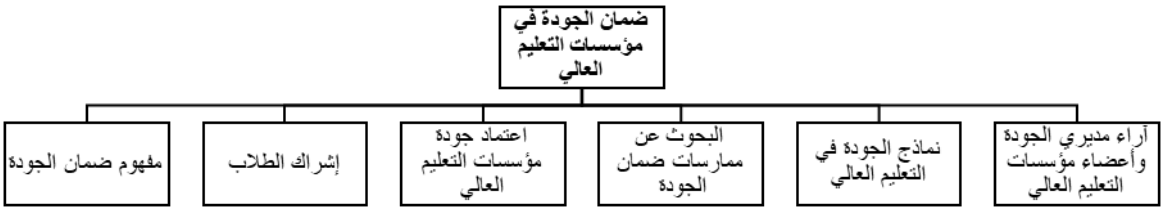


**الشكل رقم (1) ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي**

المصدر: (Puzziferro & Shelton, 2008)

### 3.1. الاعتماد وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي:

وفقًا لمجلس اعتماد التعليم العالي (CHEA, 2007)تؤثر ثلاثة عوامل على اتجاهات ضمان الجودة في التعليم العالي الدولي. أولاً أصبح ضمان الجودة أكثر تنافسية وصرامة من أي وقت مضى. ثانيًا أصبح ضمان الجودة معترفًا به على المستوى الإقليمي. ثالثًا هناك حاجة إلى إطار دولي لضمان الجودة مع الاعتراف والمعاملة بالمثل عبر البلدان. تتطلب عروض البرامج عبر الحدود الدولية من الطلاب التسجيل في ولايات قضائية متعددة كجزء من برامج شهاداتهم. تتطلب هذه الأساليب المبتكرة للتعليم العالي وعيًا أكبر بخصائص ومتطلبات منظمات ضمان الجودة في جميع أنحاء العالم. أعرب وونج **Wong (2012)** عن أهمية إظهار المؤسسات للقيمة والأداء وذكر أن مؤسسات التعليم العالي تطبق مبادئ للصناعة الخاصة لتقييم مبادرات الجودة.

الاعتماد هو مراجعة لجودة مؤسسات وبرامج التعليم العالي (**CHEA, 2014, para.1**) الفقرة 1 تُمنح المؤسسة أو البرنامج اعتمادًا لتلبية الحد الأدنى من معايير الجودة. أحد موضوعات الاعتماد الشائعة هو تقييم ضمان الجودة والتحسين المستمر. وضعت وكالات الاعتماد معايير وإجراءات لتوجيه المؤسسات التعليمية في عملية الالتزام الطوعي بالتحسين المستمر عن طريق تقديم طلب الاعتماد. تستخدم لجان المراجعة هذه المعايير كأساس للحكم ولإصدار التوصيات والقرارات. الاعتماد الإقليمي شامل ويشير إلى أن المؤسسة قد حققت معايير الجودة في مجالات مثل هيئة التدريس او البيئة التشغيلية او الإدارة والمناهج الدراسية او خدمات الطلاب او الرفاهية المالية العامة.(**Eaton, 2011**)

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

### 4.1. أدوات جمع البيانات النظرية:

تُستخدم المصادر الأربعة الرئيسية التالية للبيانات في آليات ضمان الجودة. (Victoria Kis, 2005)

1- تقارير المراجعة الذاتية: توفر بشكل عام أساساً لفرق المراجعة الخارجية أو الداخلية.
2- الزيارات الميدانية: هي متابعة تستخدم على نطاق واسع لتقارير الاستعراض الذاتي. ترتبط زيارات الموقع وتقارير المراجعة الذاتية ارتباطًا وثيقًا على الرغم من أنه قد يكون هناك اختلاف اعتمادًا على ما إذا كان التركيز الرئيسي على التحكم أو تفصيل محتوى التقارير.
3- الاستطلاعات (الاستبيانات والمقابلات وما إلى ذلك) يتم إنتاجها بشكل نموذجي فيما يتعلق بإجراءات التقييم. وبشكل عام يعد استخدام الاستبيان أكثر أهمية في التقييم وليس في إجراءات الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي.
4- مؤشرات الأداء / البيانات الإحصائية.

### 5.1. البيانات والأساليب المتبعة

يتبع هذا البحث نهجًا وصفيا متعدد الأساليب يجمع بين البيانات النوعية والكمية يلائم طبيعة موضوع وابعاد واهداف الورقة. تم تطوير تصميم استمارة المسح الميداني على أساس الاعتبارات النظرية للحصول على المعلومات النوعية والمقابلات السردية التي تم اجرؤها. وتجمع هذه المقالة بين أنواع مختلفة من البيانات حول آراء وتصورات أعضاء هيئة التدريس حول البيئة التشغيلية.

هذا هو أول استطلاع على الإطلاق لأعضاء هيئة التدريس في جامعة النيل الأبيض كإحدى مؤسسات التعليم العالي حول موضوع الفعالية والجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية العمارة. علما بان الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لديهم خلفية علمية وبالتالي كانوا قادرين على تقديم إجابات ذاتية معقولة مقابل العبارات الموضحة في الاستبيان. وكانت الإجابات فيها الكثير من الدقة العلمية التي قد تساعد على معرفة نقاط القوة والضعف في البيئة التشغيلية للجامعة.

شمل الاستبيان جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية هندسة العمارة بجامعة النيل الابيض. كما غطي الاستبيان الموضوعات التالية:

(1) الرسالة والأهداف (2) إدارة البرامج (3) المقررات الدراسية (4) الخدمات الطلابية (5) المرافق والتجهيزات (6) البحث العلمي وخدمة المجتمع وشمل 33 عبارة كما موضح في الجدول رقم(1)

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول رقم (1) محاور وعبارات البيئة التشغيلية

| المحاور | البيئة التشغيلية | العبارات |
|---|---|---|
| المحور الأول | الرسالة والأهداف | 5 |
| المحور الثاني | إدارة البرنامج | 6 |
| المحور الثالث | المقررات الدراسية | 6 |
| المحور الرابع | الخدمات الطلابية | 5 |
| المحور الخامس | المرافق والتجهيزات | 6 |
| المحور السادس | البحث العلمي وخدمة المجتمع | 5 |
| الإجمالي | | 33 |

*العبارات تعني الاسئلة الفرعية

* الارقام تعني عدد الاسئلة الفرعية

وإجمالاً أجاب 17 عضو من هيئة التدريس على الاستبيان من أصل 17 وهو ما يعادل معدل مشاركة يبلغ 100٪.

تم تطبيق المنهج الوصفي من خلال أسلوبين هما: البحث الميداني المعتمد على الاستبيان لتقصي أراء مجتمع الدراسة من هيئة التدريس وذلك لتحديد الأهمية النسبية لنقاط القوة والضعف فيما يتعلق بالبيئة الجامعية ولتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في التعرف على أهم المتطلبات التي يجب توافرها لتحسين البيئة التشغيلية لكلية هندسة العمارة كمدخل لضمان الجودة في جامعة النيل الأبيض.

بناءً على اعتباراتنا النظرية قمنا بالاستعانة ببرنامج (SPSS) واستخدام اختبار كل من مربع كاي واختبار الثبات (Reliability Test) بطريقة معامل ألفا كرون باخ" (Cronbach's Alpha) للتحليل والتحقق. جدول رقم (2). ويتضح من الجدول أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.05) وأن قيمة معامل الثبات الكلي لمحاور الاستبانة (0.93) وقيمة معامل الصدق (0.96) وهذا يعطي دلالة على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول (2) معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ

| المحاور | معامل الثبات | معامل الصدق | عدد العبارات |
|---|---|---|---|
| المحور الأول | *0.79 | 0.89 | 5 |
| المحور الثاني | *0.78 | 0.88 | 6 |
| المحور الثالث | *0.86 | 0.93 | 6 |
| المحور الرابع | *0.75 | 0.75 | 5 |
| المحور الخامس | *0.80 | 0.89 | 6 |
| المحور السادس | *0.91 | 0.96 | 5 |
| الصدق والثبات الكلي | *0.93 | 0.96 | 33 |

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)

**2. دراسة الحالة:**

البيئة التدريسية هي مجموعة من المحاور التي يمكن لكلية هندسة العمارة التحكم فيها والسيطرة عليها، أو أنها مجموعة من عناصر البنية التحتية والمعينات الأكاديمية والقوى البشرية الموجودة داخل الكلية ذاتها وتؤثر تأثيراً مباشراً على أدائها، ويمكن من خلال القرارات الإدارية تعديلها أو تغييرها أو السيطرة عليها. ومن هنا يمكن تحديد واقع البيئة الداخلية الحالي للكلية (عباس 2022م) من الآتي:

أ. تقع الكلية في مجمع بمساحة 10,000م2 وتحتوي على ثلاث برامج هي (هندسة العمارة، الحاسوب وعلوم الإدارة بالإضافة إلى مبنى إدارة الجامعة.

ب. جملة أعداد الطلاب للعام 2022م 265 طالب وطالبة, والأساتذة الدائمين بالكلية 10 للعام 2024م

ت. الكلية بها القاعات والمراسم (عددها ستة) تحتوي على أثاث وإضاءة وكاميرات مراقبة، اثنان بهما بروجكتور ثابت ويوجد عدد إثنين بروجكتور متحرك، توجد قاعة سابعة مخصصة كمعرض دائم ومعمل به 50 (خمسون) جهاز موصل بالإنترنت.

ث. للكلية رسالة مفادها توفير كوادر متميزة ومؤهلة في هندسة العمارة ذات خيال هندسي وعلمي مفتوح وقدرة على التعامل مع البيئة المحلية والإقليمية والدولية, وتساهم بفاعلية في تقديم خدمات متميزة وإعداد بحوث واستشارات للدولة والمجتمع وتقديم تعليم متميز و بيئة أكاديمية محفزة. حيث نصت رؤيتها على "كلية متميزة في التعليم، منافسة في البحث العلمي الداعم لاقتصاد المعرفة، فاعلة في الشراكة والمسؤولية المجتمعية", ومن أهدافها الإستراتيجية لتحقيق التميز والريادة "تعزيز مكانة تمكين الطلبة من المنافسة في سوق العمل والتحسين المستمر لممارسات الجودة وتطبيقاتها.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

كلية هندسة العمارة بجامعة النيل الأبيض رغم حداثة تجربتها لها محاولات جادة للارتقاء بأدائها ومحاكاة نظيراتها من الكليات المحلية والإقليمية التي تقدمتها، وبذلت جهوداً في وضع إستراتيجيات تتبنى التخطيط الإستراتيجي والجودة الشاملة سعياً منها نحو تحسين بيئتها التشغيلية وتقديم إسهامات ونماذج عملية في التغيير نحو التحسين المستمر والأداء الفاعل. اعتمدت الكلية التحليل البيئي على نطاق واسع لتحليل البيئة التشغيلية من أجل تحقيق فهم منهجي لوضع الإدارة الإستراتيجية وتأسيس إستراتيجية توازن/ تناسب بين نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية وبين المهددات والفرص في البيئة الخارجية.

وعلى ضوء ما سبق ولتحقيق أهداف الكلية تسعى هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى تتوافر محاور وعبارات البيئة التشغيلية لتضمن الجودة لبرنامج بكالوريوس هندسة العمارة بجامعة النيل الأبيض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟. والذي تتفرع عنه الأسئلة التالية:

a. ما أهم العبارات التي تتمتع بنقاط قوة ويتميز بها البرنامج وتعمل على زيادة الجودة؟
b. ما أهم العبارات التي تتمتع بنقاط ضعف وتوثر في تطوير البرنامج وتقلل من الجودة؟

### 1.2. مناقشة النتائج:

إذا اعتبرنا ان أعضاء هيئة التدريس هم من مؤثري التغيير في البيئة الجامعية فيمكننا افتراض أن تغيير المواقف الداخلية تؤثر على تصورات متخذي القرار وأصحاب المصلحة عن أهمية وفعالية الجودة في البيئة الجامعية. ومن ثم فإن فعالية الجودة في البيئة التشغيلية لا تتأثر فقط بآرائهم الفردية ولكن أيضًا بإمكانية تغيير القواعد القائمة والمعايير المتبعة في البيئة الجامعية.

### 2.2 نتائج درجة التو افر:

لاستخلاص النتائج ذات الصلة والمتعلقة بالسؤال: إلى أي مدى تتوافر محاور وعبارات البيئة التشغيلية لبرنامج هندسة العمارة جامعة النيل الأبيض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرسومات البيانية لعبارات الاستبيان والتي تسعى للتعرف على واقع بيئة التدريس لبرنامج بكالوريوس هندسة العمارة بجامعة النيل الأبيض كمدخل لضمان الجودة من وجهة نظر هيئة التدريس فيها وذلك على النحو التالي: (الجدول والشكل (3).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**جدول رقم (3) توافر محاور الدراسة ككل**

| العبارة | توفر عالي جداً | | توافر عالي | | توافر وسط | | توافر ضعيف | | توافر ضعيف جداً | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ن | ك | ن | ك | ن | ك | ن | ك | ن |
| الرسالة والأهداف | 21 | 24.7 | 22 | 25.9 | 30 | 35.3 | 10 | 11.8 | 2 | 2.4 |
| إدارة البرامج | 35 | 34.3 | 28 | 27.5 | 19 | 18.6 | 15 | 14.7 | 5 | 4.9 |
| المقررات الدراسية | 25 | 29.4 | 26 | 30.6 | 19 | 22.4 | 13 | 15.3 | 2 | 2.4 |
| الخدمات الطلابية | 12 | 14.1 | 18 | 21.2 | 22 | 25.9 | 20 | 23.5 | 13 | 15.3 |
| المرافق والتجهيزات | 6 | 5.9 | 14 | 13.7 | 22 | 21.6 | 32 | 31.4 | 28 | 27.5 |
| البحث العلمي وخدمة المجتمع | 19 | 22.4 | 12 | 14.1 | 15 | 17.6 | 23 | 27.1 | 16 | 18.8 |

ك: التكرار ن: النسبة المئوية

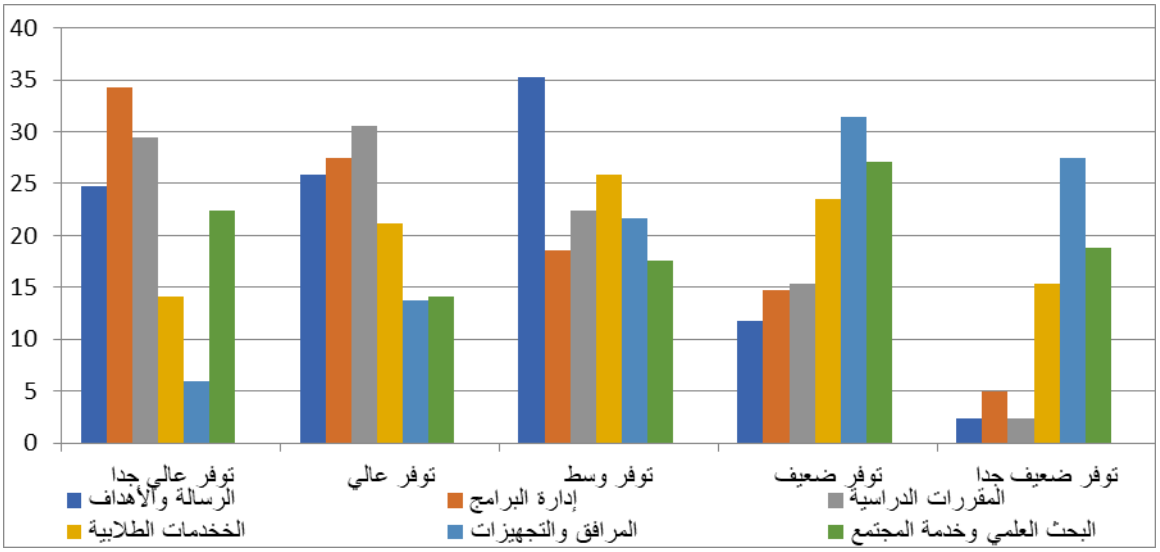


**الشكل (2): توافر محاور الدراسة ككل**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

### 3. نتائج اختبار محاور الدراسة:

يتبين من الجدول رقم (4) أن محور إدارة البرامج احتل المركز الأول حيث حقق درجة توفر عالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي (2.72) وقيمة احتمالية (0.000). وأن محور المرافق والتجهيزات جاء في المركز الأخير حيث بلغ متوسطه الحسابي (1.39)

ويعزو الباحثان حصول محور الرسالة والأهداف على الترتيب الأول نسبة لوجود رسالة وأهداف للبرنامج, أما وجود المرافق والتجهيزات في المرتبة الأخير نسبة لأن البرنامج يفتقر إلى المقومات الأساسية من حيث الجاهزية والجودة للبنية التحتية.

**جدول رقم (4): اختبار محاور الدراسة ككل**

| رقم المحور | المحور | قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوسيط | ترتيب المحور | درجة التوافر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الرسالة والأهداف | 28.471 | 4 | 0.000 | 2.59 | 1.061 | 3.50 | 3 | عالية |
| 2 | إدارة البرنامج | 26.431 | 4 | 0.000 | 2.72 | 1.222 | 4.00 | 1 | عالية |
| 3 | المقررات الدراسية | 22.941 | 4 | 0.000 | 2.69 | 1.124 | 4.00 | 2 | عالية |
| 4 | الخدمات الطلابية | 4.471 | 4 | 0.346 | 1.95 | 1.281 | 3.00 | 4 | وسط |
| 5 | المرافق والتجهيزات | 21.725 | 4 | 0.000 | 1.39 | 1.195 | 2.00 | 6 | ضعيف |
| 6 | البحث العلمي وخدمة المجتمع | 4.118 | 4 | 0.390 | 1.94 | 1.442 | 3.00 | 5 | وسط |

#### 1.3. المحور الأول (الرسالة والأهداف):

يتضح من الجدول (5) وحسب وجهة نظر أفراد العينة أن محور الرسالة والأهداف جاء بدرجة عالية بمتوسط حسابي (2.59) وقيمة احتمالية (0.000). وعلى مستوى العبارات جاءت العبارة رقم (2) (أهداف البرنامج محددة ومعلنة) بمتوسط حسابي (2.94). وقيمة احتمالية (0.325) بدرجة عالية في المرتبة الأولى, بينما جاءت العبارة رقم (3) (تجمع الأهداف بين الجوانب النظرية والتطبيقية في التعليم العالي) في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.06) وقيمة احتمالية (0.045) بدرجة توفر وسط.

يعزو الباحثان حصول العبارة رقم (3) (تجمع الأهداف بين الجوانب النظرية والتطبيقية في التعليم العالي) على درجة توافر وسط إلى التهديدات والتغيرات السريعة التي تواجه البرنامج بالرغم من أن رسالة البرنامج واضحة ومعلنة إلا أن أهداف البرنامج لا تتناسب بصورة واضحة مع التطورات الحديثة في التعليم العالي.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول رقم (5): التكرارات والنسب والأوساط الحسابية لعبارات المحور الأول (الرسالة والاهداف)

| رقم العبارة | العبارات | ك | درجات التو افر | | | | | القيمة الاحتمالية | وسط الحسابي | ترتيب العبارة | درجة التو افر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ن | عالية جداً | عالية | وسط | ضعيفة | ضعيفة حداً | | | | |
| 1 | رسالة البرنامج واضحة ومعلنة | ك | 6 | 4 | 5 | 2 | 0 | 0.560 | 2.82 | 2 | عالية |
| | | % | 35.3 | 23.5 | 29.4 | 11.8 | 0.0 | | | | |
| 2 | اهداف البرنامج محددة ومعلنة | ك | 6 | 5 | 5 | 1 | 0 | 0.325 | 2.94 | 1 | عالية |
| | | % | 35.3 | 29.4 | 29.4 | 5.9 | 0.0 | | | | |
| 3 | تجمع الأهداف بين الجوانب النظرية والتطبيقية في التعليم العالي | ك | 3 | 1 | 8 | 4 | 1 | 0.045 | 2.06 | 5 | وسط |
| | | % | 17.6 | 5.9 | 47.1 | 23.5 | 5.9 | | | | |
| 4 | أهداف البرنامج قابلة للقياس والتقييم | ك | 3 | 6 | 8 | 0 | 0 | 0.422 | 2.41 | 4 | عالية |
| | | % | 17.6 | 35.3 | 47.1 | 0.0 | 0.0 | | | | |
| 5 | تتناسب أهداف البرنامج مع | ك | 3 | 6 | 2 | 4 | 2 | 0.327 | 2.71 | 3 | عالية |
| | | % | 17.6 | 35.3 | 11.8 | 23.5 | 11.8 | | | | |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التطورات الحديثة في التعليم العالي. | | | | | | | | | | | |
| **المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الأول (الرسالة والأهداف)** | | | | | | | | | | **0.000** | **2.59** | **3** | **عالية** |

### 2.3. المحور الثاني إدارة البرامج:

يتضح من الجدول (6) وحسب وجهة نظر أفراد العينة أن محور إدارة البرنامج جاء بدرجة عالية بمتوسط حسابي (2.72) وقيمة احتمالية (0.000). وعلى مستوى العبارات جاءت العبارة رقم (9) (تتلاءم الخطة الدراسية مع الفترة الزمنية للحصول على الدرجة العلمية) بمتوسط حسابي (3.25). وقيمة احتمالية (0.012) بدرجة عالية في المرتبة الأولى, بينما جاءت العبارة رقم (7) (يتميز البرنامج الإلكتروني لقبول الطلبة في البرنامج بالسهولة والمرونة) في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.47) وقيمة احتمالية (0,510) على بدرجة توفر عالية.

يعزو الباحثان حصول جميع العبارة على درجة توافر عالية إلى انفتاح البرنامج على الخارج بعمل شراكات مع مؤسسات نظيرة واهتمامه بالخطط الإستراتيجية لتطوير البرنامج توفير الكفاءات الأكاديمية للوصول إلى جودة العملية التدريسية.

**جدول رقم (6): التكرارات والنسب والأوساط الحسابية لعبارات المحور الثاني (إدارة البرامج).**

| رقم العبارة | العبارات | ك | درجات التوافر | | | | | القيمة الاحتمالية | وسط الحسابي | ترتيب العبارة | درجة التوافر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ن | عالي جداً | عالي | وسط | ضعيف | ضعيف جداً | | | | |
| 6 | تتسم سياسة قبول الطلبة في البرنامج بالوضوح والموضوعية | ك | 4 | 6 | 3 | 3 | 1 | 0.422 | 2.53 | 4 | عالية |
| | | % | 23.5 | 35.3 | 17.6 | 17.6 | 5.9 | | | | |
| 7 | يتميز النظام الإلكتروني لقبول الطلبة في البرنامج بالسهولة والمرونة | ك | 4 | 6 | 3 | 2 | 2 | 0.510 | 2.47 | 6 | عالية |
| | | % | 23.5 | 35.3 | 17.6 | 11.8 | 11.8 | | | | |
| 8 | يمكن للطلبة مراجعة نتائجهم الدراسية بسهولة وشفافية | ك | 7 | 4 | 1 | 4 | 1 | 0.116 | 2.71 | 3 | عالية |
| | | % | 41.2 | 23.5 | 5.9 | 23.5 | 5.9 | | | | |
| 9 | تتلاءم الخطة الدراسية مع الفترة | ك | 10 | 3 | 3 | 1 | 0 | 0.012 | 3.25 | 1 | عالي |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الزمنية للحصول على الدرجة العلمية | % | 58.8 | 17.6 | 17.6 | 5.9 | 0.0 | | | | ة |
| 10 | تتميز خطط البرنامج بمواكبة المستجدات التعليمية والتقنية الحديثة | ك | 5 | 4 | 4 | 3 | 1 | 0.608 | 2.53 | 5 | عالية |
| | | % | 29.4 | 23.5 | 23.5 | 17.6 | 5.9 | | | | |
| 11 | تتوافر الكفاءات الأكاديمية والإدارية المؤهلة للقيام بمتطلبات البرنامج | ك | 5 | 5 | 5 | 2 | 0 | 0.662 | 2.76 | 2 | عالية |
| | | % | 29.4 | 29.4 | 29.4 | 11.8 | 0.0 | | | | |
| **المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثاني إدارة البرامج** | | | | | | | | **0.000** | **2.72** | **1** | عالية |

### 3.3. المحور الثالث المقررات الدراسية

يتضح من الجدول (7) وحسب وجهة نظر أفراد العينة أن محور المقررات الدراسية جاء بدرجة عالية بمتوسط حسابي (2.92) وقيمة احتمالية (0.000). وعلى مستوى العبارات جاءت العبارة رقم (17) (تتميز المقررات بالتوازن بين المعرفة النظرية والتطبيق) بمتوسط حسابي (3.00). وقيمة احتمالية (0.098) بدرجة عالية في المرتبة الأولى, بينما جاءت العبارة رقم (13) (تتميز محتويات المقررات بحداثة المعلومات ودقتها) في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.41) وقيمة احتمالية (0.181) بدرجة توفر عالية.

يعزو الباحثان حصول جميع العبارات على درجة توافر عالية إلى أن المقررات تتوافق محتواها مع مخرجات التعليم العالي وتتميز محتويات المقررات بحداثة المعلومات ودقتها.

**جدول رقم (7): التكرارات والنسب والأوساط الحسابية لعبارات المحور الثالث (المقررات الدراسية)**

| رقم العبارة | العبارات | ك | درجات التوافر | | | | | القيمة الاحتمالية | وسط الحسابي | ترتيب العبارة | درجة التوفر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ن | عالي جداً | عالي | وسط | ضعيف | ضعيف جداً | | | | |
| 12 | تتناسب الساعات المعتمدة للمقررات مع المحتوى المعرفي في كل مقرر | ك | 3 | 6 | 4 | 3 | 1 | 0.422 | 2.41 | 5 | عالية |
| | | % | 17.6 | 35.3 | 23.5 | 17.6 | 5.9 | | | | |
| 13 | تتميز محتويات المقررات بحداثة المعلومات ودقتها | ك | 6 | 2 | 2 | 7 | 0 | 0.181 | 2.41 | 6 | عالية |
| | | % | 35.3 | 11.8 | 11.8 | 41.2 | 0.0 | | | | |
| 14 | تنمي المقررات الاتجاهات الإيجابية لدي الطلبة نحو مهنة التعليم | ك | 6 | 5 | 6 | 0 | 0 | 0.943 | 3.00 | 2 | عالية |
| | | % | 35.3 | 29.4 | 35.3 | 0.0 | 0.0 | | | | |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 15 | يتم الربط بين مفردات المقررات الدراسية وواقع المجتمع | ك | 5 | 5 | 4 | 2 | 1 | 0.422 | 2.65 | 4 | عالية |
| | | % | 29.4 | 29.4 | 23.5 | 11.8 | 5.9 | | | | |
| 16 | يتوافق محتوي المقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة | ك | 4 | 8 | 3 | 2 | 0 | 0.181 | 2.82 | 3 | عالية |
| | | % | 23.5 | 47.1 | 17.6 | 11.8 | 0.0 | | | | |
| 17 | تتميز المقررات بالتوازن بين المعرفة النظرية والتطبيق | ك | 5 | 8 | 3 | 1 | 0 | 0.098 | 3.00 | 1 | عالية |
| | | % | 29.9 | 47.1 | 17.6 | 5.9 | 0.0 | | | | |
| **المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثالث المقررات الدراسية** | | | | | | | | **0.000** | **2.92** | **2** | عالية |

### 4.3. المحور الرابع (الخدمات الطلابية)

يتضح من الجدول (8) وحسب وجهة نظر أفراد العينة أن محور الخدمات الطلابية جاء بدرجة وسط بمتوسط حسابي (1.95) وقيمة احتمالية (0.346). وعلى مستوى العبارات جاءت العبارة رقم (20) (تتوفر بالمكتبة المراجع الحديثة المتنوعة لمفردات المقررات الدراسية) بمتوسط حسابي (2.29). وقيمة احتمالية (0.281) بدرجة وسط في المرتبة الأولى, بينما جاءت العبارة رقم (22) (تتوفر في المكتبة خدمات الاستعارة والتصوير للطلبة) في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (1.59) وقيمة احتمالية (0.346) بدرجة توفر ضعيف.

يعزو الباحثان حصول العبارة رقم (22) (تتوفر في المكتبة خدمات الاستعارة والتصوير للطلبة) على درجة توافر ضعيف لعدم وجود مكتبة خاصة بالبرنامج تكون حديثة تحوي مراجع ورقية وإلكترونية وبها نظام يساعد على تسهيل الخدمات المكتبية.

**جدول رقم (8): يوضح التكرارات والنسب والأوساط الحسابية لعبارات المحور الرابع (الخدمات الطلابية)**

| رقم العبارة | العبارات | ك | درجات التوافر | | | | | القيمة الاحتمالية | وسط الحسابي | ترتيب العبارة | درجة التوافر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ن | عالي جداً | عالي | وسط | ضعيف | ضعيف جداً | | | | |
| **18** | المعلومات التعريفية والإرشادية للطلبة متاحة على موقع البرنامج الإلكتروني | ك | 3 | 3 | 4 | 1 | 6 | 0.422 | 1.76 | 4 | وسط |
| | | % | 17.6 | 17.6 | 23.5 | 5.9 | 35.3 | | | | |
| **19** | تتميز آلية سداد الرسوم الدراسية للطلبة واسترجاعها بالسهولة والعدالة | ك | 3 | 4 | 3 | 7 | 0 | 0.470 | 2.18 | 2 | وسط |
| | | % | 17.6 | 23.5 | 17.6 | 41.2 | 0.0 | | | | |
| **20** | تتوفر بالمكتبة المراجع الحديثة المتنوعة مفردات | ك | 2 | 6 | 5 | 3 | 1 | 0.281 | 2.29 | 1 | وسط |
| | | % | 11.8 | 35.3 | 29.4 | 17.6 | 5.9 | | | | |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المقررات الدراسية | | | | | | | | | | |
| 21 | تدعم محتويات المكتبة مفردات المقررات الدراسية | ك | 2 | 4 | 4 | 5 | 2 | 0.714 | 1.94 | 3 | وسط |
| | | % | 11.8 | 23.5 | 23.5 | 29.4 | 11.8 | | | | |
| 22 | تتوفر في المكتبة خدمات الاستعارة والتصوير للطلبة | ك | 2 | 1 | 6 | 4 | 4 | 0.346 | 1.59 | 5 | ضعيف |
| | | % | 11.8 | 5.9 | 35.3 | 23.5 | 23.5 | | | | |
| **المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الرابع (الخدمات الطلابية)** | | | | | | | | **0.346** | **1.95** | **4** | وسط |

### 5.3. المحور الخامس (المرافق والتجهيزات)

يتضح من الجدول (9) وحسب وجهة نظر أفراد العينة أن محور المرافق والتجهيزات جاء بدرجة توافر ضعيفة بمتوسط حسابي (1.39) وقيمة احتمالية (0.000). وعلى مستوى العبارات جاءت العبارة رقم (28) (تتميز مرافق البرنامج بالجاهزية والجودة) بمتوسط حسابي (1.82) وقيمة احتمالية (0.072) بدرجة وسط في المرتبة الأولى، بينما جاءت معظم العبارات المتبقية بدرجة توفر ضعيف.

يعزو الباحث حصول معظم العبارات المتبقية بدرجة توفر ضعيف إلى عدم جاهزية البنية التحتية للبرنامج والتي تتمثل في المرافق الخدمية والشروط الصحية والوسائل والمعينات الأكاديمية. وكذلك إلى ضعف الاستثمار التكنولوجي والبنية التحتية التكنولوجية المتطورة بالجامعة والخضرة والتشجير.

**جدول رقم (9): التكرارات والنسب والأوساط الحسابية لعبارات المحور الخامس (المرافق والتجهيزات)**

| رقم العبارة | العبارات | ك | درجات التوافر | | | | | القيمة الإحتمالية | وسط الحسابي | ترتيب العبارة | درجة التوافر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ن | عالي جداً | عالي | وسط | ضعيف | ضعيف جداً | | | | |
| 23 | مباني البرنامج ومرافقه تتوفر فيها الشروط الصحية، وانظمة السلامة | ك | 2 | 3 | 5 | 4 | 3 | 0.821 | 1.82 | 2 | وسط |
| | | % | 11.8 | 17.6 | 29.4 | 23.5 | 17.6 | | | | |
| 24 | تتوفر بمقر البرنامج قاعات دراسية مجهزة بأحدث التقنيات | ك | 2 | 2 | 4 | 6 | 3 | 0.510 | 1.65 | 3 | ضعيف |
| | | % | 11.8 | 11.8 | 23.5 | 35.3 | 17.6 | | | | |
| 25 | تغطي المساحات الخضراء أجزاء من مقر البرنامج | ك | 0 | 2 | 2 | 5 | 8 | 0.121 | 0.88 | 6 | ضعيف |
| | | % | 0.0 | 11.8 | 11.8 | 29.4 | 47.1 | | | | |
| 26 | يحتوي مقر البرنامج على مركز وسائط تعليمية | ك | 0 | 1 | 5 | 6 | 5 | 0.325 | 1.12 | 4 | ضعيف |
| | | % | 0.0 | 5.9 | 29.4 | 35.3 | 29.4 | | | | |
| 27 | تتناسب أعداد الطلبة في القاعة مع النسب المعيارية للجودة 1:20 | ك | 0 | 3 | 3 | 3 | 8 | 0.220 | 1.06 | 5 | ضعيف |
| | | % | 0.0 | 17.6 | 17.6 | 17.6 | 47.1 | | | | |
| 28 | تتميز مرافق البرنامج بالجاهزية | ك | 2 | 3 | 3 | 8 | 1 | 0.072 | 1.82 | 1 | وسط |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | والجودة | % | 11.8 | 17.6 | 17.6 | 47.1 | 5.9 | | | | |
| المتوسط الحسابي الإجمالي المحور الخامس (المرافق والتجهيزات) | | | | | | | | 0.000 | 1.39 | 6 | ضعيف |

### 6.3.المحور السادس (البحث العلمي وخدمة المجتمع)

يتضح من الجدول (10) وحسب وجهة نظر أفراد العينة أن محور البحث العلمي وخدمة المجتمع جاء بدرجة توافر وسط بمتوسط حسابي (1.94) وقيمة احتمالية (0.390). وعلى مستوى العبارات جاءت العبارة رقم (29) (استخدام الخطط الإستراتيجية) بمتوسط حسابي 2.24وقيمة احتمالية (0.608) بدرجة وسط في المرتبة الأولى, بينما جاءت العبارة رقم (32) (تقييم خارجي ومسح البيئة الخارجية والتنبؤ بها) بدرجة توفر ضعيف.

يعزو الباحثان حصول معظم العبارات بدرجة توفر وسط إلى حداثة البرنامج ولقد تم وضع خطة إستراتيجية عشرية طموحة للبرامج بدأ العمل بها في العام الحالي 2023م وينتهي العمل بها في العام 2033م ولم يتم تقييم الخطة بعد.

**جدول رقم (10): التكرارات والنسب والأوساط الحسابية لعبارات المحور السادس (البحث العلمي وخدمة المجتمع)**

| رقم العبارة | العبارات | ك | درجات التوافر | | | | | القيمة الاحتمالية | وسط الحسابي | ترتيب العبارة | درجة التوافر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ن | عالي جداً | عالي | وسط | ضعيف | ضعيف جداً | | | | |
| 29 | استخدام الخطط الإستراتيجية | ك | 4 | 3 | 4 | 5 | 1 | 0.608 | 2.24 | 1 | وسط |
| | | % | 23.5 | 17.6 | 23.5 | 29.4 | 5.9 | | | | |
| 30 | علاقة الكلية مع مجتمعها الخارجي | ك | 4 | 3 | 4 | 4 | 2 | 0.919 | 2.18 | 2 | وسط |
| | | % | 23.5 | 17.6 | 23.5 | 23.5 | 11.8 | | | | |
| 31 | إنفاق الكلية على البحث العلمي والتطوير | ك | 3 | 3 | 1 | 7 | 3 | 0.227 | 1.76 | 4 | وسط |
| | | % | 17.6 | 17.6 | 5.9 | 41.2 | 17.6 | | | | |
| 32 | نقييم خارجي ومسح البيئة الخارجية والتنبؤ بها | ك | 3 | 2 | 3 | 3 | 6 | 0.608 | 1.59 | 5 | ضعيف |
| | | % | 17.6 | 11.8 | 17.6 | 17.6 | 35.5 | | | | |
| 33 | نشر أبحاث علمية | ك | 5 | 1 | 3 | 4 | 4 | 0.000 | 1.94 | 3 | وسط |
| | | % | 29.4 | 5.9 | 17.6 | 23.5 | 23.5 | | | | |
| المتوسط الحسابي الإجمالي المحور السادس (البحث العلمي وخدمة المجتمع) | | | | | | | | 0.390 | 1.94 | 5 | وسط |

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**الخاتمة:**

لا يزال البحث حول تأثير البيئة التشغيلية على ضمان جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي في السودان نادرًا إلى حد ما، وما زال الاخذ بتصورات أعضاء هيئة التدريس كمدخل لضمان الجودة وإدارتها امراً بعيداً. قدمت هذه الورقة امراً استثنائياً بالأخذ في الاعتبار آراء أعضاء هيئة التدريس من خلال الاستبيان لتقييم الجودة من خلال عناصر البيئة التشغيلية (التي تشمل 33 عبارة) لكلية هندسة العمارة بجامعة النيل الأبيض بالسودان. واستندت البيانات التي تم تحليلها على نتائج الاستبيان. وبالطريقة التي يرى بها أعضاء هيئة التدريس إجراءات ضمان الجودة في العديد من عبارات محاور البيئة التشغيلية للجامعة تم استخلاص نقاط قوة يتميز بها برنامج بكالوريوس هندسة العمارة من شأنها ان تساهم إيجابا في عملية ضمان الجودة واستخلاص نقاط ضعف تؤثر سلبا في الجودة.

**اولاً: نقاط القوة:**

عدد ستة عشر (16) عبارة لها توفر عالي بلغ المتوسط الحسابي لها أكبر من (2.33), وقد جاءت هذه العبارات مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لها على النحو التالي:

- تتلاءم الخطة الدراسية مع الفترة الزمنية للحصول على الدرجة العلمية.
- تنمي المقررات الاتجاهات الإيجابية لدي الطلبة نحو مهنة التعليم.
- تتميز المقررات بالتوازن بين المعرفة النظرية والتطبيق.
- أهداف البرامج محددة ومعلنة.
- رسالة البرنامج واضحة ومعلنة.
- يتوافق محتوي المقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة.
- تتوافر الكفاءات الأكاديمية والإدارية المؤهلة للقيام بمتطلبات البرنامج.
- تتناسب أهداف البرنامج مع التطورات الحديثة في التعليم العالي.
- يمكن للطلبة مراجعة نتائجهم الدراسية بسهولة وشفافية.
- يتم الربط بين مفردات المقررات الدراسية وواقع المجتمع.
- تتسم سياسة قبول الطلبة في البرنامج بالوضوح والموضوعية
- تتميز خطط البرنامج بواكبة المستجدات التعليمية والتقنية الحديثة.
- يتميز النظام الإلكتروني لقبول الطلبة في البرنامج بالسهولة والمرونة.
- أهداف البرنامج قابلة للقياس والتقييم.
- تتناسب الساعات المعتمدة للمقررات مع المحتوي المعرفي في كل مقرر.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- تتميز محتويات المقررات بحداثة المعلومات ودقتها.

**ثانياً: نقاط الضعف:**

عدد إحدى عشر (11) عبارة لها توفر متوسط بلغ المتوسط الحسابي لها أكبر من (1.65) وأقل من (2.33), وقد جاءت هذه العبارات مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لها على النحو التالي:

- تتوفر بالمكتبة المراجع الحديثة المتنوعة مفردات المقررات الدراسية.
- استخدام الخطط الاستراتيجية.
- تتميز آلية سداد الرسوم الدراسية للطلبة واسترجاعها بالسهولة والعدالة.
- علاقة الكلية مع مجتمعها الخارجي.
- تجمع الأهداف بين الجوانب النظرية والتطبيقية في التعليم العالي.
- مباني البرنامج ومرافقه تتوفر فيها الشروط الصحية, وانظمة السلامة.
- تتميز مرافق البرنامج بالجاهزية والجودة.
- تدعم محتويات المكتبة مفردات المقررات الدراسية.
- نشر أبحاث علمية.
- المعلومات التعريفية والإرشادية للطلبة متاحة على موقع البرنامج الإلكتروني.
- إنفاق الكلية على البحث والتطوير.

عدد ستة (6) عبارة لها توفر ضعيف بلغ المتوسط الحسابي لها أقل من (1.65) , وقد جاءت هذه العبارات مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لها على النحو التالي:

- تتوفر بمقر البرنامج قاعات دراسية مجهزة بأحدث التقنيات.
- تتوفر في المكتبة خدمات الاستعارة والتصوير للطلبة.
- تقييم خارجي ومسح البيئية الخارجية والتنبؤ بها.
- يحتوي مقر البرنامج على مركز وسائط تعليمية.
- تتناسب أعداد الطلبة في القاعة مع النسب المعيارية للجودة لا تزيد عن 1:20.
- تغطي المساحات الخضراء أجزاء من مقر البرنامج.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**قائمة المراجع الأجنبية:**

1. Anderson , Gina. 2006. "Assuring Quality/Resisting Quality Assurance: Academics' Responses to 'Quality' in Some Australian Universities." Quality in Higher Education 12 (2): 161–173.
2. Anderson , Gina. 2008. "Mapping Academic Resistance in the Managerial University." Organization 15 (2): 251–270.
3. Eaton, J. S. (2011). U.S. accreditation: Meeting the challenges of accountability and student achievement. Education in Higher Education, 5(1). Retrieved from
4. Eaton, J. S. (2012). An overview of U.S. accreditation. Washington, DC: CHEA. (ERIC Document Reproduction Service No. ED544355)
5. Enders, Jürgen, and Don F. Westerheijden. 2014. "Quality Assurance in the European Policy Arena." Policy and Society 33 (3): 167–176.
6. Harvey, L. (2014). Quality. In Analytic quality glossary. Retrieved from http://www.qualityresearchinternational.com/glossary/quality.htm
7. Lundberg, C. A. & Schreiner, L. A. (2004). Quality and frequency of faculty-student interaction as predictors of learning: An analysis by student race/ethnicity. Journal of College Student Development, 45(5). 549–565. http://dx.doi.org/10.1353/csd.2004.0061
8. Pohlenz, Philipp. 2009. Datenqualität als Schlüsselfrage der Qualitätssicherung von Lehre und Studium [Data Quality as a Key Qquestion of Quality Assurance of Teaching and Learning]. Bielefeld: Universitätsverlag Webler
9. Puzziferro, M. & Shelton, K. (2008). A model for developing high-quality online courses: Integrating a systems approach with learning theory. Journal of Asynchronous Learning Networks, 12(3–4). Newbury, MA: Online Learning Consortium.
10. Schlotter, Martin, Guido Schwerdt, and Ludger Woessmann. 2009. Methods for Causal Evaluation of Education Policies and Practices: An Econometric Toolbox. EENEE Analytical Report to the

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

European Commission, No. 5. Brussels: European Expert Network on Economics of Education

11. Shevlin, Mark, Philip Banyard, Mark Davies, and Mark Griffiths. 2000. "The Validity of Student Evaluation of Teaching in Higher Education: Love me, Love my Lectures?" Assessment and Evaluation in Higher Education 25 (4): 397–405.
12. Smidt, H. (2015). European quality assurance—A European higher education area success story [overview paper]. In A. Curaj, L. Matei, R. Pricopie, J. Salmi, & P. Scott (Eds.), The European higher education area: Between critical reflections and future policies (pp. 625-637). London, UK: Springer Open. http://dx.doi.org/10.1007/978-3-319-20877-0_40
13. Victoria Kis, 2005, Quality Assurance in Tertiary Education: Current Practices in OECD Countries and a Literature Review on Potential Effects , OECD for the period July-August 2005.
14. Vincent, T. (1987). Leaving college: Rethinking the causes and cures of student attrition. Chicago, IL: University of Chicago Press.
15. Wong, V.Y-Y. (2012). An alternative view of quality assurance and enhancement. Management in Education, 26(1), 38–42. http://dx.doi.org/10.1177/0892020611424608
16. Zhao, Jing, and Dorinda J. Gallant. 2012. "Student Evaluation of Instruction in Higher Education: Exploring Issues of Validity and Reliability." Assessment and Evaluation in Higher Education 37 (2): 227–235

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

# التعمير بحواضر الجهة الشرقية: الدينامية والاليات والعوامل (حواضر سهل تافراطة نموذجا)

بوكْلبة إسماعيل، دكتور في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب.

مختبر: التواصل، التربية، الاستعمال الرقمي والإبداع، تكنولوجيا المعلومات الجغرافية وتدبير المجال

boug1993ismail@gmail.com

**ملخص**

تتناول هذه الورقة العلمية موضوع "التعمير بحواضر الجهة الشرقية: الدينامية والآليات والعوامل (حواضر سهل تافراطة نموذجاً)" ونشكل دراسة عامة وتشخيصية لعملية التعمير والتطور الحضري في المناطق الشرقية، من خلال التركيز على حواضر منطقة سهل تافراطة كحالة دراسية. وتستعرض هذه الدراسة الديناميات الحضرية من خلال تحليل العوامل التي تؤثر على النمو الحضري والتوسع العمراني، ودراسة التغيرات السكانية والهجرات وتأثيرها على توزيع السكان. كما تتناول الآليات والتخطيط لظهور المدن في العهد الاستعماري، وبشكل عام تستهدف الورقة العلمية من خلال دراستها الحضرية لحالة سهل تافراطة، تحليل محددات التعمير في المنطقة، والنظر في تاريخها وتطورها واستكشاف التحديات والفرص المستقبلية لتحسين التخطيط الحضري.

**الكلمات المفتاحية:** حواضر سهل تافراطة، الديناميات الحضرية، التوسع العمراني، النمو الحضري، التخطيط الحضري

# Urbanization in the Eastern Province: Dynamics, Mechanisms and Factors (Tafrata Plain Metropolitan Area)

**Abstract:**

This paper deals with the topic of "Urbanization in the Eastern Province: Dynamics, Mechanisms and Factors (Tafrata Plain Metropolitan Area as a Model)". We form a general and diagnostic study of the process of urbanization and urban development in the eastern regions by focusing on the

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Tafrata Plain metropolitan area as a case study. This study reviews urban dynamics by analyzing the factors that affect urban growth and expansion, and examines population changes and migrations and their impact on population distribution. It also addresses the mechanisms and planning for the emergence of cities in the colonial era. Overall, the paper aims to analyze the determinants of urbanization in the region, examine its history and development, and explore future challenges and opportunities to improve urban planning.

**Keywords:** Urbanization of the Tafrata Plain, Urban dynamics, Urbanization, urban growth, urban planning

**مقدمة**

يشكل ظهور التجمعات السكنية الكبرى أهم العناصر التي تبرز التحضر السريع بالمغرب، ويعتبر هذه الوحدات أقطابا فاعلة في تنظيم المراكز الحضرية، وتنقسم الى مجالات حضرية تطورت زمنيا ومجاليا مكونة قطبا إقليميا، وأخرى تطورت داخل مجموعة حضرية متماسكة الأنشطة والوظائف.

وفي هذا السياق، عرفت المجالات الشرقية المغربية تحولات عمرانية ومجالية وديمغرافية سريعة. خاصة حواضر حوض جرسيف، حيث عرفت هوامشها القروية تحولات قوية وسريعة، أسفرت عن نمو مراكز حضرية عديدة، ساهمت في هيكلة المجال الحضري ورافق هذه التحولات توزيع جديد للسكان والمرافق والمنشئات، خاصة فيما يخص إعادة توطين الأنشطة التجارية والخدماتية والبنيات التحتية، مما ساعد على ارتقاء بعض المراكز الحضرية، والقروية مع انتشار السكن غير اللائق والاقتصاد غير المهيكل وغيرها من الظواهر الذي تطبع المراكز الحضرية المتاخمة للمدن الاقليمية كما هو الشأن بالنسبة للحواضر سهل تافراطة. ويعتبر المراكز الحضرية (تاوريرت، جرسيف) احدى الحواضر التي تأثرت بشكل كبير بالتحولات السريعة والمهمة للبوادي المحيطة بها،

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

سواء من حيث نشأتها أو تطورها، مما ساهم في مجموعة من الانعكاسات العمرانية والاقتصادية والمجالية نظرا لتفاعل عدة عوامل متداخلة ومتباينة في هذه التحولات.

**1.مجال الدراسة**

يعتبر سهل تافراطة من أهم السهول المتواجدة بحوض جرسيف بشمال شرق المغرب، ويشكل مجالا واسعا يغلب عليه طابع التدرج الطبوغرافي في اتجاه الشمال، تتخلله مجموعة من الأودية الموسمية الجافة والكثيفة. ويمتد في اتجاه الشرق إلى جبل أولاد أعمرو وحوض واد العابد، كما يحده جنوبا كتلة دبدو وجبال سيدي لحسن ويحده من الناحية الجنوبية الغربية سهل معروف ومن الناحية الشمالية واد ملوية. هذا الموضع الجيد لسهل تافراطة جعله مسرحا لمجموعة من التحولات المجالية السريعة والعميقة منذ الفترة الاستعمارية والتي رافقها دينامية حضرية مهمة.

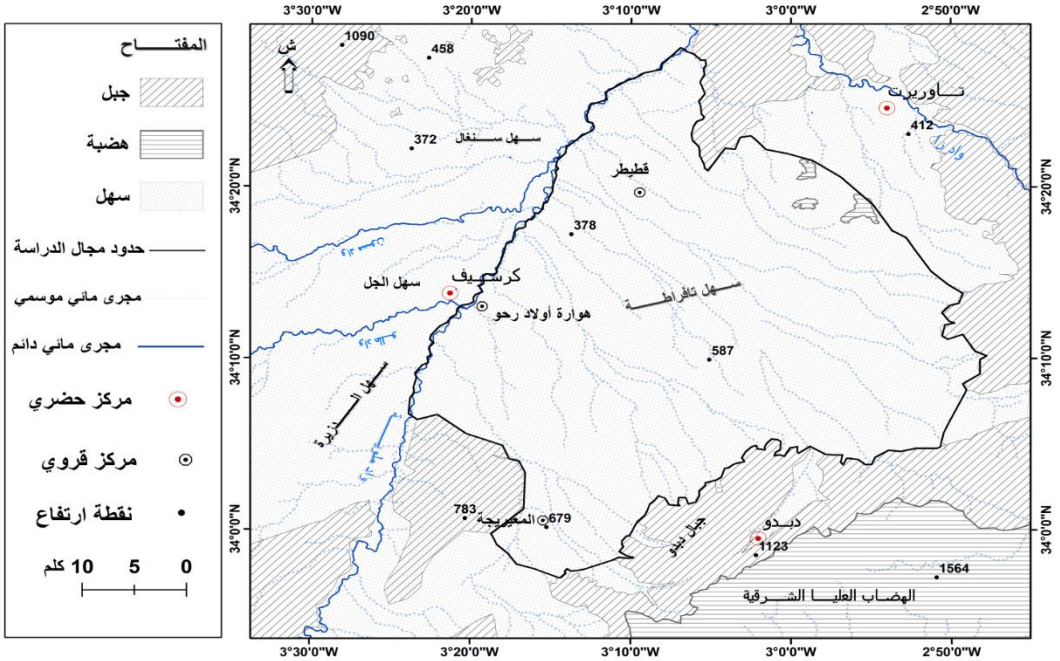


خريطة رقم 1: المجال السهلي تافراطة وهوامشه الجغرافية

المصدر: اعتماد خرائط المجال الطبوغرافية، 1/50000

يضم سهل تافراطة إداريا أربع جماعات ترابية مغربية تابعة للجهة الشرقية وهي هوارة أولاد رحو ولمعيريجة التابعة لإقليم جرسيف وقطيطر وسيدي علي بلقاسم التابعة للنفوذ الترابي لإقليم تاوريرت. ويضم المجال ثلاث مجالات حضرية (دبدو، تاوريرت، جرسيف).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

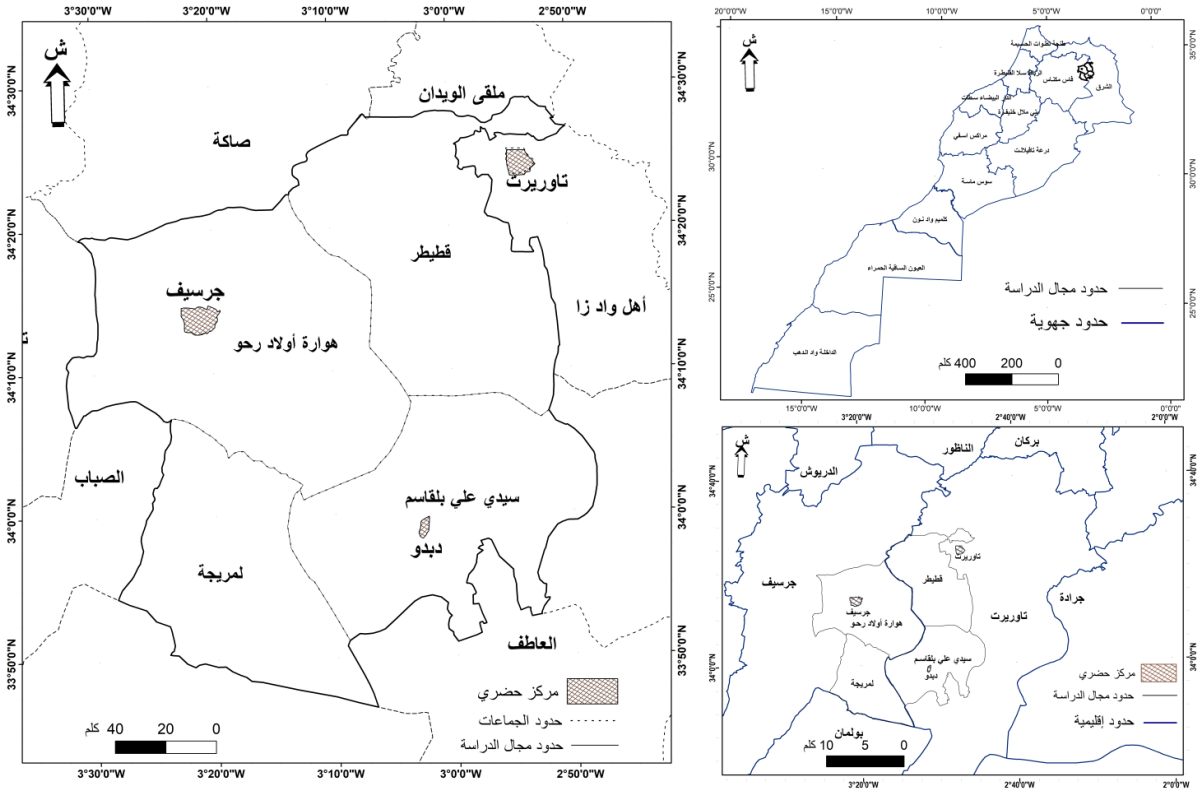


خريطة رقم2: توطين مجال الدراسة ضمن إطاره الإقليمي والجهوي والوطني

المصدر: اعتماد التقسيم الجهوي المغربي سنة2015

## 2.أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل عملية التعمير والتطور الحضري في سهل تافراطة، وبشكل خاص تستهدف الدراسة استكشاف تأثير فترة الاستعمار على ظهور وتطور المدن في هذه المنطق تسعى الدراسة إلى تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تأثرت بتلك الفترة وساهمت في ظهور المراكز الحضرية وتقديم رؤى حول كيفية استمرارية تأثير هذه العوامل على التخطيط العمراني الحديث.

## 3. إشكالية الدراسة

أصبح مفهوم الدينامية يكتسي أهمية بالغة في أغلب الدراسات والأبحاث، وذلك لما تتميز به معظم الظواهر الأخرى من سكون وتباث، حيث أن مفهوم الدينامية يفيد ظاهرة معينة في حراكيتها ومستقبلها، ومحاولة استجلاء أسبابها والأثار المترتبة عنها. وفي هذا الصدد شهدت المجالات الحضرية لحوض جرسيف منذ حوالي قرن

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

من الزمن تحولات وديناميكية كبيرة تضافرت في حدوثها مجموعة من العوامل ساهمت في نشأتها وتطورها، خاصة بعد تدخلات سلطات الحماية والهجرة القروية وتدخلات السلطات المختصة بعد الاستقلال حيث تقوت مكانة المراكز الحضرية وأصبحت تهيمن على العلاقات التجارية والخدماتية والوظيفية وبالتالي على تنظيم المجال القروي المحيط بها مجاليا ووظيفيا. ويمكن الانطلاق في اشكالية البحث من كون مراكز سهل تافراطة تعتبر من المراكز الحضرية المغربية الذي شهد مجموعة من التحولات المجالية جعلتها محط اهتمام العديد من المهتمين فهي من المراكز الحضرية الذي انتقلت بفعل مجموعة من العوامل من مراكز قروية إلى مستوى بلديات، ثم إلى مدن إقليمية.

هكذا فالإشكالية الرئيسة التي يتمحور عليها موضوع البحث تتمثل في السؤال المركزي التالي: إلى أي حد انعكست التحولات المجالية التي شهدها بوادي سهل تافراطة والبوادي المجاورة على الدينامية الحضرية بحوض جرسيف؟

وتتفرع هاته الإشكالية إلى عدة تساؤلات يمكن إجمالها فيما يلي:

-ما هي مراحل الدينامية الحضرية التي شهدتها مدينة تاوريرت وجرسيف؟

- ما العوامل التي ساهمت بشكل كبير في هاته التحولات وانعكاساتها؟

**4. منهجية الد راسة**

إجابة عن الإشكالية التي يثيرها البحث بطريقة علمية ودقيقة وللتوصل إلى نتائج واضحة، تم الاعتماد على منهجية علمية شاملة. تبدأ هذه المنهجية بمرحلة جمع الوثائق والمعلومات، والتي تتضمن الاطلاع على الأعمال السابقة في موضوع الدراسة، سواء تعلق الأمر بأطروحات أو بالكتب والمقالات العلمية ومن بين الأطروحات في هذا الصدد نذكر ( **العثماني ، 2015 . مودلي ،2022. المسعودي ،2021 . النعيمي ،2021. لبيض، 1996 . النهراوي، 2000. التايري، 2016 . صديق،2013 . حميمي،2016**) .

بالإضافة إلى مجموعة من الوثائق والمطبوعات والإحصائيات والتقارير من بعض الإدارات والمؤسسات المعنية مثل الوكالة الحضرية بتاوريرت وجرسيف، الجماعات الترابية، والمندوبية السامية للتخطيط، تليها مرحلة

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

الاستمارة الميدانية التي تُعد من الوسائل العلمية الرئيسية لمعالجة المواضيع المختلفة، حيث تساعد على مقارنة المعطيات الرسمية من الإحصاءات والتقارير. وأخيرًا، يأتي العمل الكرطوغرافي، والذي يتضمن إعداد مجموعة من الخرائط الحضرية التطورية التي تعبر عن الظاهرة المدروسة، وتشمل الخرائط ذات الدلالة النوعية والكمية باستخدام برامج تحليل المعطيات المجالية ومعالجة المرئيات الفضائية.

## 5. المناقشة والتحليل

### 1.5 التعمير والبوادر الأولى للتمدين بسهل تافراطة

لقد توافدت على سهل تافراطة مجموعة من القبائل مختلفة الأجناس بسبب المميزات التي كان يوفرها فيما يخص نمط العيش السائد أنداك والمعتمد أساسا على الرعي الترحالي من خلال البحث المستمر على الموارد الرعوية الكافية للماشية، لذلك فإن الاستقرار والاعتماد على الزراعة بعد التخلي تدريجيا عن ظاهرة الانتجاع بعد صراعات قبلية حول الأرض وأحقية ملكيتها واستغلالها والانتفاع منها التي كان السهل مسرحا لها اتضحت معالم الاستقرار، كما أتضحت معه القبائل التي استحوذت على الحصة الأكبر من أراضي تافراطة، وبالتالي ظهرت بوادر الاستقرار اعتمادا على الموارد الطبيعية الرئيسة القديمة –الحديثة، واختفى دور الموارد الرعوية القائمة على الترحال وظهر معها دور الموارد المائية، خاصة الجوفية وأهمية التربة الخصبة في تنظيم المجال وإعادة تشكيله، كما ظهرت كذلك بوادر التمدين الحقيقي لأسباب تاريخية وديمغرافية والتي أعادت هيكلة المجال الريفي في إطار العلاقات الريفية الحضرية التي اتخذت طابع جديد.

#### 1.1.5 التمدين بتاوريرت نتيجة للتحولات الريفية

لقد «ظل اسم تاوريرت المشتق من كلمة "*أوريرـ*، *المشهورة* في اللغة الأمازيغية بمعنى التلة، نظرا لوقوع القصبة على مرتفع مطل على *بلاد واد زا* لصيقا بالدور الدفاعي الذي تأسست من أجله خلال الفترات السابقة للاحتلال الفرنسي، إلا أن هذا الأخير احتفظ بمكانتها وموقعها الإستراتيجي" (**حميمي عبد الحفيظ، 2016، ص 77**).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

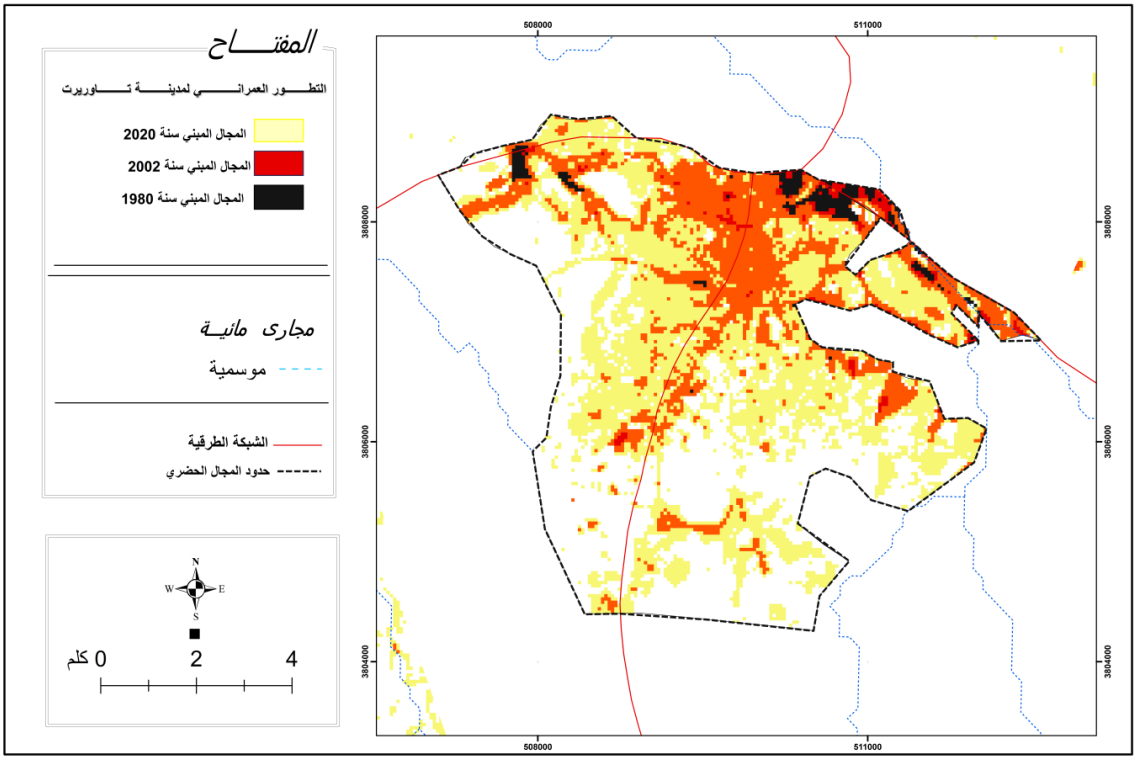


خريطة رقم 3: تطور المجال العمراني لمدينة تاوريرت ما بين سنة 1980و2022

المصدر: مرئيات فضائية –لآنسات 8موقعUSGS

لقد نشأت قصبة تاوريرت المعروفة بقصبة واد زا بموقع جيد في ممر طبيعي له إستراتيجية سياسية لأنه يربط بين شرق المغرب وغربه (**زروالي علال، 2007، ص196**). وأمام توافد عدد كبير من السكان من القبائل المجاورة للقصبة نشأت بوادر نواة حضرية بتاوريرت باعتبارها الأنوية الحضرية الأولى خاصة مع الضغوط التي مارست القوة الاستعمارية على المجال الحيوي للقبائل، كما ركزت السلطة الاستعمارية على تاوريرت باعتبارها مركز لمراقبة السكان، وتم تهميش القصبة في الفترة الاستعمارية وبرزت مقابل ذلك النواة الحضرية الأولى، ومن أجل تثبيت نفوذ المستعمر الفرنسي شيد الطرق والسكك الحديدية وبنى المدينة على النمط الأوربي. ولقد شكل انتماء سهل تافراطة والمناطق المجاورة للمدينة تاوريرت إلى النطاق المناخي شبه القاحل سببا أساسيا لامتهان السكان الرعي والزراعة البورية التي تتأثر بشكل كبير بالعنصر المناخي خاصة التساقطات، مما شكل سبب لعجر السكان على التكيف مع هذه الظروف الصعبة والصمود لفترة طويلة وجعلهم ينزحون بكثافة إلى المراكز الحضرية.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

لقد "شكلت قبائل *بني بوزكو وأولاد الميدي وقبائل الأحلاف وأهل واد زا* القبائل الأولى التي هاجرت إلى قصبة تاوريرت، لكن ما تم تسجليه بخصوص التجمعات الحضرية الأولى خلال أواسط التسعينات هو تراجعها العددي مقابل تزايد أعداد قبائل أخرى كسكان الهضاب العليا وبوادي تازة فبعد أن كانت القبائل المجاورة للقصبة (*بني بوزكو، وأولاد الميدي*) تسيطر بشكل واضح على المستوى السوسيولوجي بحوالي 21% تناقصت إلى 15,02% ونفس الأمر بالنسبة للقبائل الأحلاف وأهل واد زا، هذه الأخيرة ظلت إلى عهد قريب تشكل الساكنة الأصلية، ومع ذلك، فنسبة كل واحدة منها لا تتعدى 5 % لا رباع4 % أولاد المهدي 4,5 % أولاد سليمان" (**النهراوي الحسين، 2000، ص85**). وأمام هذا الوضع الأمني وتوالي سنوات الجفاف التي ساهمت في تدهور الموارد المحلية بسهل تافراطة وظهور الأسواق الأسبوعية كمركز اقتصادي حضري تزايد حجم الهجرة إلى مركز تاوريرت. لكن ظاهرة التمدين انفجرت بشكل ملحوظ بعد فترة الجفاف الكبير لمرحلة الثمانينات. وهو ما عكسته خرائط التطور العمراني للمدن.

لقد بينت الإسقاطات السكانية لتطور عدد سكان تاوريرت زيادة مهمة في عدد السكان، مما لا يدع مجالا للشك أن النفوذ الاقتصادي وقوة الاستقطاب للمدينة ستستمر في العقد المقبل على الأقل، رغم النمو الديمغرافي الذي سجل انخفاض مهم. وعليه فيبدو أن العوامل المساهمة في زيادة عدد سكان المدينة المرتبطة أساسا بنمو الهجرة القروية ستستمر هي الأخرى أيضا.

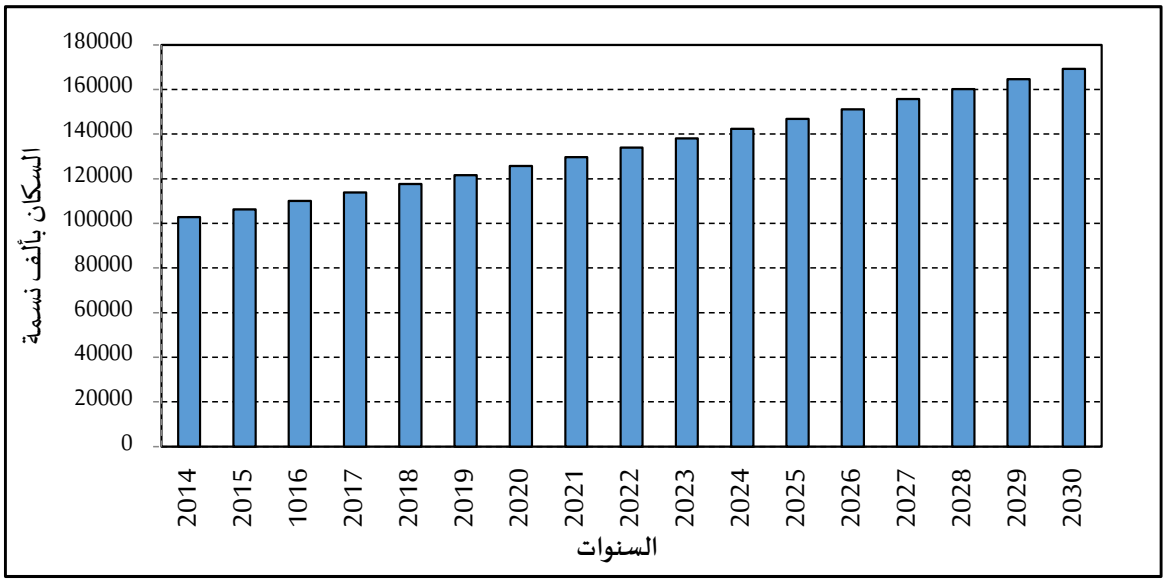

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

شكل رقم 1: سقاطات تطور عدد سكان مدينة تاوريرت إلى غاية سنة 2030

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الاسقاطات السكانية لجماعات وأقاليم الجهة الشرقية (2014-2030)

تشير الإسقاطات السكانية للمندوبية السامية للتخطيط ما بين سنتي (2014-2030)، إلى زيادة هامة لساكنة مدينة تاوريرت، خاصة مع ارتفاع الهجرة القروية للبوادي المحيطة بها وتزايد النفود الاقتصادي للمدينة.

**5 .1. 2 مدينة جرسيف نتاج للتحولات العامة للبوادي السهول المجاورة**

إن التعمير بمدينة جرسيف لا يختلف بشكل كبير عن مدينة تاوريرت، من حيث العوامل المساهمة في تطوره. ولقد استقرت قبيلة أولاد رحو وهوارة في ضفاف واد ملوية ولمسون بشكل نهائي للاستغلال الزراعي. ويعود أصل قبيلة هوارة حسب ابن خلدون إلى الأصل الأمازيغي السكان الأصليين للمغرب، حيث جاء في ديوانه المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر في جزئه السادس «"وهوارة هؤلاء من بطون البرانس باتفاق من نسابة العرب والبربر ولد هوار بن أوريغ بن برنس إلا ما يزعم بعضهم أنهم من عرب اليمن. تارة يقولون من عاملة إحدى بطون قضاعة وتارة يقولون من ولد المسور بن السكاسك بن وابل بن حمير. وإذا تحروا الصواب، المسور بن السكاسك بن أشريس بن كندة وينسبونه هكذا: هوار بن أوريغ بن جنون بن المثنى بن المسور...» (**ابن خلدون عبد الرحمان، 2000، ص2208**).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

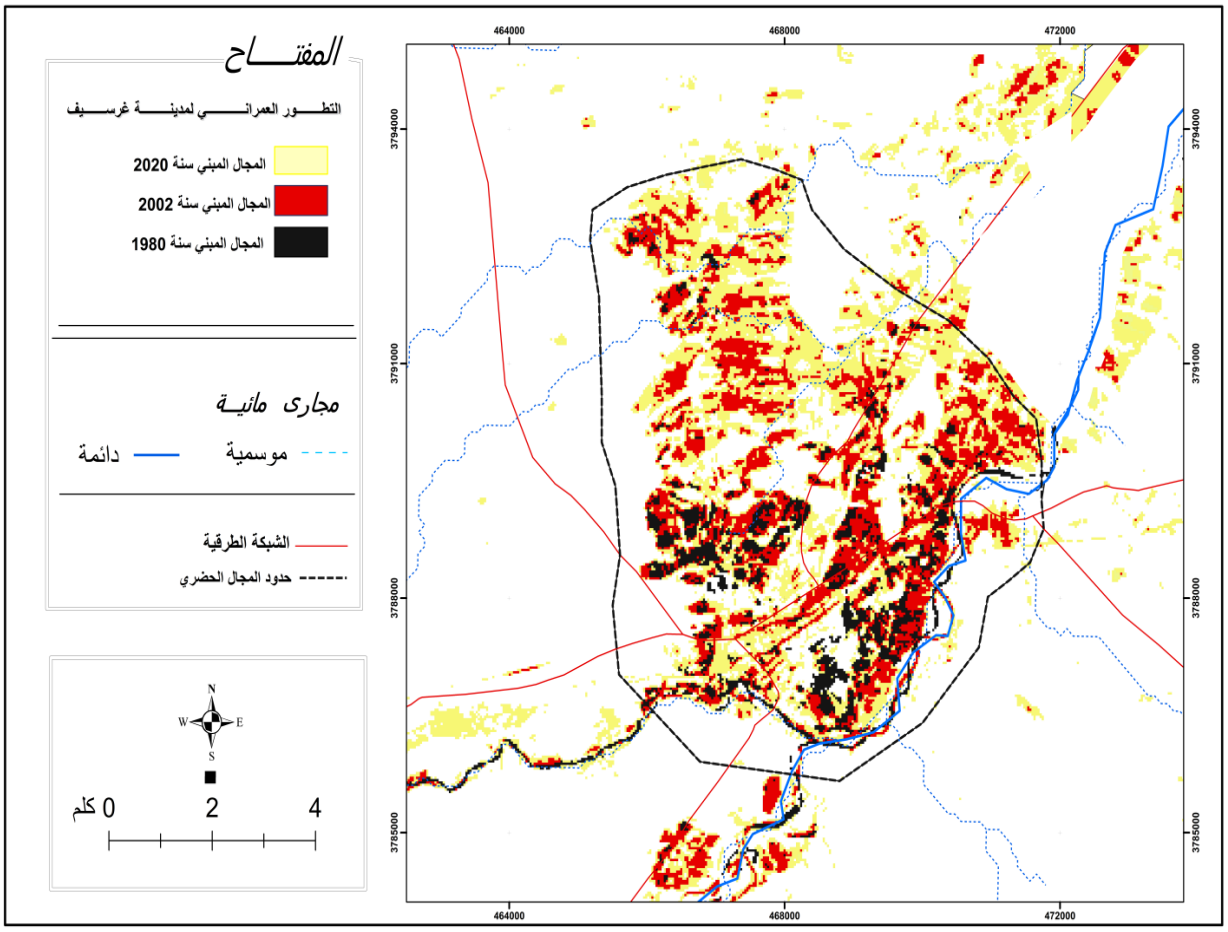


خريطة رقم4 : تطور المجال العمراني لمدينة جرسيف ما بين سنة 1980و2022

المصدر: مرئيات فضائية –لاندسات 8موقعUSGS

استقرت قبائل حوض جرسيف بعد أن ضاقت بها السبل طبيعيا وبشريا، وتخلت عن نظامها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (الترحال) الذي ورثته أب عن جد لقرون غابرة في الزمن «وبدأت بوادر التعمير بمنطقة جرسيف في المرحلة الاستعمارية الفرنسية حين قامت سلطات في شخص العقيد الفرنسي ***(Bavouzet)*** بإنشاء النواة الأولى لمدينة جرسيف وفق خطة استعمارية في موقع إستراتيجي عند ملتقى واد ملوية ومللو، حيث تم إنشاء مركز عسكري ضخم على مساحة 10 هكتار من قبل الجنرال ALEX (**بليط يوسف2017، ص37**).

إن تشكل النواة الأساسية لمدينة جرسيف سبقته تحولات مجالية، عرفها حوض جرسيف منذ بداية القرن العشرين، مما جعل المدينة تتوسع بشكل عشوائي، خاصة مع انعدام وجود تصاميم تهيئة حضرية ومع

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

التزايد النمو الديمغرافي الذي عرفته المنطقة مع النزوح نحو الاستقرار التدريجي وتزايد أعداد المهاجرين القرويين بسبب تدهور الموارد الطبيعية التقليدية للمجال الحيوي، بالإضافة إلى أن المدينة تحولت بعد ذلك إلى عامل استقطاب وجدب للمناطق القريبة، خاصة مع الدينامية الفلاحية الإيجابية التي عرفتها سهول جرسيف، والخدمات العمومية والبنيات التحتية التي تتوفر عليها

"إن سيرورة التطور الذي عرفته موجات الهجرة الريفية إلى مدينة جرسيف هي امتداد للتيارات البشرية الآتية من المجالات الريفية المحيطة بالمدينة. وهكذا، استقطبت مدينة جرسيف سكان الجماعات منذ مجاعة1945، حيث أن 22% من سكانها استقرت بالمدينة ما بين 1931و1956، وأن 8, 18%وهؤلاء التحقوا بها ما بين 1945و1956، و 30% استقروا بها ما بين 1975 و1982، وقد استمر هذا الوضع لتزداد حدته بعد موجة الجفاف التي ضربت المنطقة في سنوات الثمانينات والتسعينات"(**بليط يوسف، 2017، ص 46**).

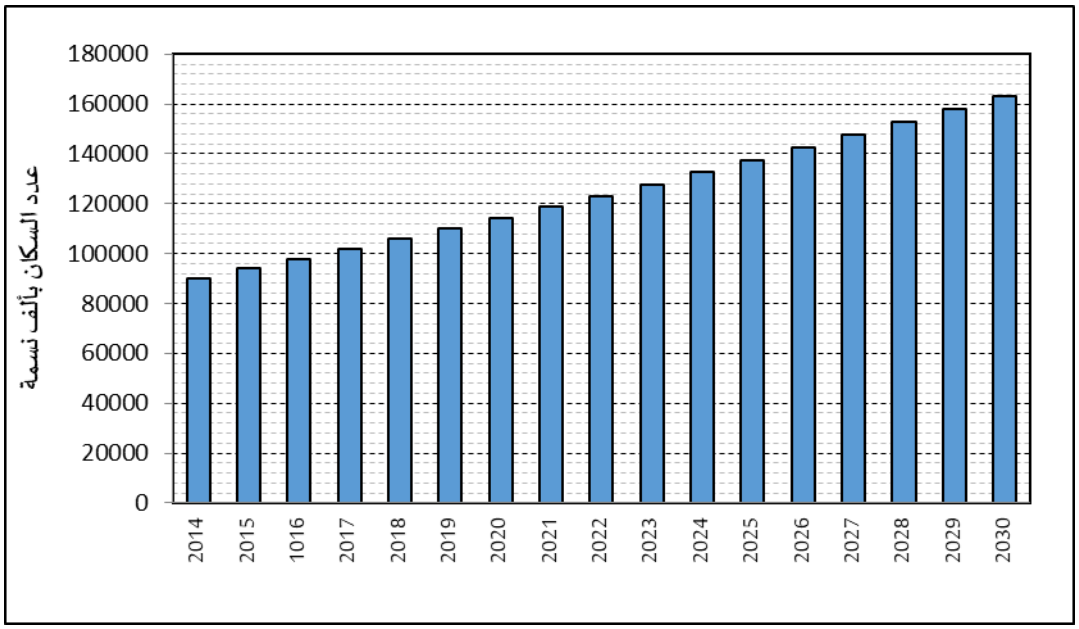


شكل رقم2: إسقاطات تطور عدد سكان مدينة جرسيف الى غاية سنة 2030

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الاسقاطات السكانية لجماعات وأقاليم الجهة الشرقية (2014-2030)

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

تشير الإسقاطات السكانية للمندوبية السامية للتخطيط ما بين سنتي (2014-2030) إلى زيادة مهمة لساكنة مدينة جرسيف، مما يدل بشكل ملموس إلى استمرار العوامل المساهمة في ظاهرة التمدين، خاصة تلك المرتبطة بالهجرة القروية مع تزايد التنظيم الاقتصادي للمدينة للمجالات القروية المجاورة لها.

رافق التطور العمراني بكل من مدينة تاوريرت وجرسيف توفر مجموعة من الخدمات العمومية، مما جعلهما مراكز حضرية مهيكلة لمحيطها خاصة المحيط المتاخم (بوادي سهل تافراطة)، كما تعتبر المدينتين مراكز اقتصادية مهمة لمحيطها المحلي مع توفرها على الأسواق الأسبوعية وتمركز الأنشطة التجارية والحرفية بها، إضافة إلى الصناعة التحويلية المرتبطة بالزيتون بمدينة تاوريرت التي تستقطب يد عاملة مهمة، هذا التركز بسطت من خلاله المدينتين نفوذهما الاقتصادي على جميع دواوير سهل تافراطة، وعلى الرغم من هذه الأهمية في هيكلة المجال إلا أن المجال الحضري المحيط بالسهل يعاني من مجموعة التحديات والمرتبطة أساسا في عدم القدرة على تلبية حاجيات المهاجرين القرويين، مما جعلها مناطق استقرار مؤقت لعدد مهم من المهاجرين.

## 6. النتائج والمقترحات

إن مجال تاوريرت وجرسيف قامتا بتأطير القبائل قبل الدخول الاستعمار، لأنهما تتميز بموقع جغرافي وموضع رعوي متميز. مهم يربط بين القبائل التي تستقر الهضاب العليا جنوب ممر وجدة - تازة، وتلك التي تستقر شماله كبني بوزكو، أولاد الميدي وبني ماحيو، والسجع وفي الشمال الغربي قبائل بني وراين، وخلال فترة الاستعمار تحولت هذه المجالات من مراكز صغرى تقوم بتأطير القبائل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي إلى مدن تقوم بمراقبة وضبط تحركات القبائل المتمردة فكان هذا سببا في ارتفاع عدد الأجانب، وخاصة الجالية اليهودية نظرا للامتيازات التي استفادت منها: كالحماية من طرف الفرنسيين. أما بعد الاستقلال فقد ارتبطت الدينامية الديموغرافية بالهجرة القروية التي نجمت عن خلل في اقتصاديات الأرياف المجاورة، وخاصة مربو الماشية الرحل، وانتشار ظاهرة الاستقرار لدى مجتمعات الرحل التي استمرت بالهجرة لتاوريرت وجرسيف، والملاحظ هو أن النمو الديموغرافي والمجالي لهذه المدن خلال التسعينيات لم يتم من طرف القبائل التقليدية التي حجت نحو

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

المدينة منذ فترة الحماية وخلال عقدي الستينيات السبعينيات فقط، بل أصبحت تستقطب قبائل أخرى خاصة من الهضاب العليا

استمرت المدينتين تعرف نوعا من التوازن بين النمو الاقتصادي والديموغرافي إلى حدود مع السبعينيات. لكن بعد ذلك ومع موجة الجفاف التي حدثت خلال الثمانينات، بدأت المجال الحضري يستقبل الدفعات البشرية الكبيرة التي نزحت من الريف نحو المدينة بفعل خلخلة اقتصاديات المراكز القروية، فكان هذا سببا في الدينامية الديموغرافية والمجالية التي ساهمت في تطورها، حيث ساهمت الهجرة الصافية في زيادة الساكنة الحضرية حسب نتائج مختلف الإحصاءات التي شهدتها البلاد. وإلى جانب الدور التي قامت به الهجرة في تعمير المدينة، فقد ساهمت من جهة أخرى في إفراغ الريف من قوته البشرية، حيث عرفت بعض الجماعات القروية نسبة نمو سالبة نتيجة صعوبة العيش بالبادية وقوة تحت تأثير الحياة الحضرية، خاصة بعد التجهيزات السوسيو - ثقافية والبنيات التحتية التي استفادت المدينة في ظرف وجيز رغم أن المدينتين لم تستطيعا استيعاب القوة البشرية الكبيرة التي نزحت اليها مما ساهم في مجموعة من الانعكاسات السلبية سواء على المستوى المجالي والعمراني والاجتماعي والاقتصادي.

بشكل عام، ساهمت مجموعة من العوامل في التحولات المجالية ببوادي سهل تافراطة كان أولها النمو الديمغرافي والهجرة القروية، إذ يعتبر المجال من المناطق التي شهدت نمو ديمغرافيا مهمة، وهذا النمو ساهمت فيه حركات الهجرة بشكل أساسي خاصة تلك المتعلقة بالهجرة القروية كما يشكل التدخل الاستعماري العامل الأساس للتشكيل النواة الأصلية للمدينة تاوريرت وجرسيف، وتطور هذه المراكز في فترة الاستقلال لتلعب دور مهم في هيكلة المجال وأصبحت لها إشعاع إقليمي وجهوي، إذ تلبي حاجيات السكان الغذائية في كل المناطق المجاورة، فالمجال بحكم موقعه الذي يمتاز بشبكة طرقية متنوعة ، بالإضافة على طرق تربط هذه المدن بمحيطها الوطني والجهوي والإقليمي، كما يخترقه طريق السيار التي تربط ما بين الدار البيضاء ووجدة ، والذي من شأنه أن يعزز من دينامية المجال.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

## المراجع


- ابن خلدون عبد الرحمان. (2000) - ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، الجزء السادس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 2208.
- التايري عبد القادر.( 2016 )- الهجرة الدولية والدينامية السوسيو مجالية بمدينة جرسيف ومحيطها، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاداب والعلوم الإنسانية، شعبة الجغرافيا بوجدة،421 ص.
- العثماني مصطفى. ( 2015)- الدينامية الحالية للسطح ومظاهر التدهور بسهل تافراطة وهوامشه نموذج ( حوض بني ريس)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس بالرباط، 379 ص.
- المسعودي مصطفى. (2021)- التحولات السوسيو اقتصادية والمجالية بسهول غرسيف: المظاهر والتدابير (نموذج سهل ولجمان) أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط 266 صفحة.
- المندوبية السامية للتخطيط، الاسقاطات السكانية لجماعات وأقاليم الجهة الشرقية (2014-2030)
- النعيمي صليحة. (2021)- التحولات السوسيو- مجالية وآفاق التنمية الترابية بجماعتي لمريجة والصباب بإقليم جرسيف (المغرب الشرقي)، أطروحة لبيل شهادة الدكتوراه، كلية الاداب والعلوم الإنسانية جامعة إبن طفيل القنيطرة ، 412 ص.
- النهراوي الحسين. (2000) - التحولات السوسيومجالية والاقتصادية شمال شرق البلاد: تاوريرت نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في جغرافية المدن، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ظهر المهراز.
- بليط يوسف. (2017) - التعمير بمدينة جرسيف بين الهجرة الريفية والتهيئة الحضرية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، 358 ص.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604


- حميمي عبد الحفيظ. (2016) - دينامية المراكز الحضرية ودورها في تنظيم المجال الريفي وأفاق التنمية الترابية بممر وجدة تاوريرت، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الاول بوجدة. المغرب، 66 3 ص.
- زروالي علال. (2007) - أي استراتيجية تنموية في ظل بوادي إقليم تاوريرت وتوسيع المجالات الحضرية ؟، أشغال الندوة الوطنية تاوريرت8: و9 ماي2007، منشورات فريق البحث في الكتابة التاريخية وتقنيات الاعلام والتواصل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، صص191-209.
- صديق عبد النور. (2013 )- التنمية الترابية واعداد المجال بالمناطق السهوبية دراسة حالة جماعة تادارت وهوارة اولاد رحو بحوض جرسيف، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه .كلية الاداب والعلوم الانسانية جامعة إبن طفيل بالقنيطرة، 497 ص
- مودلي عمر.(2022)- التعرية المائية والدينامية البيئية،في حوض وادي اتلاغ ووادي العابد (تاوريرت ،المغرب الشرقي)،مقاربة جيوماتية،أطروحة دكتوراه، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ،جامعة محمد الأول- وجدة، 421 ص.
- لبيض عبد العالي. ( 1996)- التحولات السوسيو مجالية بمنطقة ارشيدة بني ريس، آليتها ومظاهرها، بحث نيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا - كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

# The impact of climate change on the management and sustainability of water resources

# أثر التغيرات المناخية على ادارة واستدامة الموارد المائية

**Prof. Dr. Safia Shaker Maatouq, University of Basra - Iraq**

**أ.د. صفية شاكر معتوق، جامعة البصرة- دولة العراق**

safia.shaker3@gmail.com

## Abstract

Climate change is one of the most important phenomena facing water resources because of its significant impact on the occurrence of floods and drought in other regions. The effects of climate change have included Iraq and affected the sustainability of water resources, which has clearly affected the overall life in Iraq, especially since the source of water in Iraq is From outside its borders, it is subject to the climate and policies of those countries that control the water sources, namely Turkey, Syria, and Iran, which are affected by climate changes. Climate changes affect the characteristics of water resources in Iraq, which has an arid and semi-arid climate. Therefore, managing natural resources and the agricultural environment and rationalizing water consumption are important in achieving sustainable development of these resources.

The study addressed the impact of climate changes on the management and sustainability of water resources in light of the increasing demand, water scarcity, and the increasing severity of climate changes. The study explained the impact of climate changes in determining the methods of water resources management that affected the region between the dry years in recent years and their negative effects on the climate and the agricultural environment. And other economic sectors, so strengthening institutional frameworks, managing information, developing man-made infrastructure, with the presence of institutional tools such as legal and regulatory frameworks, water pricing, providing incentives to improve the allocation of water resources, organizing and preserving them, making decisions in light of a state of scarcity, and conducting Network analytics Hydrometeorological forecasts and warnings. Searching for investments in innovative technologies to enhance the conservation and protection of resources, recycling storm water and wastewater, and developing non-traditional water sources, as well as searching for opportunities to enhance water storage, by recharging groundwater aquifers and restoring this vital resource, and the need for cooperation to achieve the best solutions. To manage water resources, achieve development and improve the way it manages its water resources and associated services. The study

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

recommended limiting climate change and developing the distribution and management of water resources use and sustainability, and that water resources management planning take into account all investments competing for water, and strive to allocate water on a fair basis to meet all uses and requirements.

**Keywords:** climate change, sustainability, water quality protection, integrated management.

**الملخص: -**

تعد التغيرات المناخية واحدة من أهم الظواهر التي تواجه الموارد المائية لما لها من أثر كبير في حدوث الفيضانات والجفاف في مناطق اخرى وقد شملت تأثيرات التغيرات المناخية العراق وأثرت على استدامة الموارد المائية مما أثر بشكل واضح على مجمل الحياة في العراق لاسيما وأن مصدر المياه في العراق يأتي من خارج حدوده ويخضع لمناخ وسياسة تلك الدول التي تسيطر على منابع المياه وهي دول تركيا وسوريا وايران وهي التي تتأثر بالتغيرات المناخية. تؤثر التغيرات المناخية على خصائص الموارد المائية في العراق ذي المناخ الجاف وشبه الجاف لذا فإن أدارة الموارد الطبيعية والبيئة الزراعية وترشيد استهلاك المياه لها اهميتها في تحقيق التنمية المستدامة لتلك الموارد.

تناولت الدراسة اثر التغيرات المناخية في ادارة واستدامة الموارد المائية في ظل الطلب المتزايد، وشحة المياه وزيادة حدة التغيرات المناخية، واوضحت الدراسة اثر التغيرات المناخية في تحديد اساليب ادارة الموارد المائية والتي تأثرت بها المنطقة ما بين السنوات الجافة خلال الأعوام الاخيرة واثارها السلبية على المناخ والبيئة الزراعية والقطاعات الاقتصادية الاخرى, لذا فأن تقوية الأطر المؤسسية، وإدارة المعلومات، وتطوير البنية التحتية والتي هي من صنع الإنسان, مع وجود أدوات مؤسسية مثل الأطر القانونية والتنظيمية، وتسعير المياه، وتقديم الحوافز لتحسين تخصيص الموارد المائية وتنظيمها والحفاظ عليها واتخاذ القرارات في ظل حالة الشحة وإجراء التحليلات الخاصة بالشبكات، والتنبؤات وإطلاق الإنذارات المتعلقة بالأرصاد الجوية المائية. والبحث عن الاستثمارات في التكنولوجيات المبتكرة لتعزيز الحفاظ على الموارد وحمايتها، وإعادة تدوير مياه العواصف ومياه الصرف الصحي، وتطوير مصادر مياه غير تقليدية، فضلاً عن البحث عن فرص لتعزيز تخزين المياه، بإعادة تغذية مكامن المياه الجوفية واستعادة هذا المورد الحيوي، وضرورة التعاون لتحقيق أفضل الحلول لإدارة الموارد المائية، وتحقيق التنمية وتحسين الطريقة التي تدير بها مواردها المائية والخدمات المرتبطة بها. واوصت الدراسة بالحد من التغيرات المناخية وتطوير توزيع وإدارة استخدام الموارد المائية واستدامتها، وان يراعى تخطيط إدارة الموارد المائية لجميع الاستثمارات المتنافسة على المياه، والسعي إلى تخصيص المياه على أساس عادل لتلبية جميع الاستخدامات والمتطلبات.

**الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، الاستدامة، حماية نوعية المياه، الادارة المتكاملة.**

## Introduction: -

In Iraq, in the absence of an agreement on the division of water with the countries participating in the Tigris and Euphrates basins (Turkey, Syria, Iran), which exploited the waters of the two rivers to their advantage, developed investment and storage plans, and implemented irrigation projects in a way that suits their political economic conditions, and with the continuous use of fresh water to meet the various needs of the population. Water revenues were affected in quantity and quality and were exposed to

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

stress and pollution due to their lower location in the basin. Therefore, it was necessary to improve the management and protection of water resources to achieve coordination and cooperation between countries in order to develop solutions for optimal investment and achieve water security.

The huge variation in the amounts of available water from one season to another requires working to develop our available water resources and increasing their quantities to achieve the sustainable development goals and the 2030 development plan by ensuring the availability of water and the availability of sanitation services for all and managing them in a sustainable manner, and working to achieve the sustainable development goals related to water on At the regional level in light of water scarcity and increasing water stress.

-The problem of the study: What is the impact of climate change on the management and sustainability of water resources in light of the increasing demand and water scarcity? What are the methods of water resources management that have affected the region and their negative effects on the climate, agricultural environment, and other economic sectors?

-Research hypothesis: Climate changes have an impact on the management and sustainability of water resources in light of the increasing demand and water scarcity. The methods of managing water resources include innovative technologies to enhance the conservation and protection of resources, recycle storm water and wastewater, and develop non-traditional water sources, as well as searching for opportunities to enhance water storage, by recharging groundwater aquifers and restoring this vital resource. Cooperating to achieve the best solutions for managing water resources, achieving development for all riparian countries, and improving the way they manage their water resources and associated services.

The aim of the study is to know the impact of climate change in determining the methods of water resources management in Iraq, which was affected by it between the dry years in recent years and its negative effects on Iraq’s climate and the agricultural environment and between the wet water years and other economic sectors .

Therefore, this study aims to limit climate change and develop the distribution and management of water resources use and sustainability, and that water resources management planning takes into account all investments competing for water, and seeks to allocate water on a fair basis to meet all uses and requirements.

**1-The concept of climate change and its dimensions:**

Before starting the subject of the study, it is necessary to clarify the concept of climate change. The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) defined it as: a change in the state of the climate, which is defined by a change in the rate or variables

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

in the characteristics of the climate that lasts for a period of many decades, or is a change in the climate over the course of Time, whether as a result of natural changes or through human activity. According to the United Nations Convention, climate change is attributed directly and indirectly to human activity, which leads to a change in the composition of the atmosphere as well as climate variability over similar time periods. **(Al-Shammari, 2012, p. 64)** Climate change is considered a global challenge, and its impact is not limited to global warming, as it may result in natural disasters such as sea level rise due to glacial melting or acid rain falling as a result of industrial activity.

The impact of climate change on water resources in areas that suffer from a shortage of these resources constitutes a real threat to this region, especially in light of the lack of rainfall, the deterioration of water quality, the increase in population growth, and the growing needs for various uses.

Global studies by the United Nations program indicate that climatic and non-climatic factors have an impact on water resources and could witness a global deficit of up to (75) billion/m3 in the year 2030, which will negatively affect drought, desertification and food shortages, and the continuation of these changes and impacts will lead to... Global problems, including the melting of glacial areas, rising sea levels, thus threatening coastal areas, land subsidence, declining production, loss of biodiversity, and population migration, have increased the severity of the phenomenon of climate change and its effects on environmental sustainability through natural disasters, earthquakes, volcanoes, floods, hurricanes, dust storms, sudden rains, and torrents, which causes. Environmental and human losses. **(Al-Shammari, 2012, p. 66)**

These and other threats exacerbate the problem through pressure on resources and lack of diversity, which may result in many environmental conflicts over resources between countries sharing these sources. All of these conditions cause poverty to worsen, malnutrition, damage to ecosystems and biological diversity, and the emergence of an imbalance in agricultural seasons. Pests and diseases are increasing, all of which are challenges that negatively affect individuals and societies and hinder the achievement of the goals of environmental sustainability and sustainable development. Accordingly, the need to promote and support more sustainable agriculture that contributes to improving the use and preservation of water resources, and enhancing the ability to adapt to climate change must be emphasized.

Climate change is one of the dangerous environmental phenomena resulting from environmental pollution that has been approved by industrial and technological development and the increasing growth in the economies of developed countries. It has received international attention to the point that some specialists have described it as the greatest challenges of the current era and have expressed their deep fear of the continued rise in greenhouse gas emissions at the global level, especially at the global level. Developing countries are most vulnerable to its negative effects, as these

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

countries suffer from drought, desertification, and ocean acidification, which requires intensive efforts to reduce climate change. The reports of the Intergovernmental Committee on Climate Change provided information regarding environmental and climate deterioration and its other effects, and efforts and measures must be made to protect the environment.

The phenomenon of climate change within the regional borders of countries will remain limited in effectiveness if it is not combined with international efforts through cooperation with all countries and through taking effective measures to prevent the emission of greenhouse gases and reduce their emissions to the maximum extent. **(Al-Shilawi, 2012, p. 52)**

The international community has moved toward concluding many agreements to confront and limit climate change. The Framework Convention on Climate Change and its attached protocol have formed a basic source for global efforts to limit the rise in global temperatures since its adoption in 1992, which entered into force in 1994 and was ratified by 178 countries. This agreement consists of a preamble and 26 articles, the ultimate or primary goal of which is to concentrate greenhouse gases at a level that prevents dangerous human interference in the climate system. They were then followed by the Kyoto Protocol, which was signed in Japan in 1997, which included legally binding pledges at the international level to reduce From climate change. **(Tawfiq, 2012, pp. 100-145)** It included a commitment on the part of developed countries to reduce greenhouse gas emissions as an important step in the field of international cooperation to reduce climate change. The Paris Climate Change Agreement was held in 2015 in order to accelerate the intensification of the necessary measures to achieve a sustainable, low-carbon future. All countries were called to a common cause to make efforts to reduce of climate change and achieving a major goal of the Paris Agreement It is to strengthen the global response to the risks of climate change by keeping the rise in global temperatures to less than 2 degrees Celsius and continuing efforts to limit temperature rise to less than 1.5 degrees Celsius to unite world leaders, governments, the private sector and the international community in order to support the multilateral process and increase Accelerating climate action and ambition and renewing and increasing commitments. **(Fahd, 2022, pp. 305-326)**

**2-Impacts of climate change on water scarcity: -**

During previous geological eras, the world was exposed to major climatic changes in the form of irregular periodic fluctuations. The Earth was exposed to major changes resulting from natural and other causes, but what the world is witnessing today are major changes in temperatures toward rising above their normal levels with less rainfall and wind gusts. Loaded with dust contrary to the seasons, and factors resulting from

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

human activity and its pollutants due to global warming, long periods of drought, melting ice, and rising sea levels as a result of human activities and environmental pollutants.

The trend of global temperature rise has become clear since 2010, after the heat wave that European countries witnessed, as the temperature rose above its average for previous years and its effects reached the dry and semi-arid and even semi-humid and temperate regions, and Iraq and the upstream countries are among them. Recent studies have confirmed that rainfall has decreased by 30% below average compared to its amount in the previous century. Consequently, the water supply of permanent rivers has decreased and some seasonal rivers have dried up, which has been reflected in water scarcity and a decline in the productive sectors associated with it, such as agriculture and others. Among the indicators that were discovered is that more than 650,000 people lost their lives in all countries of the world due to the harsh climate changes to which they were exposed, and the losses amounted to During the last ten years, 250 trillion dollars were generated in the world. **(Tawfiq, 2015, p. 140)**

Other studies indicate that the regions of West Asia, within which Iraq is located, are drier, and the amounts of rain falling below their rates have decreased in all governorates of Iraq, especially after 2020, as a result of the worsening effects of global warming, which has affected climate changes, as rain falls below its rates by a rate of up to 30%, as a result of the scarcity of water, the drying up of some seasonal tributaries, the fluctuation of rainfall, the blowing of dust storms, and the expansion of the areas suffering from desertification and their encroachment towards agricultural lands, which negatively affected all economic sectors, especially agricultural ones, and caused the expansion of the circle of desertified lands, All of these changes are the result of the phenomenon of global warming resulting from the large number of environmental pollutants emitted from the factories of developed countries, which contributed significantly to the aggravation of the global warming situation, which in turn was reflected in climate changes in the world, the price of which was paid by other countries, including Iraq, and perhaps the trend in rates of rising temperatures and fluctuations in rainfall. With the intensification of dust storms and the decrease in water levels in the Tigris and Euphrates rivers, all of these phenomena are a result of the climate changes occurring. Climate changes have affected countries that have a water surplus, as Turkey, which is the main source of the Tigris and Euphrates rivers, has been affected by the quantities of incoming water, which in turn has affected the decrease in water shares from the upstream country to Iraq, which negatively affects the food of citizens. Especially the poor segments of the population, through the impact on their food security, as this impact can extend to health and the provision of drinking water, irrigation alike, and sanitation, not to mention the slow ability of people to adapt or mitigate its effects with changes**. (Al-Shammari, 2012, 65)**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

**3-Protecting the quality and supply of water resources:**

Protecting the quality and supply of water resources is one of the most important issues on the agenda of the twenty-first century in the fields of water and the environment, due to climate change and the accompanying changes in various environmental fields, as developed countries resort to applying integrated approaches to develop, manage and use water resources, especially since water is considered a It is an important natural resource that must be rationalized and conserved to achieve increasing development goals.

The interest in it comes as an indispensable economic wealth as a result of drought conditions, growing investment, and scarcity of other water sources. Given that water is the basis of life and survival for all peoples, it has received attention and studies at various levels and has become the focus of many conferences and seminars, including the International Water Symposium held in Mardi La Plata in 1977, in Argentina, which paved the way for the holding of many seminars and conferences in which it was discussed. The issue of water problems in all their aspects and the organization of its use ,Including the International Conference on Water and Environment held in Dublin in 1992, which affirmed in its statement on the global water situation with the phrase, "The situation will move from a state of abundance to a state of scarcity, especially fresh water and its misuse." It also pointed out that human well-being, food security, industrial development, and ecosystems All are at risk unless global water resources are managed more effectively in the future. **(Khuddam,2001 ,p. 35),** The Earth Conference, held in the same year 1992 in Rio de Janeiro, also stressed the necessity of establishing international laws to protect the quality and continuity of fresh water with the aim of protecting the environment and achieving sustainable development. **(Al-Ashram,2000 ,p. 97)**

The continuous use of fresh water to meet the various needs of the population exposes it to stress and pollution, and the dimensions of this crisis will play an important role in the not-too-distant future with the increasing volume of demand for water and the development of the implementation of irrigation and storage projects in the upper basins, which requires coordination and cooperation between countries in order to develop Solutions for optimal investment and achieving water security.

Water-related sustainable development goals have a key role in achieving the 2030 Agenda for Sustainable Development and other sustainable development goals, by ensuring the availability of water and sanitation services for all and managing them in a sustainable manner, and working to achieve water-related sustainable development goals at the regional level in light of water scarcity and increasing stress. Water. **(Agha, 1989, p. 290)**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Most countries today are experiencing pressure on water resources due to the increase in population, and estimates indicate that if current practices continue, the world will face a 40% shortfall between expected demand and available water supply by 2030, and that approximately 25% of the total Global GDP faces this challenge. By 2040, it will require feeding ten billion people by 2050, a 50% increase in agricultural production (which consumes 70% of resources today), and a 15% increase in water consumption (**Al-Ashram, 2000, p. 51**), as estimated. More than 40% of the world's population lives in areas suffering from water scarcity, and one in four children will live in areas suffering from severe water scarcity. Therefore, water security represents a major challenge for many countries today. (**Arab Organization for Agricultural Development, 1995**)

Against this backdrop of increasing demand, water scarcity and more severe climate change, these countries will have to strengthen institutional frameworks, information management, and develop infrastructure (both natural and man-made). Institutional tools such as legal frameworks are necessary regulatory, water pricing, and providing incentives to improve the allocation, regulation, and conservation of water resources. It is necessary to have information systems to monitor and follow up on this resource, make decisions in light of scarcity, conduct network analyses, make forecasts and issue hydro-meteorological warnings. Investments must be sought in innovative technologies to enhance resource conservation and protection, recycle storm water and wastewater, and develop non-conventional water sources, as well as seek opportunities to enhance water storage, recharge groundwater aquifers and restore this vital resource, and the need for cooperation to achieve the best Solutions for managing water resources and achieving development for all riparian countries, And improve the way it manages its water resources and associated services. **(Arab Organization for Agricultural Development, 1994)**

The concept of integrated water resources management: It is the activity of planning, developing, distributing, and managing the optimal use of water resources, that is, it is a subset of water cycle management. Ideally, water resources management planning takes into account all competing investments for water, and seeks to allocate water on a fair basis to meet all uses. And requirements.

In Iraq, water is considered one of the basic components of development, and therefore it must be preserved in quantity and quality, as both types of water resources (surface and groundwater) are exposed. To waste and pollution due to climatic conditions and human activity. The Ministry of Water Resources represents the water authority and distributes water responsibilities to the Water Resources Directorate. The Ministry is the main body responsible for development and management of water resources. These institutions concerned with water affairs suffer from duplication in their structural structure, technical staff, and scientific objectives. When analyzing the institutional

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

structures and bodies responsible for the issue of water and agriculture, we notice the multiplicity of these institutions, the weak connection between them, and the overlap in powers and tasks. Often, the institutions are charged with similar or close tasks, which creates duality. In decision and action.

The huge variation in the amounts of available water from one season to another necessitates work to develop our available water resources and increase their quantities through: -

**3.1. Developing the available water resources through international agreements between the countries of the basin**:

The water available to the country is exposed to decline as a result of climate change and the impact of water projects in the countries of the upper basin, which requires efforts to be made to reach a fair agreement that guarantees Iraq's rights to divide water, increase the carrying capacity of storage projects, and manage shared water resources in riparian countries in accordance with legal frameworks for managing shared water resources and benefiting from them. Of legal materials and agreements in support of integrated water resources management in common river and groundwater basins, including problems, pressures, constraints, challenges, and requirements for water security and food security.**( Al-Shammari, 2012.p55)**

**3.2. Using rain harvesting techniques (*):**

Monitoring, following up, and working to harvest as much water as possible from flowing irregularly to store it and use it in times of need, which requires completing the monitoring and surveying of these water sources, studying their characteristics in terms of their frequency of occurrence, quantity, and type, and working to identify and develop methods and means of exploiting them.

figure. (1) Water harvesting method

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

https://www.google.com/search?sca_esv=4b48ab93829afc9b&sca_upv=1&sxsrf=ADLYWIL2qZGX1UIY8iYM_xQtWrIfRuoSJg:17255553702

The methods of harvesting rain are diverse and numerous, including constructing dams to retain water or to reduce the effects of floods, including creating artificial lakes or reservoirs to conserve water with a storage capacity of about 2 million m3. Rain harvesting techniques are characterized by their simplicity and low material costs. The results of some research and experiments have indicated the possibility of harvesting and collecting rainwater and benefiting from it in all places where precipitation rates exceed 75 mm/year. In Iraq, the amount of rain amounts to (145) mm, **(Ministry of Transport and Communications, Meteorological Authority, Climate Department, unpublished data, 2022)**.which can be invested in storing rainwater, whether by constructing reservoirs, dams, or artificial lakes. At the level of the Arab world, projects that rely on techniques for harvesting and distributing rainwater have increased, as in Syria, where it began implementing a number of reservoirs to store rainwater and benefit from it to provide water for livestock and vegetation. In Tunisia, large projects were implemented in this context, working to prepare 600 thousand hectares. Basins to collect water**( ..Al-Tamimi, 1999.p32)**

**3.3. Reducing and reducing evaporation losses: -**

Huge amounts of water are lost due to evaporation. In the study area, evaporation losses exceed 3000 mm. **(Ministry of Transport and Communications, Meteorological Authority, Climate Department, unpublished data, 2022)**. There are various ways and methods to reduce evaporation by reducing the surface of the water exposed to evaporation, by deepening the places where there is shallow water and creating deep reservoirs or closed channels and pipes to transport water. Important projects have been implemented at the level of the Arab world, including the Great Man-Made River Project in Libya, which includes the idea Extracting and transporting groundwater from the southern regions, where lands are not suitable for agriculture, to the northern regions, where there is a high population density and an increasing need for water. And also the Goonfeli Canal Project in South Sudan, which includes financing part of the drainage of Bahr al-Jabal before it enters the swampy area by digging a 630 km canal to provide (7.5) billion m3/year. In Iraq, such projects can be implemented and benefit from wasted water instead of wasting it to the Arabian Gulf, but interest in such projects is still limited. Some experts estimate the amount of Arab water resources lost through waste and evaporation at approximately 52% **(Wazzan, 1998.p54)**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

figure. (2): Methods of reducing evaporation losses

https://www.google.com/search?sca_esv=4b48ab93829afc9b&sca_upv=1&sxsrf=ADLYWIL2qZGX1UIY8iYM_xQtWrIfRuoSJg:17255553702

### 3.4. Seawater desalination:

As a result of economic development and population growth, the demand for fresh water has increased, especially in dry areas, which requires searching for new sources to provide water for human use or agriculture. In the Arabian Gulf, as a result of the scarcity of fresh water and the rise in oil revenues, it has helped to implement seawater desalination projects Despite its high costs, Kuwait, for example, meets most of its water needs by desalinating seawater for about 65% of its uses. One of the problems of seawater desalination is the high financial cost and the possibility of it being exposed to danger. The cost of desalinating a cubic meter of seawater is about one dollar, and about 50% of seawater desalination plants are located in the Gulf region, including 22 stations in Saudi Arabia and Iraq. Seawater can be desalinated in the future to dam Different water requirements. **( Agha, 1989.p105)**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

figure. (3) Desalination of seawater

https://www.google.com/search?sca_esv=251899471cf93ca2&sca_upv=1&sxsrf=ADLYWIJD0WlNURRdJNL3mvgtY3duDYCGZg:17257906

### 3.5. Water reuse (wastewater treatment):

Reusing wastewater coming out of sewage, agricultural and industrial wastewater is an alternative to saving water by purifying it and reusing it in agriculture and industry. However, farmers' interest in using it is weak and cautious for reasons related to its quality, which requires that this water be subjected to continuous sanitary monitoring, and it is preferable to limit its use to garden irrigation **(Agha, 1989.p119.)**

As for agricultural wastewater, it is affected by fertilizers and pesticides that are used to increase the efficiency of agricultural production, which requires treating it and ensuring its quality. Wastewater treatment is necessary to maintain water volume and quality. Despite the abundance of water in Iraq, it has not received treatment to help improve its quality, because most institutions and factories discharge their water into rivers without treatment, which leads to its contamination with various chemical pollutants. Egypt is considered the leading country in this field. In the year 2000, the volume of wastewater

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

was estimated. Which was reused at (7) billion m3/year, it increased in 2020 to about 20 billion m3/year. **(Tawfiq, 2015, p. 110)**

figure (4) wastewater treatment basins

https://www.google.com/search?sca_esv=4b48ab93829afc9b&sca_upv=1&sxsrf=ADLYWIL2qZGX1UIY8iYM_xQtWrIfRuoSJg:17255553702

### 3.6. Artificial recharge of groundwater:

Groundwater is the main source for agriculture in the Western Plateau, whose area in Basra Governorate is estimated at 10,060 km2. This is due to the lack of rainfall, the scarcity of surface water, and its distance from the Shatt al-Arab, so searching for it, extracting it, and investing in it has become a priority for water development in the region. **(Al-Shammari, 2012.p65)**

The region has witnessed increasing withdrawals of groundwater as a result of the expansion of investment by increasing the number of farms as well as the expansion of drilling wells, as the number reached about 5,000 wells, with a pumping rate of (550) m3/day and an average of 10 hours during the winter months and 20 hours during the summer months. The pumping period is about 165 days/year, and about 40% of the pumped water goes back to feeding groundwater due to the nature of the sandy soil with high permeability (**Al-Husseinawy, 2022, p. 65)**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

The groundwater reservoir is subjected to random extraction and withdrawal of groundwater using modern pumping machines at rates exceeding its replenishment rates, which leads to a decrease in the level of groundwater and a deterioration in its quality due to the leakage of highly salinity seawater into the ground. The rate of groundwater salinity ranges between (12 - 25) decimens. / m in Al-Zubair, and it is considered a fifth class with very high salinity that cannot be used in the long term according to the U.S.D.A. standard.**( Al-Shammari, 2012.p87)**. This is the result of the absence of water and agricultural management and the lack of accurate information about the volume, depths and quality of groundwater to study the variables and plan its investment, and the administration did not take it upon itself Balancing the number of farms and wells with the volume of groundwater The need for artificial groundwater recharge technology emerged by pumping surface water and rainwater into the ground.

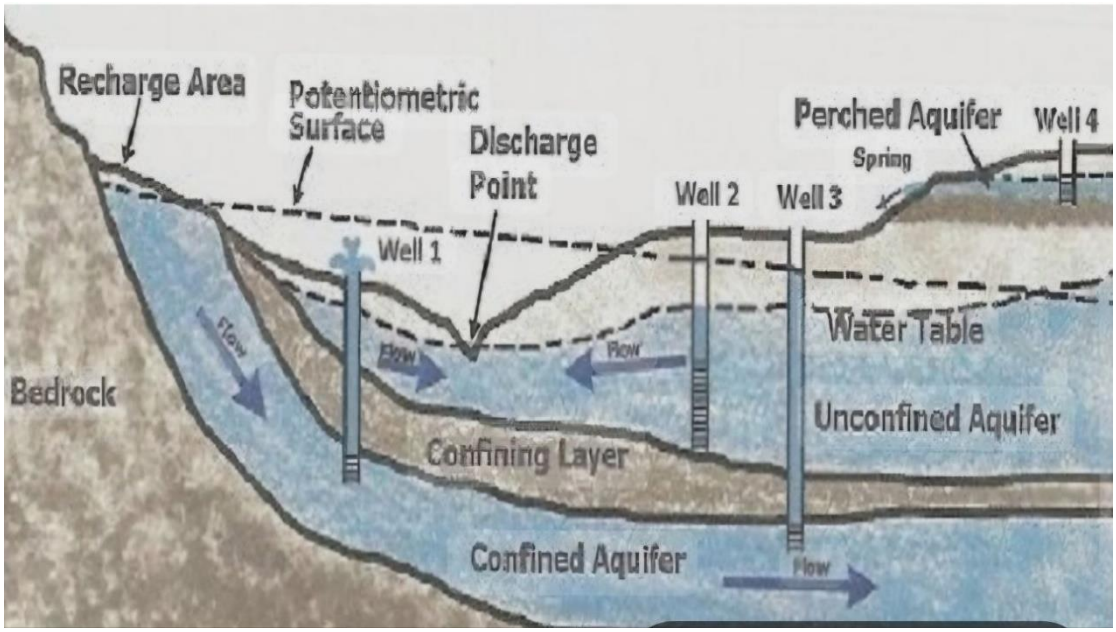


figure. (5) Artificial recharge of groundwater

https://www.google.com/search?sca_esv=251899471cf93ca2&sca_upv=1&sxsrf=ADLYWIL2OigDbMMcM87sOa152jF8mO7P9A:1725791

This idea has been successfully applied in many countries, but its success depends on the amount of available surface water and the size and nature of groundwater reservoirs. On the Western Plateau, it can be applied, especially in the Dabdaba Plain, south of Nasiriyah, for groundwater recharge operations in the Dabdaba Basin, which occupies an area of 8,000 km2, as the amount of recharge The annual amount of rainwater is very little (0.31) billion m3/year compared to the amount of agricultural consumption, which led to a decrease in the groundwater level and an increase in salinity. Groundwater recharge leads to the development of groundwater (quantitatively and qualitatively) and

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

increases water efficiency and development in a way that suits development plans. Current and future (**Al-Husseinawy, 2022, p. 85)**

### 3.7. Rehabilitation of irrigation projects:

Traditional irrigation methods and means are still prevalent in the study area, and with the increasing demand for water and its transformation from a free resource to a scarce resource, it will be necessary to improve the current level of agricultural irrigation efficiency by making modifications to irrigation methods, techniques, systems and methods and adopting all ways and means that enable water to be invested in Agriculture in quantities necessary within the minimum to achieve the highest level of productivity, by introducing technical developments in the processes of transporting, connecting and distributing water to reduce water losses during the irrigation process. In this aspect, water investments in agriculture are estimated at 80% of the total water investments in Iraq .**(Arab Organization for Agricultural Development, 2000.p76-376), (Wazzan, 1998.p54)** which is a large amount compared to the limited water. Which requires developing the irrigation methods used. Drip irrigation is one of the newest and most effective methods for conserving water and increasing its efficiency, followed in second place by the sprinkler irrigation method, which allows controlling the amounts of water that must be provided per unit of cultivated area. To raise the efficiency of water investment in agriculture, it first requires modernizing the infrastructure of irrigation networks and qualifying the capacity building of workers in the field of water resources. Therefore, efforts must be made to develop the agricultural sector to the extent that achieves a balance between it and other sectors.

### 3.8. Pricing as a mechanism for water management:

The issue of irrigation pricing is an effective means of increasing the efficiency of water use and reducing its waste and waste. However, the application of such an issue is faced with some difficulties because it conflicts with prevailing considerations, traditions and customs.

The farmer views water as a free resource with no restrictions on its use, just like air, and the irrigation water pricing policy conflicts with farmers' weak incomes. Farmers focus their attention on the value of what they must pay in exchange for obtaining services. Accordingly, the governments of most countries seek to impose fees (taxes) on water use that would cover the costs of maintaining and operating irrigation projects to deliver water to farms. The fees charged are usually lower than the level of financial costs required to rehabilitate projects or lower than the real value of water. Low fees have led to governments being restricted in providing the necessary resources to operate and maintain irrigation networks, which leads to poor equipment and damage to agricultural lands. While in Iraq it is still free and no fees are collected from farms. Due to the scarcity of water resources on the one hand and the increasing demand for

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

them on the other hand, some countries have imposed fees on the basis of the agricultural area, the type of crops grown and the irrigation method used (**Al-Husseinawy, 2022, p. 85)**

figure. (6) Water pricing

https://www.google.com/search?sca_esv=4b48ab93829afc9b&sca_upv=1&sxsrf=ADLYWIL2qZGX1UIY8iYM_xQtWrIfRuoSJg:17255553702

In Jordan, for example, the fees collected from public irrigation networks amount to half of the maintenance and operating costs, in addition to the costs of collecting and treating wastewater. Fees were also imposed on modern government irrigation projects equipped with modern equipment and pumps. Despite the simplicity of these policies, they are considered an important element in reducing tampering with water use**.( Khaddam, 2001.p98)**

### 3.9. Availability of information and analysis of requirements:

Effective assessment and management of water resources is not possible without sufficient information, including hydrological, climatic, chemical and biological information. Accordingly, attention must be paid to expanding and developing water monitoring networks and methods to follow up on the completion of water surveys and investigations And in-depth study and better understanding of hydrological systems and water resources in terms of quantity, type and rate of recharge, and emphasis on the planning, development and economic aspect of investing in surface and groundwater, because water investment must be subject to standards and implemented according to

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

plans and programs that take into account the balance between requirements and water volume, i.e. ensuring sustainability. The continuation of agriculture and other activities and ensuring the preservation of the rights of future generations Water is also conserved by improving the mechanism and management of various water institutions by taking a set of administrative and economic measures, especially administrative reforms that include modifying water distribution methods (shifting from a continuous flow of water to a rational flow in distribution) and reforming irrigation institutions and systems, methods and water management. **(Wazzan, 1998.p54),**

**3.10. Reconsider investment requirements:**

The most important thing that threatens water resources is the random growth in demand for water to meet the increasing needs, with the volume of water revenue varying from one period to another. As a result of the increasing need for water for various investments, it is necessary to re-evaluate it from time to time to identify the investment problems and requirements and compare it with the available water and the extent of its change hydrologically. And humanly Such as pollution and stress, developing appropriate plans to reduce them, and determining future projections in light of economic progress in an attempt to anticipate a picture of the reality of future demand for water for various purposes. This depends on the size of water resources in general, current consumption rates, population size and growth rates, and the degree of economic and social growth**(. Ashram, 2000, p. 165)**

**3.11. Controlling events**:

By developing an organized plan to control various investment activities and their need for water requirements. The institutions concerned with water affairs suffer from their administrative and technical structure, as water use is distributed among three basic sectors (agriculture, industry, and drinking). The current distribution of water is arbitrary, as each activity takes the appropriate amount of water without accurate measurement This results in a lot of waste and pollution, such as in the agricultural and industrial sectors.

While other sectors suffer from scarcity of requirements, especially household needs, as well as the agricultural sector, where lands far from water sources suffer from water scarcity, lack of investment, and the spread of desertification. It is clear from this that there is no action plan between the Directorates of Agriculture and Water Resources regarding the distribution of requirements or a prior study, in addition to the fact that investments are limited in scope, which requires rationalizing water and adopting a comprehensive strategy for all sectors of development, protection, research, guidance, transportation, and technology in order to achieve optimal investment in water. **(Al-Shammari, 2012.p65)**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

The need of some small farmers and the greed of some large investors to increase the area of cultivated land, underestimating the damage that may be caused to the environment in the absence of proper planning and monitoring The absence of water management, all of which constitute factors responsible for the negative consequences of excessive and intensive water withdrawal, in addition to the lack of accurate data on discharge leads to an imbalance in the exploitation of this water.**( . Ashram, 2000, p.171)**

**Conclusions:**

The study showed that there are risks threatening the water resources in Iraq resulting from climate change due to the increase in emissions of polluting gases from the factories of major countries, which caused the phenomenon of global warming, which increased the temperature rise and the fluctuation of rainfall, and then the prevalence of drought, desertification, and the outbreak of dust storms, all of these phenomena individually. Or together, they contributed to water scarcity and it became an obsession that increases water resources development scenarios by implementing water plans and programmes Which affected human well-being, productivity, health and the environment, as water is one of the most important natural resources in arid and semi-arid areas. Rainwater is the only source of surface water runoff and groundwater recharge.

Water resources institutions suffer from weakness in their structural structures, the dispersion of their technical cadres, and the absence of their scientific goals. The administrative structures suffer from pluralism and weak connection between their institutions responsible for water, and the lack of qualified scientific cadres, which necessitates taking legal measures and coordinating the efforts made between departments, and having The administration has sufficient authority to implement these legislations to preserve our water resources The increasing demand for water has made many countries resort to searching for new water sources to meet the growing needs. Therefore, this has forced many countries to reconsider the methods used in managing water resources with a new approach and method based on integrated management of water resources and the use of methods. Technical assistance that helps to apply this concept to water development, advance the reality of sustainable development, and achieve the maximum economic benefits of natural resources. Thus, countries began to exploit and invest in modern technologies as one of the practices of managing water demand, and providing quantities of water that can be invested for various uses According to statistics, 11 countries, including Iraq, will face severe water scarcity by 2040, due to climate and environmental changes. Therefore, many countries have begun to develop measures to confront this threat before it worsens in the near future. They

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

have begun to develop strict policies and take some special decisions in order to rationalize water use.

**References:**

-Agha, Wathiq Rasul, Water Resources Management Strategy in the ESCWA Region to Achieve Water Security, Economic and Social Commission for Western Asia, Damascus, 1989.

-Al-Husseinawi, Jaafar Bahloul, The impact of climate changes on food security.. Wheat and barley production in Iraq 2019-2021 as a model, Hammurabi Journal of Studies, Issue 41, Eleventh Year, 2022.

-Arab Organization for Agricultural Development, a study on developing legislation and laws for the use and development of Arab water resources, Khartoum, 2000.

-Arab Organization for Agricultural Development, a study on rationalizing water use in Arab agriculture and proposed projects for development, Khartoum, 1995.

-Arab Organization for Agricultural Development, study of general policies for the use of water resources in agriculture, Khartoum, 1994.

-Arab Organization for Agricultural Development, Annual Report on Agricultural Development in the Arab World, Khartoum, 1994.

-Al-Ashram, Mahmoud, Water Economics in the Arab World and the World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, August, 2000.

-Al-Shammari, Iyad Abd Ali, The impact of climate change on exacerbating the problem of water scarcity in Iraq, Maysan Journal of Academic Studies, Volume 11, Issue 21, 2012.

-Al-Shilawi, Salma Abdel Aziz, The impact of climate change on the agricultural sector in the world, Al-Bahith Magazine, No. 36, 2000.

-Al-Tamimi, Abdul Malik Khalaf, Arab Waters: Challenge and Response, publications of the Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1999.

-Fahd, Mazen Ajaj, The Impact of Climate Change on Food Security, Tikrit Law Journal, Year 7, Volume 7, Issue 1, 2022.

-Khaddam, Munther, Water Security Reality and Challenges, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

-Tawfiq, Shahla Zakir, environmental changes and their impact on the agricultural situation in Wasit Governorate, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, No. 52, 2011.

-Wazzan, Salah, The Development of Arab Agriculture, Reality and Possibility, Arab Unity Studies Publications, Beirut, 1998.

https://www.google.com/search?sca_esv=4b48ab93829afc9b&sca_upv=1&sxsrf=ADLYWIL2qZGX1UlY8iYM_xQtWrIfRuoSJg:17255553702

https://www.google.com/search?sca_esv=251899471cf93ca2&sca_upv=1&sxsrf=ADLYWIJD0WlNURRdJNL3mvgtY3duDYCGZg:17257906

https://www.google.com/search?sca_esv=251899471cf93ca2&sca_upv=1&sxsrf=ADLYWIL2OigDbMMcM87sOa152jF8mO7P9A:1725791

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

# Preservation of Cultural Heritage Buildings in the City of Jepara using VOS Viewer

**ADEL ISSA ELSOSAN[1] Atiek Suprapti[2] Agung Budi Sardjono[3]**

**1Diponegoro University (Undip) (PhD student, adelelshoshan@gmail.com**

**2Diponegoro University (Undip) (Lecturer), atiekbudiarto@gmail.com**

**3Diponegoro University (Undip) (Lecturer), agungbsardjono@gmail.com**

## ABSTRACT

Management of cultural heritage sites comprises a variety of planning, design, and management procedures that necessitate collaboration between stakeholders, the government, the commercial sector, and the community. In the search results, articles in publications were found. The evaluation of maps showing the expansion of international publications on Indonesian agriculture was done using the VOSViewer program. In conclusion, Jepara is a city with a thriving traditional woodcarving industry and a rich cultural legacy. It is the location of several historical sites, temples, and urban districts that highlight the distinctive architecture and culture of the area. The item distribution map shows the nodes, landmarks, edges, pathways, and districts that make up the physical representation of the city center of Jepara. The local administration has to impose stronger restrictions for the preservation and repair of historical structures in order to protect the cultural heritage buildings in the city of Jepara. In general, Jepara's cultural historical buildings must be preserved if the city is to keep its distinctive identity and share its past with the world.

**Keywords:** Preservation, Cultural, Heritage, Jepara, VOS Viewer.

## الملخص

تناول البحث جوانب العمارة الخشبية في مدينة جبارا الإندونيسية، من خلال البحث في التراث الثقافي الذي يتضمن مجموعة متنوعة من جوانب فتية تتعلق بالتخطيط والتصميم والإدارة الذي يتطلب التعاون بين أصحاب المصلحة والحكومة والقطاع التجاري والمجتمع، ومن خلال البحث في المقالات المنشورة وبعد إجراء تقييم للخرائط التي توضح توسع المنشورات الدولية حول الزراعة الإندونيسية باستخدام برنامج

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

VOSViewer بينت النتائج في الختام بأن مدينة جيبارا تعتبر مدينة تتمتع بصناعة نحت خشبية تقليدية مزدهرة وتراث ثقافي غني، وهي موقع للعديد من المواقع التاريخية والمعابد والمناطق الحضرية، التي تعكس مدى التقدم في الهندسة المعمارية، وكذلك في مستوى الثقافة المميزة للمدينة، وتُظهر خريطة توزيع العناصر المعالم والحواف والمسارات والمناطق التي تشكل التمثيل المادي لمركز مدينة جيبارا، ويتعين على الإدارة المحلية فرض قيود أقوى للحفاظ على الهياكل التاريخية وإصلاحها من أجل حماية مباني التراث الثقافي في مدينة جيبارا، كما يجب المحافظة على المباني التاريخية الثقافية في جيبارا، الأمر الذي يسهم في محافظة المدينة على هويتها المميزة ومشاركة ماضيها مع العالم.

**الكلمات المفتاحية:** الحفاظ، التراث الثقافي، جيبارا، عارض VOS.

## 1. Introduction

In 1950, UNESCO established the World Heritage program, which aims to recognize and preserve a variety of cultural heritage manifestations, locations, and traditions. A good city is one that can set aside room for its past. In order for future generations to comprehend and value their cultural legacy, development sustainability must be ensured. Good management is necessary for managing cultural heritage. The tourist industry will also profit from good heritage site management (**De Bernardi et al., 2019**). Cultural heritage site management involves a number of strategies, planning, design, and management processes that call for cooperation between stakeholders, the government, community involvement, and the business sector. Yet, cultural policy and planning academics have made arguments in favor of a culture's vision as a crucial aspect of life quality. When residents are aware of the cultural resources available to them, integrated planning to preserve and enhance the standard of living in the community is made feasible, it reflects a comprehensive stance toward cultural assets. This refers to both real and intangible cultural resources as well as everything that enhances a certain location or group of people's culture (**Duxbury and Redaelli., 2020**).

Participation, celebration, identification, belonging to a community, and having a feeling of place are all important aspects of a community's cultural life. There has been a growing understanding in cultural development that cultural planning should be based on a comprehensive definition of culture that encompasses both the material and intangible components. This knowledge has also motivated cultural planners to make concerted efforts to embrace an integrated and strategic perspective of cultural assets. Cultural mapping is a methodical process for locating a community's cultural resources and then describing and visualizing them (**Portalés et al., 2022**).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Jepara is a popular tourist location in Indonesia and is known for upholding its cultural traditions. It has a rich history and is known as the "city of carving" for these reasons. From the reign of Queen Kalimanyat, carving has been passed down from generation to generation. The sculpture made by the inhabitants of Jepara combines Chinese Patih Badarduwung carving with Majapahit carving. Carving is now one of the industrial sector's cornerstones of the Jepara economy, along with furniture, Troso Ikat, electricity, cigarettes, roof tiles, and bricks. Jepara has been creating tangible products in the downtown area since 2007, and has continued to do so up to the present days, thanks to the development of the above-mentioned furniture carving. The government anticipates that the development of physical items will increase physical character in developing the city of Jepara's reputation. Study on the effects of physical development in the city core of Jepara has never known the outcomes of whether it enhances the already-existing image or adds a new image of the city. It is important to do a city image search incorporating items in the Jepara downtown area in addition to the current phenomenon (**Li et al., 2021**).

The term "cultural heritage" now refers to both tangible and intangible assets, goes beyond architectural items to landscapes, and involves more stakeholders in defining these values (**Havinga et al., 2019**). A city image as a two-way interaction between the observer and the item under observation. This interaction may also be described as an impression or view of the environment shared by observers (urban area). The pleasant physical look of the city and the significance of the city to its residents are prioritized in the city's image. An observer's mental impression of a city can be strongly influenced by its outward look. A good physical look will influence imageability, which in turn will influence legibility. The capacity to leave an impression is known as imageability (on a place). Whereas readability is how easily information can be identified and arranged (**Paukaeva et al., 2021**).

The objective of this research is to examine the City of Jepara's cultural legacy based on the physical components that make up the city. The Jepara administration decided to construct things in the city center of Jepara based on the phenomena of the growth of carving together with other sectors (**Amri et al., 2022**). Study on the effects of physical development in the city core of Jepara has never known the outcomes of whether it enhances the already-existing image or adds a new image of the city. Looking for photos from diverse social perspectives is seen to be vital since cities will constantly grow and necessitate an evaluation of the populace of the city. This study takes the stance that the best way to understand a city is through its outward manifestation. The pleasant physical look of the city and the significance of the city to its inhabitants are prioritized in the city's own perception. A mental map that is able to capture the perceptions, experiences, imaginations, and sentiments of the residents of the city of Jepara is used to determine the level of attractiveness of the physical look of the city

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

from the physical elements that make up the city. Using Vosviewer, this study was done to determine how prevalent heritage is in the city of Jepara.

## 2. Literature Review

### 2.1. Definition of Cultural Heritage Buildings

A cultural preservation is a region where rules are in place to safeguard the community's survival and its lifespan from the threat of extinction (**Muhammad, 2020**). The preservation, protection, and use of cultural heritage assets serve to enhance Indonesia's national culture. Environmental sites also serve this goal (**RI Law No.5 of 1992**). Those items that are considered to be of significant value for history, science, and culture are those that are man-made, mobile or non-physical objects in the form of units or groups, or parts or remnants, that are at least 50 years old or represent a period of distinctive style and represent a style period of at least 50 years (**RI Law No.5, 1992**). Cultural preservation is inherited in the form of Cultural Heritage Property, Cultural Heritage Building, Cultural Heritage Structure, Cultural Heritage Site, and Cultural Heritage Area. Cultural Heritage Buildings are constructed to suit the requirements of walled and/or non-walled spaces, and roofed areas (**RI Law No.11, 2010**). Conclusion: Cultural preservation structures are products of human creativity and invention, serving as a framework for the actions of their users who have social, artistic, economic, historical, and architectural values.

### 2.2. Criteria for Building Cultural Heritage

If an item satisfies the following requirements, it may be recommended as a cultural heritage object, a cultural heritage building, or a cultural heritage structure (**RI Law No.11, 2010: 5**).

- Must be 50 (fifty) years or older.

- Exemplifies the shortest 50 (fifty) years' worth of fashion.

- Has a particular significance in terms of history, science, education, religion, and/or culture.

- Upholds cultural values that enhance the character of the country.

### 2.3. Basic Cultural Heritage Building Law

- The following are some criteria that may be used to develop cultural heritage:

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Historic Importance: Anything that has to do with historical occurrences, cultural history, politics, science, regional history, architectural history, or people who have made significant contributions at the local, national, or worldwide levels.

- Decorative Values: Issues pertaining to the outside, the type of architecture, and the engineering discipline. The architectural value of a building includes its layout, facade, shape, color, and adornment. Furthermore, connected to the advancement of information regarding cutting-edge technology, unique methodologies, and other topics of architecture.

- Structures that are important to the advancement of science in Indonesia.

- Values of Socio-Culture pertaining to the partnership between the neighborhood and the tructures.

- Age: If the structure is more than 50 years old.

### 2.4. Principles of Architectural Design

To become a sign of a civilized identity, a nation's accomplishment of cultural growth cannot be isolated from its cultural legacy and history. Buildings in the region, such as those along Jalan Braga in Bandung, have traits that reveal the area's identity. It is one of the six cultural heritage sites in Bandung that still has a significant number of old structures. There are still numerous historically significant structures with colonial traits, some of which may be observed in the hallway of this historical building. In order to maintain the area's harmony and unity of buildings, particular consideration must be given to the appearance of structures with new roles (**Nejati et al., 2022**).

### 2.5. Harmony

The interaction of a building's components can create harmony or contrast in the structure. These components include building embellishments, windows, and doors that are part of the facade (**Prieto and Oldenhave, 2021**).

### 2.6. Unity

The principle of unity is a visual technique that unifies the perception of a building's numerous types, shapes, and areas into a single, coherent whole. Cohesiveness, or unity, is the organization of different components into a single, harmonious whole. In this instance, all components work in unison to support one another and create a whole,

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

neither too much nor too little. Using a design theme is how you create unity. The design will be strong because of the prevailing notion. The theme is organized with or supported by the specified visual components (**Bell, 2019**).

### 2.7. General Data of Jepara City

Jepara Regency is located at East Longitude 1130 23 ' 20 " - 1140 9 ' 35 " - South Latitude 50 43' 30 " - 60 47' 44 ". Judging from its location, Jepara district is a busy traffic flow crossing area or often called the North Coast route (Pantura).

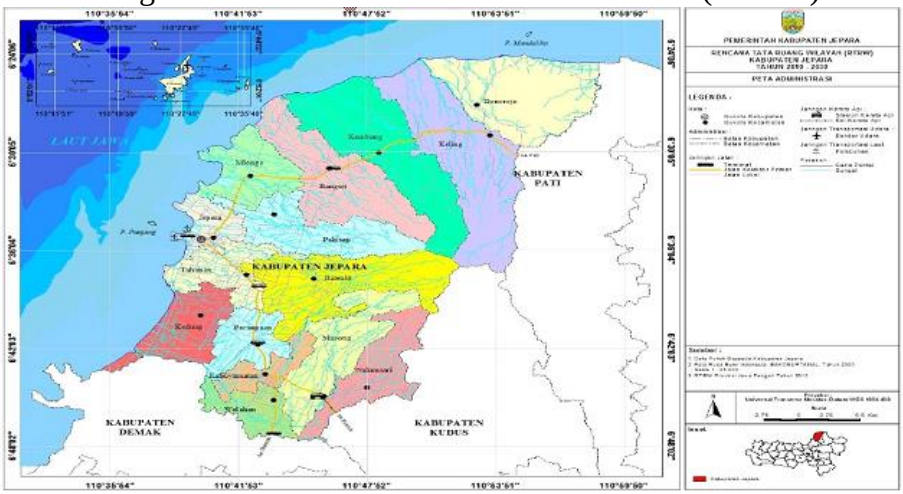


Figure 1. Map of Jepara Regency from Central Java.

(Source: **BAPPEDA Jepara, 2018**)

The administrative boundaries of Jepara Regency are:

North : Java Sea

South : Demak Regency

West : Java Sea

East : Kudus Regency and Pati Regency.

The area of Jepara Regency also covers an ocean area of 1,845.6 km2. There are 29 islands with 5 inhabited islands and 24 uninhabited ones. This area is a Karimunjawa sub-district which is in the Karimunjawa Islands cluster. Most of these waters are protected within the Karimunjawa Marine National Park. Topographically, Jepara is divided into four coastal areas on the western and northern coasts, lowland areas in the central and southern parts, mountainous areas in the east which are the western slopes of

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Mount Muria and water areas or islands in the northern part which are a series of Karimunjawa islands (**Subekti et al., 2022**).

## 3. Methods

Data from foreign studies on Indonesian agriculture that were found on the Scopus website were utilized in this study. The search results obtained publications in the form of articles. Microsoft Excel 2010 was used to evaluate data in the form of publications per year, journals with articles on Indonesian agriculture, authors, places from where the writers are originally from, and topics. VOSViewer software was used to evaluate maps of the growth of worldwide publications on Indonesian agriculture.

## 4. Methodology

A quantitative approach for examining bibliographic information in articles and journals is bibliometric analysis. This technique is often used to map the scientific fields of a journal, analyze references to scientific papers mentioned in that magazine, and categorize scientific articles according to a research area. This approach is applicable to the study of social groupings as well as the humanities, communications, and marketing. A citation analysis technique and a co-citation analysis approach are used in bibliometric analysis to determine how many times a given piece is cited by other works. The terms (co-words) used in a paper might reveal the scientific notion that is present. Co-word analysis, which is used to index texts, is based on the examination of the co-occurrence of words or keywords from two or more documents (**Lin et al., 2022**).

The usage of non-standard keywords might produce non-standard terms, thus it's important to standardize by using a thesaurus. A thesaurus is a compilation of terminology that pertain to a certain area, making the phrases used more precise. A topic heading list, which is often all-inclusive and generic in character, is not the same as a thesaurus. Every endeavor is made to express a single notion when indexing utilizing descriptors. Using a thesaurus to standardize keywords seeks to make the words used consistent, so that concepts that are expressed in several publications and have the same meaning may all be described by a single phrase (**Lin et al., 2022**).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

## 5. Data Analysis

A computer software for creating and visualizing bibliometric maps is called VOSViewer. provides a text-mining feature that may be used to create and display networks and relationships (also known as "cor-relationships") in a citation of a piece of writing or publication. Publishing maps could be seen in a variety of ways and with different features, like zooming, scrolling, and searching system mapping, to map out articles and publications in greater depth. Specific data concerning bibliometric graphical maps may be presented and represented using VOSViewer. The VOSViewer allows us to easily evaluate a relationship by displaying a sizable bibliometric map (Kirby, 2023).

Software called VOSviewer is used to create and display bibliometric networks. These networks can be created using citations, bibliographical fusions, co-citations, or co-authorship relationships, and they can contain particular journals, researchers, or publications as examples. In addition, VOSviewer has text mining capabilities that may be used to create and display co-occurrence networks of important phrases obtained from academic literature. A free computer tool called VosViewer is used to explore and visualize bibliometric knowledge maps (**Shah et al., 2019**). VosViewer stands for Visualization of Similarities. This program's algorithm is quite similar to Multi-Dimensional Scaling (MDS). Web of Science, Scopus, Dimensions, and PubMed files are the four types of bibliographic database files that are supported by VOSviewer Database Files. VosViewer has an advantage over other analysis programs in that it employs a text mining function to find groups of noun phrases related to mapping as well as an integrated clustering strategy to look at network co-citation data and co-occurrence. VosViewer's strength is in its display, despite the fact that there are other tools for evaluating text units and matrix similarity (**VOSviewer, 2020**). It is simple to access and examine the program's bibliometric data networks, such as the number of citations or the correlation between important phrases and concepts, thanks to its interactive features and alternatives.

## 6. Results

Research analysis was carried out using the Vos Viewer software. The Vos Viewer analysis is carried out twice, namely analyzing the research that has been done and also analyzing the city of Jepara.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

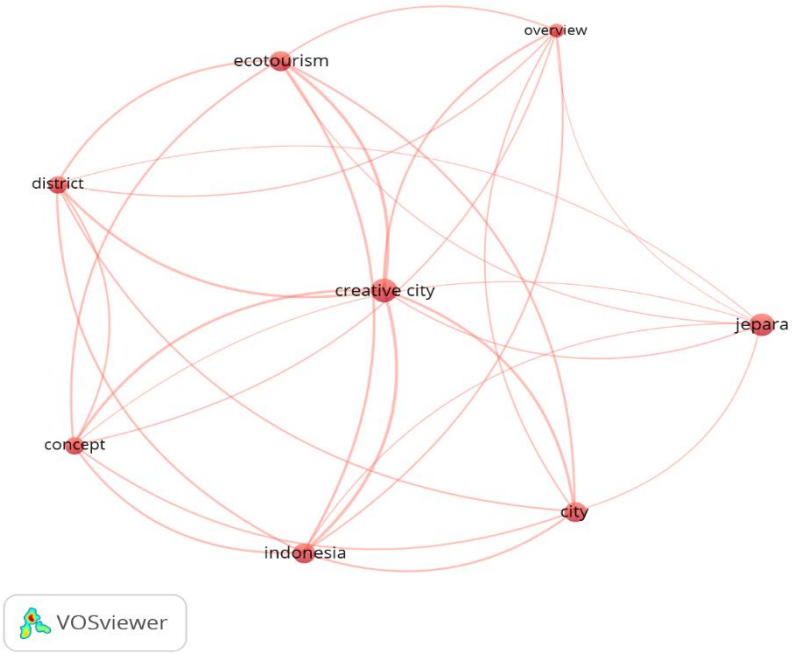


Figure 2. Results of Previous Research Analysis Using Vos Viewer

Based on the results displayed in Figure 2 from analysis using the Vos Viewer, it is known that previous research has conducted research on the City of Jepara and used several keywords, namely creative city, district, ecotourism, overview, concept, city, and Indonesia. Creative city refers to a city that emphasizes creativity, innovation, and cultural diversity as key drivers of economic growth and development. The creative city concept has been applied to Jepara as a means of promoting its traditional woodcarving industry and cultural heritage as a source of economic opportunity and tourism. Another topic is ecotourism, which involves promoting sustainable and environmentally friendly tourism in Jepara. This may include activities such as nature walks, bird watching, and visits to local farms and eco-friendly businesses. Furthermore, the combination of eco-friendly and cultural tourism can strengthen Jepara's position as a top travel destination. Experiences that blend sustainability and cultural immersion are becoming more and more in demand among travelers, and Jepara's distinctive offers meet this need. Jepara can also establish itself as a role model city in Indonesia and beyond by focusing on sustainable practices, demonstrating how innovation and preservation can work together to promote environmental care and economic development.

Additionally, the analysis suggests that previous research has also explored the overview of Jepara, the district in which it is located, and its position within Indonesia as a whole. This may involve studying the city's history, geography, demographics, and

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

economic development. Overall, it appears that previous research on Jepara has been diverse and multidisciplinary, covering topics ranging from cultural heritage to economic development to environmental sustainability.

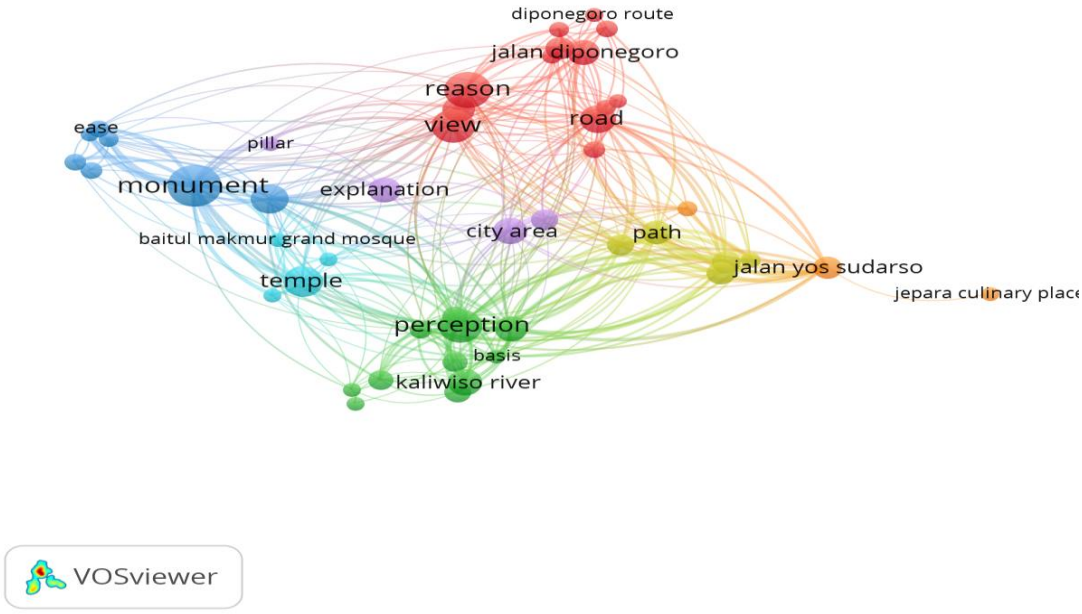


Figure 3. Results of Analysis of Historical Buildings in Jepara Using Vos Viewer

Based on the data analysis conducted using the Vos Viewer in the Figure 3 above, it can be seen that the most frequently mentioned are monuments, perceptions, views, reasons, roads, temples, city areas in the cultural heritage of the city of Jepara. This shows that the city of Jepara has many historical monuments in the city of Jepara whose construction can improve the view of the city of Jepara.

## 7. Discussions

Jepara is known for its rich cultural heritage and traditional woodcarving industry. The city has a long history and is home to many historical monuments, temples, and city areas that showcase the unique architecture and culture of the region.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

### 7.1. Elements Stand Out Visually in Jepara

Some examples of prominent objects in Jepara are as follows:

**Table 1. Objects in Jepara**

| NO | Object Name | ON | Object Name |
|---|---|---|---|
| 1 | Kartini Museum | 2 | Bank *Jateng* |
| NO | Object Name | NO | Object Name |
| 3 | City Park | 4 | Jepara District Health Office |
| 5 | Chinatown | 6 | Pemuda Street |

**Source:** Taken by researcher **(January, 2024)**

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Based on the Table 1 above, the examples of prominent objects in Jepara showed that objects get expressive responses from intelligence, imagination and conceptions of informants which are useful for searching for physical elements of the image of the city of Jepara and the image of the city of Jepara.

### 7.2. Physical Elements of the Jepara City Center Image

The following is an analysis in exploring the physical elements forming the image of the center of Jepara city with the help of Lynch's theory:

### 7.3. Nodes

The object distribution map representing the node elements in the center of Jepara city can be seen. Based on Lynch's theory, the image-forming elements have been grouped based on the character of the object. The characters of Alun – Alun and Taman Kota are more towards Node. Supported by the City Square and Park is a " square ", Lynch has revealed the Node with this physical example, the City Square and Park have the basis to be able to represent what Lynch said. To corroborate what Lynch said, it is necessary to analyze City Square and Park with the perceptions of the people of Jepara. As a node, the square has a size that is quite wide (± 1 ha), and could be used by the community to carry out various activities including the Alun -alun as a communal space, not only used as a place for activities, but also used as a place for interaction.

### 7.4. Landmarks

Based on Lynch's theory, the image-forming elements have been grouped based on the character of the object. The characters of Pendopo, Kartini Museum, Pancasila Monument, Baitul Makmur Grand Mosque, SCJ, Khodim Jepara Hok Teng Tong Temple and Kaliwiso Bridge are more towards Landmarks. The direction to become a landmark is based on the Pendopo, Kartini Museum, Baitul Makmur Great Mosque, SCJ and Hok Tengtong Temple which are "Buildings". The directive from Lynch also states that the Pancasila Monument is a "Tugu" and the Kaliwiso Bridge is a "Bridge" which are included in the landmark grouping. Lynch has revealed Landmarks with physical examples, so the Pendopo, Kartini Museum, Pancasila Monument, Baitul Makmur Grand Mosque, SCJ, Khodim Jepara, Hok Teng Tong Temple and Kaliwiso Bridge have the basis to be able to represent what Lynch said.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

### 7.5. Edge

A map of the distribution of objects representing Edge elements in downtown Jepara can be seen. Based on Lynch's theory, the image-forming elements have been grouped based on the character of the object. Sungai Kaliwiso's character is more towards Edge. The code to become an Edge is based on the Kaliwiso River which is "The River". Lynch has shown Edge with the physical example, so the Kaliwiso River has a basis to be able to represent what Lynch said. The Kaliwiso River can be said as one of the elements forming the image of the city of Jepara, its function is as a natural separator between the city center and the areas outside the city center.

### 7.6 Path

A map of the distribution of objects representing Path elements in downtown Jepara can be seen. Based on Lynch's theory, the image-forming elements have been grouped based on the character of the object. The characters of Jalan Ra Kartini, Jalan Patimura, Jalan Brigjen Katamso, Jalan Yos Sudarso and Jalan Wolter Monginsidi are more towards Path. The directions for becoming a Path are based on Jalan Ra Kartini, Jalan Patimura, Jalan Brigjen Katamso, Jalan Yos Sudarso and Jalan Wolter Monginsidi which are "Roads".

Jalan Diponegoro can be said to be one of the elements forming the image of the city of Jepara because it could provide an emotional atmosphere for informants. The emotional atmosphere is composed through the completeness of the Diponegoro road in the form of lighting, vegetation, cleanliness and noise levels. Emotional feelings themselves can be grouped dimension of meaning because the informant's expression is a form of emotional stimulation from a successful object. It is from this dimension of emotional meaning that they put it into their minds as something that can give a strong impression as one of the building blocks of the city's image (**Jiménez-Herrera et al., 2020**).

### 7.7. District

A map of the distribution of objects representing the district elements in downtown Jepara can be seen. Based on Lynch's theory, the image-forming elements have been grouped based on the character of the object. The character of Chinatown is more towards the district. The directive to become a District is based on Chinatown being a "trade area as well as a residential area". Lynch has already revealed that the district with these characters means that Chinatown has a basis for being able to represent what Lynch said. To corroborate what Lynch said, it is necessary to analyze Chinatown.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Chinatown can be said to be one of the elements forming the image of the city of Jepara because it is an area occupied by one ethnic group as a settlement and trading area. According to **Xie & Achmadi, (2024)** the form of the response from the informant to the Chinatown object can be included in its dimension of meaning, namely the response one obtained from the informant who revealed that Chinatown has an area occupied by one ethnicity and of course reflects the culture of Chinatown in many cities spread across Indonesia because Chinatown culture is generally home - shop houses inhabited by ethnic Chinese and of course included in the dimension of cultural group meaning (**Putra et al., 2022**).

Perceived as ethnic enclaves within foreign cities, Chinatowns were often analyzed as culturally isolated areas. Preservation of cultural heritage buildings is a critical issue in the city of Jepara, which has a rich cultural heritage and traditional architecture. The city is renowned for its traditional woodcarving industry, and many of its buildings and structures are adorned with intricate carvings and other decorative features. One of the most famous historical monuments in Jepara is the Great Mosque of Jepara, which dates back to the 16th century and is considered one of the oldest mosques in Indonesia. The city also has many temples, such as the Gedong Songo Temple and the Pari Temple, which are important religious sites for the local community. In addition to its historical monuments, Jepara is also known for its beautiful views and natural scenery, including its coastline and nearby islands. The city has many roads and paths that offer stunning views of the surrounding landscape and provide opportunities for hiking and outdoor activities. Overall, the cultural heritage of Jepara is a source of pride for its residents and attracts many visitors each year who come to experience the rich history and unique culture of the region. Preserving these cultural heritage buildings is essential for maintaining the city's unique character and identity, as well as for promoting tourism and economic development. However, this task is not without its challenges, as many of these buildings are old and in need of repair or restoration (**Abouebeid, 2019**).

One of the key challenges in preserving cultural heritage buildings in Jepara is the use of traditional building materials and techniques. Many of these materials and techniques are no longer commonly used, and there may be a shortage of skilled craftsmen who are familiar with them. Additionally, modern building materials and techniques may be more readily available and cost-effective, leading to pressure to use them instead. Another challenge is the impact of urbanization and modernization on traditional architecture in Jepara. As the city grows and develops, there is a risk that traditional buildings and structures may be demolished or replaced with modern buildings that do not reflect the city's cultural heritage (**Sarihan, 2021**).

To address these challenges, it is essential to develop a comprehensive strategy for the preservation of cultural heritage buildings in Jepara. This strategy should involve collaboration between local communities, government agencies, and other stakeholders,

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

and should prioritize the use of traditional building materials and techniques where possible. In addition, there may be a need for increased public education and awareness of the importance of preserving cultural heritage buildings in Jepara, as well as for the development of incentives and funding mechanisms to support preservation efforts. Overall, the preservation of cultural heritage buildings is a critical issue in the city of Jepara, and one that requires ongoing attention and effort to ensure that these unique and valuable structures are preserved for future generations.

## Conclusion

In conclusion, Jepara is a city that is rich in cultural heritage and traditional woodcarving industry. It is home to many historical monuments, temples, and city areas that showcase the unique architecture and culture of the region. The physical elements that form the image of Jepara's city center are the nodes, landmarks, edges, paths, and districts, which can be seen in the object distribution map. To preserve the cultural heritage buildings in the city of Jepara, the local government needs to enforce stricter regulations for the preservation and restoration of historical buildings. In addition, it is essential to raise awareness among the public and educate them about the importance of preserving cultural heritage buildings. Encouraging community involvement and participation in preserving cultural heritage buildings can also be an effective way to ensure their protection. Moreover, the local government can consider promoting Jepara's cultural heritage as a tourism attraction. By promoting tourism, the city can generate revenue that can be used for the maintenance and preservation of cultural heritage buildings. However, the development of tourism should be done carefully to ensure that it does not negatively impact the preservation of cultural heritage buildings and the overall city's character.

## Limitations and Future Studies

While the analysis of Jepara's physical elements based on Lynch's theory provides valuable insights into the city's image formation, there are some limitations to this study. Firstly, the study only focuses on the physical elements of the city, without considering other factors such as cultural and social elements that also contribute to the city's image formation. Future studies could explore these other factors and their impact on the image of the city. Another limitation of this study is that it only captures the perceptions of a limited number of informants, which may not be representative of the broader population. Future studies could involve a larger and more diverse sample of informants to provide a more comprehensive understanding of the city's image. Additionally, this study only analyzes the city center of Jepara, and the findings may not be applicable to other areas of the city. Future studies could examine other areas of

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Jepara and compare them to the city center to identify similarities and differences in their image formation.

**References**

- Abouebeid, S. (2019). Identity Preservation of Historical Cultural Heritage Sites, Through Creative Tourism: Debt to the Past, Promise to the Future.

- Amri, H. A. A., Sakina, N. A., Ali, N. A. M., Anwar, R. (2022). An Overview of Creative Cities and Ecotourism Development in Jepara District, Indonesia. IOP Conf. Ser.: Earth Environ. Sci. 1111.

- BAPPEDA Jepara (2018). Jepara Regency in Figures 2018. https://kkn.unisnu.ac.id/assets/media/Kabupaten-Jepara-Dalam-Angka-2018-ilovepdf-compressed.pdf

- Bell, S. (2019). Elements of Visual Design in the Landscape. 10.4324/9780367809935.

- De Bernardi, P et al (2019). Logics Hindering digital transformation in cultural heritage strategic management: An exploratory case study. Tourism Analysis, 24(3), 315–327.

- Duxbury, N., & Redaelli, E. (2020). Cultural Mapping. Annotated bibliography for Oxford Bibliographies in Communication (Patricia Moy, Ed.). New York: Oxford University Press.

- Havinga, L., Colenbrander, B., & Schellen, H. (2019). Heritage significance and the identification of attributes to preserve in a sustainable refurbishment. Journal of Cultural Heritage, 43, 282-293.

- Jiménez-Herrera, M.F., Llauradó-Serra, M., Acebedo-Urdiales, S. et al. (2020). Emotions and feelings in critical and emergency caring situations: a qualitative study. BMC Nurs, 19, 60. https://doi.org/10.1186/s12912-020-00438-6

- Kirby, A. (2023). Exploratory Bibliometrics: Using VOSviewer as a Preliminary Research Tool. Publications, 11(1), 10. https://doi.org/10.3390/publications1101001

- Law of the Republic of Indonesia Number 05 Year (1992) Concerning Cultural Heritage Objects and Environmental Sites.

- Law of the Republic of Indonesia Number 11 Year (2010) Concerning Cultural Heritage.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- Li, Y., Hsü, P., Hao, G., Sun, K., & Wang, Y. (2021). City Brand Image Building and Its Impact on the Psychological Capital of New Entrepreneurs Following Cultural Construction. Frontiers in Psychology, 12. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2021.717303

- Lin, T., Tang, K., Lin, S., Changlai, M., & Hsu, Y. (2022). A Co-word Analysis of Selected Science Education Literature: Identifying Research Trends of Scaffolding in Two Decades (2000–2019). Frontiers in Psychology, 13. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.844425

- Muhammad. (2020). Maksey Preservation of The Historic City of Bandung Through the Building of Cultural Heritage Group A, Best: Journal of Built Environment Studies,38.

- Nejati, F., Habib, F., Shahcheraghi, A. (2022). The Role of Structure in the Aesthetic Creation of Architectural Space. Journal of Architecture and Urban Development, Ijaud, 08, 05-14.

- Paukaeva, A. A., Setoguchi, T., Luchkova, V. I., Watanabe, N., & Sato, H. (2021). Impacts of the temporary urban design on the people's behavior - The case study on the winter city Khabarovsk, Russia. Cities, 117, 103303. https://doi.org/10.1016/j.cities.2021.103303

- Portalés, C., Casanova-Salas, P., Sevilla, J., Sebastián, J., León, A., & Samper, J. J. (2022). Increasing Access to Cultural Heritage Objects from Multiple Museums through Semantically-Aware Maps. ISPRS International Journal of Geo-Information, 11(4), 266. https://doi.org/10.3390/ijgi11040266

- Prieto, A. & Oldenhave, M. (2021). What Makes a Façade Beautiful? Architects' Perspectives on the Main Aspects That Inform Aesthetic Preferences in Façade Design. Journal of Facade Design and Engineering, 9, 21-46. 10.7480/jfde.2021.2.5540.

- Putra, A., Hendra, H., Wahyuningputri, R., Levyta, F., Arafah, W., Nurbaeti, N. (2022). The role of stakeholders in creating memorable tourist experience in Benteng Heritage Museum, Tangerang. Journal Of Tourism, Culinary And Entrepreneurship (JTCE), 2, 54-68. 10.37715/jtce.v2i1.2474

- Republic of Indonesia Law Number 5 of 1992 concerning Cultural Heritage Objects.

- Sarihan, E. (2021) Visibility Model of Tangible Heritage. Visualization of the Urban Heritage Environment with Spatial Analysis Methods. Heritage, 4. DOI: 10.3390/heritage4030122

- Shah, SHH., Lei, S., Ali, M., Doronin, D., and Hussain, ST. (2019). Prosumption: bibliometric analysis using HistCite and VOSviewer. Kybernetes. doi: 10.1108/K12-2018-0696.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- Subekti, S., Prasdiantika, R., Purwaningrum, S. D., Agustin, N. C., Nizar, F. (2022). Identifikasi Penyediaan Sarana Dan Prasarana Kebutuhan Air Minum Kabupaten Jepara. Merdeka Indonesia Journal International (MIJI), 2(1).

- VOSviewer. (2020). Welcome to VOSviewer. Center for Science and Technology Studies, Leiden University.

- Xie, Y., & Achmadi, A. (2024), Beyond Chinatown: Chinese diaspora, the transition of power, and the planning of the city of Medan in Dutch East Indies. Journal of Planning Perspectives, 2.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies